د. علي الجرباوي

الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بحث في النخبة السياسية



دار الطليعة - بيروت

الانتفاضة والتيارات السياسية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

بحث في النخبة السياسية

الطبعة الاولى
نيسان (ابريل) ١٩٨٩
دار الطليعة ــــ بيروت ص.ب. ١١١٨١٣

د. علي الجرباوي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة بيرزيت

الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بحث في النخبة السياسية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

تقديـــرا
لمعاناة وتضحيات ونضالات الشعب الفلسطيني المكافح
في سبيل تثبيت كرامته الوطنية واستعادة حقوقه الشرعية

المحتويـــات

تقديم

يعتبر يوم التاسع من كانون الأول لعام ١٩٨٧ مفصلا رئيسيا في مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، فقد شكل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة نقطة تحول حاسمة في مجرى العلاقة بين السلطة الاحتلالية الاسرائيلية وفلسطينيي الضفة الغربي وقطاع غزة القابعين تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وكان لتراكمية مناحي ومظاهر عملية التحول المرافقة لاستمرارية الانتفاضة الشعبية داخل الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تفاعلات واصداء، ونتائج واستنتاجات، في مختلف المحاور والاصعدة، المحلية والاقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الفلسطيني، كانت تشكيلة القيادات السياسية داخل الضفة والقطاع في خضم الاحداث، فأثرت وتأثرت بها. وبالطبع، جاء تفاعل هذه القيادات

مع الوضعية الجديدة للارض المحتلة في ظل الانتفاضة مرهونا بتوجهاتها السياسية ورؤيتها المصلحية. وكان أن تباينت المواقف، واختلفت وتشعبت الاهداف. وسعت التشكيلات القيادية في سبيل تحقيق اهدافها، فتشابكت علاقاتها في خضم المسعى، ونجمت تقاربات وتناحرات.

ونظرا لدقة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية من ناحية، وأهمية الادوار السياسية التي تلعبها التشكيلات القيادية في ضوء ما تمنحه لها خصوصية موقعها داخل الارض المحتلة من ناحية ثانية، ومحدودية الابحاث المنشورة بالعربية حول موضوعة هذه القيادات وفاعليتها السياسية الداخلية والخارجية من ناحية ثالثة، تأتي هذه الدراسة التحليلية محاولة أولية لالقاء بعض الاضواء عليها، وتعريف قراء العربية بأثرها وتأثرها في العملية السياسية المحيطة بمجريات وتطورات الانتفاضة. وبما أن البحث في الحدث السياسي أثناء وقوعه، ومن داخله، ينطوي على امكانية الاثقال على الموضوعية الاكاديمية للباحث، فقد تم بحرص شديد توخي أن يستند التحليل المتضمّن في هذه الدراسة الى العديد من المقابلات واللقاءات والنقاشات، وتحليل محتوى ما توفر من البيانات والنشرات الصادرة عن القوى السياسية في الارض المحتلة، اضافة لمتابعة ما تيسر من مقالات صحفية ومتخصصة تتعلق بالموضوع، وخاصة ما تم نشره في الصحافة المحلية أو نقله عبر وسائل الاعلام.

واني اذ اقدم هذه الدراسة المتواضعة للقارىء العربي، اتوجه بالشكر لجميع

من أسهم في اخراجها لحيز الوجود. وبما ان الشكر تستحقه كثرة، ونظرا لامكانية السهو ولو عن ذكر قلة، اكتفي بالتشديد في الاعراب عن تقديري وامتناني الشديدين للجميع دون استثناء، منبها الى انني اتحمل وحدي مسؤولية ما يمكن ان تتضمنه الدراسة من اخطاء.

اواسط آذار، ١٩٨٩

علي بسام الجرباوي
جامعة بيرزيت

مقدمـــــة

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وهناك تحليلات تصدر عن اوساط مختلفة - سياسية واكاديمية وصحفية من جانب، وعربية واسرائيلية ودولية من جانب آخر - حول تشكيل القوى السياسية داخل الارض المحتلة والتحولات التي طرأت على مدى قوتها ونفوذها خلال مجرى الانتفاضة. وتتضمن هذه التحليلات بالغالب تكهنات وتساؤلات حول تشكيلة وتركيبة وتوجهات مختلف القيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومدى التحول الذي احدثته الانتفاضة في مكانتها، وأثر ذلك على علاقتها مع بعضها البعض من جانب، وعلى علاقتها بالقيادة الفلسطينية في الخارج من جانب آخر. وبالطبع، تنوعت هذه التحليلات والتكهنات بتنوع دوافع واهداف أصحابها. فمع أن الرأي السائد يقول بأن الانتفاضة عززّت من مكانة القوى الوطنية وقياداتها بالداخل، وأوثقت تفاعلها وتلاحمها مع بعضها البعض في وحدة وطنية ميدانية تجسّدت في تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وزادت من ترابطها مع القيادة الفلسطينية بالخارج، ودعّمت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الاصعدة، واثبتت بالبرهان القاطع ان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنّ هناك من تبنّى طروحات مغايرة.

ففي اسرائيل، على سبيل المثال، راجت منذ بدء الانتفاضة في اوساط رسمية معينة توقعات، أو بالاحرى تمنيّات، بأن تنتهي

الاحداث بتبلور قيادة فلسطينية محلية منفصلة عن المنظمة تأخذ زمام الامور بيدها وتدخل، بعد ان تعي «عقم اعمال العنف والاضطرابات» وفقا للمنظور الاسرائيلي، في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وكان اسحق رابين من اوائل المتبنين لهذا التوقع، ربما لتبرير - ولو بصورة جزئية - فشله كمسؤول مباشر عن المناطق المحتلة في الحدّ من الانتفاضة بعد أن كان قد وعد الاسرائيليين منذ البداية بسرعة اخمادها، أو ربما لأنه كان في واقع الامر يؤمن بامكانية حدوث مثل هذا التطور! (١).

ومن جهة ثانية، برزت في اوساط اكاديمية غربية، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يتم فتح الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بعض التحليلات التي اعتبرت ان الانتفاضة وما واكبها من تحولات وتطورات داخل ساحة الارض المحتلة أحدثت تغيّرا جذريا في علاقة قيادات الداخل مع قيادة منظمة التحرير بالخارج. وركزّت هذه التحليلات تفسيراتها على الافتراض بأن الانتفاضة تُقاد من قبل جيل قيادي جديد وشاب في الارض المحتلة، يتمتع بدرجة عالية من البراجماتية السياسية وبقدر لا يستهان به من الاستقلالية الذاتية عن منظمة التحرير الفلسطينية (٢). وخلافا لتمنّي التوقع الاسرائيلي ببروز زعامة محلية منفصلة ومفاوضة، فان هذه التحليلات الغربية لم تشكك بوطنية القيادة المحلية الجديدة التي اعلنت بروزها، ولكن منحتها - برأيي - اكثر مما يمنحها الواقع من استقلالية عن قيادة المنظمة بالخارج. ويمكن ان يكون مردّ ذلك أن هذه التحليلات تمّت عن بُعد، والبعد كما

ذكر لي أحد الزملاء له ثمن. أو ربما لأنها استهدفت (أو تمنّت) استخلاص برنامج سياسي «واقعي ومعتدل» من منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق تقديم طروحات ضاغطة تُنذر بامكانية وقوع انفصام بين القيادة البراجماتية الجديدة في الداخل وقيادة المنظمة بالخارج، علما بأن هذه التحليلات جاءت قبل انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة بالجزائر.

في الواقع لا يحتاج الأمر بذل عناء كبير لدحض التحليلين السابقين في نقطة التقائهما، وبغضّ النظر عن اختلاف دوافعهما، وهي التنظير لامكانية تشكّل قيادة فلسطينية جديدة في الارض المحتلة تحظى بمصداقية منفصلة عن تلك المستمدة من الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية. فالمتتبع عن قرب لوقائع الانتفاضة وتطور مسارها يجد بأنه، خلافًا للتمني الاسرائيلي، لم يتم بزوغ زعامة محلية مفاوضة على القضية الفلسطينية في الارض المحتلة، ولم تفتح الانتفاضة اية آفاق مستقبلية امام تشكّل مثل هذه الزعامة المنفصلة عن منظمة التحرير. بل على العكس تمامًا، فقد الغت الانتفاضة نهائيا أية امكانية سابقة، مهما كانت فرصها ضئيلة أصلاً، لبروز مثل هذا النوع من الزعامة في الارض الفلسطينية المحتلة. وبالحقيقة، فان التمني الاسرائيلي لم يكن سوى «شطحة في الخيال». فكيف يمكن لزعامة محلية مفاوضة أن تبرز في زمن الانتفاضة، زمن التماسك والاستنهاض الوطني، في حين أنّ اسرائيل فشلت في كافة محاولاتها خلق مثل هذه الزعامة في زمن ما قبل الانتفاضة، وبالتحديد خلال الفترة الصعبة التي عانت خلالها منظمة التحرير الفلسطينية من سلبيات

الخروج من لبنان؟!

أما بالنسبة للتحليل الآخر فيمكن القول بأنه يمثّل وجهة نظر بعيدة عن واقع مجريات الامور في الارض المحتلة، ويفتقر الى دعم مؤشرات وبيّنات ملموسة. فصحيح أن جيلاً شاباً جديدًا يقود الانتفاضة ميدانيا داخل الارض المحتلة. ولكن الصحيح ايضا أن هذا الجيل، وهو جيل معاناة قهر الاحتلال، اكثر التزاما ايديولوجيا، وتأطرا تنظيميا، وتقمّصا لتمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الشرعية وهيئته التمثيلية، مما يعتقده اصحاب الرأي القائل ببراجماتية هذا الجيل السياسية. وبمراجعة متفحّصة لسلسلة البيانات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة، والتي تمثّل سجلا وثائقيا لتطور مجرى الانتفاضة وتعتبر أفضل مؤشر لتوجهات القيادات الوطنية التنظيمية بالداخل، ومراقبة التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية في الداخل والخارج سواء بسواء، يتبين المراقب وجود علاقة ترابطية تكاملية بين القيادات الوطنية بالداخل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج. فبيانات القيادة الموحدة للانتفاضة تُعلن وتحمل دعما مطلقا وثابتا لمنظمة التحرير الفلسطينية ولقيادتها الجماعية. وفي الحالات المحدودة التي وقع فيها تباين في المواقف السياسية لاطراف القيادة الموحدة، وعكست ذاتها بتعثّر التنسيق وصدور أكثر من طبعة من بيان محدد، فان المراقب يلحظ بأن الخلافات في الداخل كانت في مجملها امتدادا لتباينات في المواقف السياسية للفصائل الفلسطينية تبرز بالداخل والخارج بنفس الدرجة وذات الوقت. وبالطبع، فان هذا الامر يُظهر بوضوح تام مدى تكاملية

الترابط بين اطراف القيادة الوطنية الموحدة، والتي تُعرّف نفسها بذراع منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والكفاحي بالداخل، وبين قيادات الفصائل الفلسطينية بالخارج. وعلى هذا الأساس، لا يوجد من المؤشرات الملموسة ما يبرر بوضوح الاطروحة القائلة بوجود تغيّر في نوع العلاقة التي تربط القيادات الوطنية بالداخل مع قيادة المنظمة بالخارج من جهة، أو بوجود تحوّل جذري في ميزان القوة النسبية للقوى السياسية الفاعلة داخل الارض المحتلة يؤدي الى حدوث انقلاب في نوع العلاقة التي تربط بين هذه القوى من جهة ثانية.

وبالرغم من قناعتي التامة بالموقف الذي عرضت اعلاه، إلا انني اعتقد بأنه ما زال ناقصا، مما يبقيه عرضة لفسيح الانتقاد، ويتيح المجال لامكانية اسقاطه بيسر، خاصة اذا ما اعتبر موقفا كليشيهيا ينوء بدوغمائية مبسّطة. الموقف المطروح يبقى ناقصا لأنه لم يتعرض بالتحليل للتحولات التي طرأت بفعل ديناميات الانتفاضة على قوة ونفوذ القوى السياسية الفاعلة على ساحة الارض المحتلة، في حين ان الاطروحة القائلة بامكانية تبلور قيادة جديدة بالداخل تستند أساساً على فرضية وقوع مثل هذه التحولات التي أدت بدورها لاحداث تغيّر جذري على تشكيلة القوى السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهل أدت الانتفاضة بالفعل لوقوع مثل هذه التحولات ؟ وهل رافقها، ان وقعت، تغيّر في تشكيلة القوى السياسية الفاعلة داخل الارض المحتلة للدرجة الكفيلة ببروز قيادة جديدة تتحرك وفقا لأسس مختلفة نوعيا عن الاسس التقليدية التي حددّت طبيعة علاقاتها

المتبادلة داخل الارض المحتلة من ناحية، وبينها وبين قيادة المنظمة بالخارج من ناحية ثانية ؟

برأيي ان الجواب على السؤال الاول هو نعم، بينما النفي هو الجواب على السؤال الثاني. فقد وقعت بفعل الانتفاضة تحولات في موازين قوة ونفوذ القوى السياسية داخل الارض المحتلة، ولكنها لم تكن حتى الآن بالدرجة الكفيلة بأحداث تغيّر نوعي في تشكيلة هذه القوى يخلخل العلاقات التقليدية القائمة فيما بينها من جهة، وبينها وبين القيادة الفلسطينية بالخارج من جهة ثانية.

ولكي يتم تمحيص وتفنيد هذا الرأي قامت هذه الدراسة، وهي تستند على الكثير من المقابلات واللقاءات والنقاشات مع الكثير من الزملاء، اضافة للاستقاء من تجربة معايشة تطور الاحداث في الارض المحتلة قبل الانتفاضة وخلال مجراها، بتحليل تشكيلة القوى السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومتابعة التحولات التي أثرت بها، وانعكست على قوة ونفوذ قياداتها خلال المرحلة الممتدة بالتحديد منذ عام ١٩٨٢ وحتى بدايات عام ١٩٨٩. ولكن يجب التشديد على انّ هذه الدراسة لا تستهدف تقديم سرد تأريخي لوقائع تطورات وتفاعلات القوى السياسية داخل الارض المحتلة، ولا تقوم بدراسة تفصيلية شاملة للنخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان الجانب المحدد الذي تتمحور حوله هذه الدراسة يتركّز في تقديم تصنيف أساسي للقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحليل الأسس التي تستمد منها قوتها ونفوذها

بشكل عام، ودراسة تأثير الانتفاضة على مكانتها ودورها في العملية السياسية بشكل محدد. ولكي تُحقق الدراسة هدفها كان لابدّ من البحث في الكيفية التي تفاعلت بها التشكيلات القيادية المختلفة مع الانتفاضة، والتطرق بين الفينة والاخرى لبعض الجوانب المتعلقة بالقوى السياسية ذاتها. ولكن هذا التطرق بقي طوال الوقت محكوما بالهدف الاساسي للدراسة، ولذلك جاء في بعض مناحيه مقتضبا يخلو من الخوض بالتفصيلات، مفترضا دراية القارىء بها. ويجدر التنويه ايضا الى أن الدراسة تنطلق في تصنيفها للقيادات السياسية من واقع ما هو قائم فعليا، وبالتحديد استنادا لدراسة خريطة القوى ذات الفاعلية السياسية في الارض المحتلة، بدون الخوض في البحث عن تفسيرات نظرية لاسباب وجود هذه القوى والقيادات. فالبحث في هذا الأمر، على أهميته وضروريته، يحتاج الى دراسة مختلفة الهدف والمنطلق عن دراستنا الحالية.

تنقسم دراستنا الحالية الى ثلاثة فصول، يعالج الفصل الاول التشكيلة القيادية في الارض المحتلة، مرتكزا في التحليل على تصنيف مقترح للقيادات البسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ينبع في اساسه من تقسيم القوى السياسية الفاعلة داخلها الى ثلاث فئات رئيسية، هي القوى الوطنية والشخصيات الموالية للاردن والقوى الاسلامية. ويركّز هذا الفصل على البحث في تركيبة التشكيلات القيادية للفئات الثلاثة، محاولا القاء بعضا من ضوء على الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية لها، قبل أن يخلص الى تحديد أسس قوتها ونفوذها في العملية السياسية،

وخاصة في مرحلة ما قبل الانتفاضة. ويجدر التنويه الى أنه بالرغم من أن القيام بعملية تصنيف، أيّا كانت، تعطي فوائد ايضاحية كبيرة تستند بالاساس الى تعظيم القدرة على ابراز الاختلافات الرئيسية بين الفئات المصنّفة، إلا أنها بالاضافة الى ذلك تتضمن تأثيرات جانبية سلبية يجب الوعي بها، وأهمها انها تنحى بحكم الضرورة العملية للتصنيف الى اختزال الفروقات والاختلافات داخل الفئات المصنّفة، وبالتحديد بين عناصر كل فئة بمعزل عن غيرها من الفئات المقارنة (٣). ويلاحظ القارىء أن معالجة تشكيلة القيادات الوطنية تمّت من خلال جمع القوى الوطنية الرئيسية داخل الارض المحتلة في فئة واحدة، وذلك بالتغاضي بشكل عام عن التباينات الداخلية فيما بينها لصالح ابراز اوجه التباين مع غيرها، وخاصة في ضوء الاعتقاد بأن القارىء يعي مناحي التباين بين القوى الوطنية الرئيسية داخل الساحة الفلسطينية. أما بشأن القيادات الاسلامية فيلاحظ القارىء ان الفصل يتضمن متابعة اختزالية مكثفة لمجرى تطور القوى الاسلامية داخل الارض المحتلة، وذلك في سبيل وضع هذه القيادات في قالب تفسيري مناسب للافتراض بمحدودية المعلومات المتوفرة عنها.

أما الفصل الثاني فيبحث بأثر الانتفاضة على القيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبكيفية تفاعل التشكيلات القيادية المختلفة مع مجريات وتطورات الاحداث في الارض المحتلة منذ اندلاعها. ويتعرض هذا الفصل، من جانب، بالتحليل لبروز القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ويبحث في

مناحي قوتها وأثرها في تعزيز مكانة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية، ويتطرق لمنحى تطور العلاقة بين تشكيلة القيادات الوطنية بالداخل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج. ومن جانب آخر، يتم البحث في أثر تقلبات السياسة الاردنية بشأن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية والارض المحتلة على مكانة الشخصيات الموالية للاردن في الضفة الغربية تحديدا، وخاصة في اعقاب القرار الاردني «فك الارتباط» القانوني والاداري بالضفة الغربية المحتلة. ومن جانب ثالث، يتم التعرض بالتحليل لاسهام تنظيم الجهاد الاسلامي في الانتفاضة، ولموقفه من القضايا السياسية الرئيسية المتعلقة بها. كما ويتم البحث في التطورات التي أدت الى ظهور حركة المقاومة الاسلامية، «حماس»، كجناح من اجنحة جماعة الاخوان المسلمين داخل الارض المحتلة. ومن خلال مراجعة دقيقة لميثاق «حماس»، يتم تحليل موقفها من الصراع مع اسرائيل، والتعرض لطابع علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويتطرق هذا الجانب ايضا الى الكيفية التي استطاعت بواسطتها القيادات الاخوانية فرض الشرعية السياسية لحركة «حماس» داخل الارض المحتلة.

أما الفصل الثالث فيعرض بعض الملاحظات والاستنتاجات الاولية حول أثر المرحلة السياسية الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي منذ مطلع عام ١٩٨٩ على توجه وتحرك التشكيلات القيادية في الارض المحتلة، وخاصة في ظل المحاولات الاسرائيلية النشطة للبحث عن قيادة فلسطينية محلية تكون طرفا محتملا في مفاوضات للتوصل الى

تسوية سياسية مرحلية، يتم بموجبها استثناء منظمة التحرير الفلسطينية كالطرف الممثّل للشعب الفلسطيني في التسوية السياسية الشاملة. وبما أن المرحلة قيد البحث لا زالت في أوج تطورها، مفعمة بالخفايا ومليئة بالنتائج التي تظهر تباعا، فان الملاحظات والاستنتاجات التي يحملها هذا الفصل لا بدّ وأن يعاد تقييمها مستقبلا، بعد أن تتضح معالم الصورة كاملة، ويصبح بالامكان اخضاع حيثياتها المتكاملة لعملية تقييم شاملة.

الهوامش

(١) الامثلة على موقف اسحق رابين بهذا الخصوص تتجلى بالعديد من تصريحاته. راجع على سبيل المثال: القدس، ١٩٨٨/١/٢١، ١٩٨٨/٦/١. كما وتوّج رابين تبنيه لهذا الموقف بالاعلان في مطلع عام ١٩٨٩ عن مبادرته السياسية التي تقضي بحل الصراع مع «ممثلين عن فلسطينيي المناطق». وكان للتلفزيون الاسرائيلي لقاء هام معه حول هذا الموضوع في برنامج لقاء بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦.

(٢) ورد مثل هذا التحليل في سياق محاضرة القاها الدكتور اميل ساحلية، وهو امريكي - فلسطيني يدرّس العلوم السياسية في جامعة شمال ولاية تكساس الحكومية، في الاجتماع الثاني والعشرين لجمعية دراسات الشرق الاوسط الامريكية (MESA) الذي عقد في مطلع تشرين الثاني ١٩٨٨. راجع التقرير الوارد بهذا الخصوص في صحيفة الفجر الانجليزي، ١٩٨٨/١١/١٣.

(٣) S.E. Finer, Comparative Government (Harmondsworth: Penguin Books, 1970), pp.39-40.

الفصـــــل الاول

التشكيلة القيادية في الارض المحتلة

قبل اندلاع الانتفاضة، ومنذ عام ١٩٨٢ على وجه التحديد، تكونت النخبة السياسية في الارض المحتلة من العناصر القيادية لثلاث تشكيلات رئيسية غطّت مجمل الخريطة السياسية للارض المحتلة (١). وهذه التشكيلات هـــي: القوى الوطنية، والشخصيات الموالية للاردن، والقوى الاسلامية (٢).

القـــوى الوطنيـــة

تتشكل القوى الوطنية في الارض المحتلة من مجموع القوى السياسية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها الرئيسية، اضافة للفصائل الفلسطينية الاخرى (٣). ونتيجة لالتزامها الفلسطيني تحظى مجموع هذه القوى، حتى مع وجود تباينات عقائدية وتوترات سياسية فيما بينها، بأوسع قاعدة تأييد شعبي في الارض المحتلة. وتتكون النخبة القيادية لهذه القوى من ثلاث مجموعات هي: القيادات التنظيمية، و«الشخصيات العامة»، والمستقلون.

تتكون القيادات التنظيمية للقوى الوطنية من مجموع العناصر القيادية للتنظيمات السياسية للفصائل الفلسطينية داخل الارض المحتلة، والتي تتضمن اطرا طلابية ونقابية ومهنية واجتماعية، علاوة على التنظيمات الفصائلية داخل السجون والمعتقلات الاسرائيلية (٤). وتُعتبر القيادات التنظيمية العصب الاساسي للنخبة الوطنية والمحرك الرئيسي للعملية السياسية داخل الارض المحتلة. وتستمد هذه القيادات مصدر قوتها وشرعيتها من اربعة عناصر رئيسية. الاول، ارتباطها التنظيمي بقيادات فصائلها بالخارج، مما يفتح بين الطرفين خط اتصال مباشر يتيح تبادل المعلومات وتوصيل القرارات (٥). وبالاضافة الى دعم قيادة فصائلها بالخارج، والذي يكسبها قسطا كبيرا من الشرعية بين ابناء الارض المحتلة، فان القيادات التنظيمية تستمد من هذا الارتباط قوة تنفيذية كبيرة، خاصة بين كوادرها ومؤيديها. فهذه القيادات هي حلقة الوصل الاساسية بين قيادة فصائلها والارض المحتلة، وعبرها تمرّ القرارات والتعميمات، وعنها تصدر التوجيهات للاتباع.

وثاني العناصر هو وقوف القيادات التنظيمية على رأس تسلسلية هرمية لتنظيمات فصائلها المتعددة، والتي تمتد لتشمل كافة مناطق الارض المحتلة، بمخيماتها ومدنها وقراها، وتخترق تقليدية التركيبة الاجتماعية لسكانها. ويفتح هذا العنصر المجال امام هذه القيادات للتأثير الواسع على مجرى الحياة السياسية داخل الارض المحتلة، اذ أنه يوفر لها تبعية كوادر ومؤيدين في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمنحها القدرة على

تحريك اوسع القطاعات السكانية فيهما.

اما ثالث العناصر فهو عنصر الاستمرارية. فالقيادات التنظيمية هي الوحيدة ضمن قيادات القوى الوطنية التي تمتلك الآلية لاعادة تشكيل ذاتها بدون حدوث أيّ انقطاع زمني او تحوّل ايديولوجي. فهرمية تنظيماتها تعني وجود شرائح قيادية تسلسلية تخترق البنية الهيكلية لهذه التنظيمات من أعلى الى أسفل. لذلك فان اختفاء شريحة قيادية عن الساحة، نظرا للسجن او الابعاد مثلا، يُتبَع فورا بارتقاء الشريحة القيادية التالية مكانها. ويؤمّن هذا الترتيب استمرار التجانس والتماسك الداخلي للقيادات التنظيمية، ويقلّص من فرص تورطها في صراعات داخلية تؤدي الى تفّسخ تنظيماتها او تقليص فاعلية أدائها.

ويشكّل الاستحقاق النضالي للقادة التنظيميين العنصر الرابع الذي تستمد منه القيادات التنظيمية قوتها وشرعيتها. فمعظم افرادها القياديين يتميز بطول وغنى التجربة النضالية التي تتسم بمواجهة دائمة مع سلطة الاحتلال التي تلاحق هذه العناصر باستمرار وتستخدم مختلف الوسائل، كفرض الاقامات الجبرية والسجن والابعاد، للحد من نشاطها. وقد اكسب الاستحقاق النضالي المدعّم بالمواجهة المستمرة مع سلطة الاحتلال هذه القيادات هالّة من الاحترام والتقدير من قبل فئات وشرائح عريضة داخل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وبالتأكيد من قبل كوادرها التنظيمية وأنصارها. وبوجه عام، يسود الاعتقاد داخل الاوساط المسيّسة في الارض المحتلة أن وصول الاغلبية

العظمى من افراد القيادات التنظيمية الى مواقعها القيادية كان عن استحقاق وجدارة، الامر الذي يعزّز من شرعيتها ويزيد من نفوذها في مجرى الاحداث السياسية الدائرة هناك.

وكما ان العناصر المذكورة تمنح القيادات التنظيمية مصدر قوتها وشرعيتها، فان لها ايضا أثارا جانبية مقيّدة. فالارتباط التنظيمي بين هذه القيادات وقيادات فصائلها بالخارج يفرض نوعا من القيود على حركتها السياسية. أولا، لأن عليها واجب تنسيق مواقفها وبلورة خطواتها العملية في الكثير من القضايا السياسية المطروحة على الساحة مع الخارج، كما وأن عليها ايضا واجب أن تعكس وجهة النظر الرسمية لفصائلها في الداخل. فالتنظيمات وقياداتها بالداخل ليست مستقلة، وانما تشكّل امتدادا للفصائل وقياداتها بالخارج. هذا لا يعني ان القيادات التنظيمية داخل الارض المحتلة مسلوبة القرار وحرية الحركة بالكامل، وأن وظيفتها تنحصر فقط بتلقي الأوامر من الخارج وتنفيذها. فالعملية ليست ميكانيكية جمودية، بل مركبة اكثر من ذلك، وتتضمن بالتأكيد عنصر الدينامية في حركتها، خاصة وان خصوصية الموقع تمنح قيادات الداخل موقعا مؤثرا في مجمل عملية اتخاذ القرارات الفلسطينية. المقصود هنا هو أن القيادات التنظيمية بالداخل جزء من كل، الأمر الذي يفرض عليها بالطبع الالتزام بحدود تنظيمية وخطوط ايديولوجية تقيّد مجال تحركها.

وثانيا، لأن ارتباط القيادات التنظيمية كل بفصيله يفرض عليها واجب التنسيق الدائم فيما بينها للخروج بمواقف مشتركة

او موحدة. فالقيادة التنظيمية لتنظيمات واطر كل فصيل بالداخل تحمل وتدافع عن ذات الايديولوجية والمواقف السياسية لفصائلها بالخارج. والفصائل الفلسطينية، كما هو معروف، لها ايديولوجياتها ومواقفها السياسية المتباينة. هذا يعني أن مجموع القيادات التنظيمية بالداخل ليس كل متجانس، بل أنّ التباينات سمة تميز علاقاتها ببعضها البعض. لذلك تشهد الساحة الداخلية باستمرار تحالفات وتوترات في علاقات القيادات التنظيمية الفصائلية. وتصرف القيادات التنظيمية جزءاً هاما من وقتها ونشاطها في تنظيم علاقاتها وتحديد مواقفها من بعضها البعض، الأمر الذي يؤثر بالتأكيد على قوة تأثيرها وفاعليتها. فكلما ازداد الاتفاق بين القيادات التنظيمية كلما تعاظمت قوة تأثيرها وفاعليتها السياسية. وعليه فان المراحل التي يسود فيها الاتفاق وروح الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية تشهد أكبر نجاعة للقيادات التنظيمية بالداخل، وذلك لأنها تحقق اكبر انسجام تنسيقي فيما بينها. اما عندما تتوتر العلاقات الفصائلية تبعا لاختلاف في المواقف السياسية، فان ذلك يترك آثاره السلبية على علاقات هذه القيادات بعضها ببعض، ويرتدّ ذلك بالطبع على قوة تأثيرها وفاعليتها السياسية كوحدة موحدة.

وثالثا، لأن الارتباط التنظيمي والاضطلاع بمراكز قيادية لتنظيمات وأطر تعتبرها سلطة الاحتلال «معادية» يعرّض افراد القيادات التنظيمية، كما ذكر آنفا، للملاحقة الاسرائيلية المستمرة. وتوخيا لأكبر قدر ممكن من الحيطة والحذر، وتلافيا

لخلق مبررات اضافية لمزيد من قمع السلطة، تضطر هذه القيادات في الكثير من الاحيان «للاحتجاب» عن مسرح الاحداث السياسية العلنية والاكتفاء بادارته وتنظيمه عن بعد ومن خلف الاضواء. ولهذا السبب يُلاحَظ أن القيادات التنظيمية لا تحظى بالعادة بحضور سياسي - اعلامي وبشهرة عامة توازي مكانتها القيادية.

أما الشهرة العامة المرافقة للحضور السياسي - الاعلامي المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد انحسرت منذ عام ١٩٨٢ في خليط من «الشخصيات العامة». وقد ساعد في بروز هذه الشخصيات عاملان، احدهما داخلي والآخر خارجي. أما العامل الداخلي فكان انتهاج حكومة الليكود اليمينية سياسة «القبضة الحديدية» التي أدت الى القضاء على بنية السياسة العلنية المؤيدة للمنظمة في الارض المحتلة، والتي تمثلت بابعاد وإقالة العديد من رؤساء البلديات المنتخبين وحل لجنة التوجيه الوطني عام ١٩٨٢ (٦). ونتيجة لهذه السياسة لم يكن في المقدور تشكيل جسم سياسي جديد يعكس تأييد الأرض المحتلة العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية. أما العامل الخارجي فكان الاجتياح الاسرائيلي للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية من ذلك المعقل القوي والهام عام ١٩٨٢ ايضا. وضمن ظروف واسباب متعددة ليس هنا المكان المناسب لشرحها، أدى خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وتشتتهم في أرجاء قاصية في العالم العربي لأن يتغلب البحث عن حلّ سياسي للقضية الفلسطينية على الحل العسكري في نهج المنظمة الرسمي. ويمكن القول أنه منذ ذلك الحين بدأت مرحلة

جديدة ومتقدمة في مسيرة البراجماتية السياسية داخل منظمة التحرير بالخارج. وكان لا بدّ وأن تُدَّعم براجماتية الخارج ذاتها ببراجماتية الداخل لدفع عجلة التسوية السياسية. وكان ان ظهرت على مسرح السياسة الوطنية داخل الارض المحتلة مجموعة «الشخصيات العامة» التي أتّسمت غالبيتها «بالبراجماتية السياسية» (٧).

تتكون «الشخصيات العامة» من مجموعة هلامية الحجم تتشكل من خليط يجمع بين زعامات تقليدية وشخصيات «جديدة» مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جاءت تشكيلتها الفسيفسائية لتعكس توجه المنظمة العام لمراعاة ظروف ومتطلبات المرحلة السياسية بشكل عام، وملائمة مقتضيات الضرورة السياسية داخل الارض المحتلة على وجه التحديد. فقيادة المنظمة بالخارج، وخاصة قيادة تيارها المركزي، نظرت على الدوام بأهمية لمسألة تأمين دعم لها من قبل «وجهاء» من الزعامة التقليدية داخل الارض المحتلة، وحاولت بطرق متعددة الحصول عليه. وقد حظيت هذه المسألة بأهمية واهتمام اضافيين من قبل هذه القيادة في اعقاب الخروج من لبنان، حين تزايد التوجه الفلسطيني الداعي للتركيز على ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية من جهة، وفي الوقت الذي بدأ ينتقل فيه مركز الثقل الفلسطيني ليتركّز في الارض المحتلة من جهة ثانية، وخلال مرحلة تصاعد حدّة المنافسة المبطّنة بين المنظمة والاردن حول كسب تأييد وأحقية تمثيل الفلسطينيين تحت الاحتلال من جهة ثالثة. وكان المقصود من تأمين دعم أكبر عدد من شخصيات

الزعامة التقليدية في تلك الفترة بالذات زيادة تأكيد قوة واتساع دعم الداخل لقيادة المنظمة بالخارج، والاستفادة من مكانة وعلاقات هذه الشخصيات في التحركات السياسية المستقبلية، واضعاف بنية وتشكيلة اطراف الزعامة التقليدية المناوئة والحدّ من امكانية نجاحها بتشكيل قيادة منفصلة تحظى بمصداقية داخل الارض المحتلة (٨).

ولكن القيادة بالخارج كانت حريصة ايضا على ان لا تُرهن «الواجهة الوطنية» بالداخل لزعامات تقليدية لا يمكن الوثوق الكامل باستمرار تأييدها او التنبؤ بمستقبل توجهاتها. فالزعامة التقليدية تعتمد في تعزيز قوتها ونفوذها في الارض المحتلة على نظام تدعيمي يرتكز بالأساس على التركيبة الاجتماعية التقليدية السائدة، وليس على البنية التنظيمية للفصائل الفلسطينية. ولذلك يبقى المجال مفتوحا لامكانية ان تقوم هذه الزعامات في أي وقت مستقبلي تجده مناسبا، وبالرغم من تأييدها الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتغليب مصالحها الذاتية الضيقة على المصلحة الوطنية العامة. وبسبب هذه الامكانية، وتوخيا لتقييد حرية حركة الزعامات التقليدية المؤيدة، قامت القيادة بالخارج بتطعيم «الشخصيات العامة» التي تشكّل «الواجهة الوطنية» بالداخل بشخصيات «جديدة» مضمونة الولاء. وكانت المؤسسات والهيئات العامة في الارض المحتلة، كالجامعات والهيئات الثقافية والصحافية والنقابات المهنية، هي مصدر «الشخصيات الجديدة» التي بدأت تُدفَع على مسرح الاحداث الاعلامية - السياسية بالداخل، ومن ثمَّ احتلت موقعا

موازيا وملازما للزعامات التقليدية المؤيدة للمنظمة. وبما أن غالبية هذه الشخصيات افتقرت لمقومات الزعامة التقليدية من ناحية، ولعوامل الاستحقاق القيادي التي ميّزت القيادات التنظيمية من ناحية ثانية، فانه لم يكن بمقدور قدراتها الذاتية أن توصلها لاحتلال موقع في «الواجهة الوطنية». وكان ولاؤها المطلق والمعلن لقيادة المنظمة بالخارج -هو المصدر الوحيد الذي اعتمدت عليه في تحقيق انجازها ذي المزايا والفوائد المتعددة.

أوكلت «الشخصيات العامة» في بداية الأمر مهمة «الاعلام الفلسطيني الرسمي»، المُوَجّه من داخل الارض المحتلة. وساعدها في تنفيذ هذه المهمة تجمّع اربعة مزايا فتحت امامها الآفاق الاعلامية - السياسية. الأول، ارتباط غالبية هذه الشخصيات العظمى بالتيار المركزي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اعطاها بالنسبة للاطراف الاسرائيلية والغربية موثوقية التعبير من داخل الارض المحتلة عن وجهة النظر الفلسطينية الرسمية. والثانية، اعتدال مواقفها السياسية وبراجماتيتها العملية التي سمحت لها «بالمناورة والبقاء» تحت الاحتلال. والثالثة، قدرتها على مخاطبة الغرب بلغته ومفاهيمه، مما فتح لها ابواب الممثليات الاجنبية وجعلها مصدرا مُعتَمدا لوسائل الاعلام المختلفة. أما الميّزة الرابعة فهي وجود هذه الشخصيات داخل الارض المحتلة مما اعطاها - بحكم الموقع - دورا هاما في العملية السياسية الدائرة في المنطقة، وبالتحديد في اي معادلة لاجراء محادثات سلام مستقبلية. وقد أدت هذه الميزات جميعها الى توسيع شبكة اتصالات هذه الشخصيات، خاصة وان الكثير من

الاطراف الاسرائيلية والغربية على السواء كان معنيّا بتطور زعامة «معتدلة وذات مصداقية» داخل الارض المحتلة تحظى بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على التحدث باسم الشعب الفلسطيني. وقد أدت سعة اتصالات هذه الشخصيات الى منحها قدرا من «الحماية الاعتبارية» في وجه السلطة المحتلة، واعطاها قسطا من «حرية التعبير والحركة». وبحكم موقعها الاعتباري قامت مجموعة «الشخصيات العامة» بمهام اصدار التصريحات وتوقيع البيانات والعرائض والاستنكارات والالتقاء بالشخصيات والوفود السياسية الاجنبية. وبعد أن بنى هذا الدور الاعلامي حضورا لهذه المجموعة في اسرائيل والخارج، تم توكيل بعض افرادها ليكونوا جسرا في بعض أهم الاتصالات السياسية الحّساسة والمتعلقة بدفع المسيرة السياسية في المنطقة (٩). ومع مرور الوقت اصبحت مجموعة «الشخصيات العامة» تشكل للعالم الخارجي «الواجهة الوطنية» للارض المحتلة.

ولكن يجدر التنويه الى أن تصاعد الحضور الاعلامي - السياسي لمجموعة «الشخصيات العامة» تمّ في مجملة داخل اوساط خارج نطاق الارض المحتلة، وتركز على وجه التحديد داخل اوساط اسرائيلية وغربية. ولذلك لم يقترن هذا الحضور بازدياد في شعبية هذه المجموعة محليا. فهذه الشخصيات، بوجه عام، لا تتمتع بمدّ جماهيري واسع على نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك لا يمكن اعتبار انها، كمجموعة، تشكّل قيادة تمثيلية للارض المحتلة بانفصال عن قيادة المنظمة بالخارج. ويجب الانتباه الى أنه من المتعارف عليه محليا أن المكانة التي

تتمتع بها هذه الشخصيات مستمدة بالأساس من ارتباطها بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها بالخارج. واذا اضيف أن مجموعة «الشخصيات العامة» تعاني من تنافسات داخلية تحدّ من تكاملية انسجامها وتجانسها كمجموعة من ناحية، وأن عددا من افرادها يتعرضون نتيجة لتبنّي مواقف سياسية معينة بين الحين والآخر لانتقادات علنية شديدة تحملها بيانات التنظيمات الفصائلية، وخاصة التنظيمات اليسارية، فانه يمكن الاستنتاج بأن الظروف الموضوعية المحيطة بهذه المجموعة لا تهيؤها - حتى ولو رغب البعض - للعب دور احلالي مكان، او حتى تنافسي مع، قيادة المنظمة بالخارج.

أما بالنسبة للمستقلين في النخبة الوطنية فيتشكلون من كمّ غير متجانس من ضمن الشخصيات ذات المنزلة المرموقة في المجتمع، كالاطباء والمهندسين والمحامين واساتذة الجامعات وكبار التجار والمزارعين. ويتشكل القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه الشخصيات من تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودعمها المادي والمعنوي الدائم للجهد الوطني داخل الارض المحتلة. فالمستقلون هم شخصيات وطنية بالمعنى العام للوطنية، اذ يميزهم عن القيادات التنظيمية و«الشخصيات العامة» عدم ارتباطهم التنظيمي او العلني بفصيل من الفصائل الفلسطينية (١٠). ويشكل عدم الارتباط هذا مصدر ضعفهم وقوتهم في آن واحد. فمن ناحية، يؤدي عدم ارتباطهم الفصائلي ببقائهم خارج حلبة العملية السياسية الداخلية، والتي تتمحور اصلا حول علاقة

الفصائل ببعضها، بما تشمله من تنسيق وبلورة للمواقف الوطنية الفلسطينية. وهذا يعني انٍ تأثيرهم، كمستقلين، في المجرى التكتيكي للعملية السياسية في الارض المحتلة يبقى محدودا، اذ ينحصر في افضل الاحوال في تقديم النصائح والمشورات لاصحاب القرار من القيادات التنظيمية. أما من ناحية ثانية، فيؤدي عدم ارتباط المستقلين الفصائلي الى تمتعهم بامكانية تقييم وتحليل الوقائع والمواقف السياسية الفلسطينية بصورة شمولية تتعدى النظر اليها من خلال منظار فصائلي محدّد. وهذا بدوره يساعد في بلورة قدرتهم على عدم التعصب لفصيل فلسطيني على آخر، والتحرر من الانخراط في الصراعات والخلافات التي تنشأ بين الفصائل بين الفينة والاخرى. ويسهم وجود المستقلين على اطراف العملية السياسية بقدرتهم على رفد الحركة الوطنية الفلسطينية بالنقد الايجابي الهادف الى تصحيح الاخطاء وتخطّي العثرات، وبالدعم والتماسك في اوقات الأزمات، وخاصة الداخلية وذات البعد الفئوي. ومن هذا المنطلق، يلعب المستقلون دورا ذا أثر هام في المجرى العام لمسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، اذ أن وجودهم يسهم بشكل فعال في تقليص حدة التوترات الداخلية في مواقف التنظيمات الفصائلية واعطاء العملية السياسية منحاها العام.

وكما هو معلوم، مرت العلاقة بين التشكيلات المكوّنة للنخبة القيادية للقوى الوطنية داخل الارض المحتلة بموجات مدّ وجزر في فترة ما قبل الانتفاضة. وقد شهدت هذه العلاقة، على وجه التحديد، الكثير من التوترات والتصدعات الداخلية في فترة ما

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وحتى اندلاع الانتفاضة (١٩٨٢-١٩٨٧). فعلاوة على النزاعات والخلافات المواقفية التي ميزت العلاقة العقائدية-السياسية بين القيادات التنظيمية للفصائل الفاعلة في الارض المحتلة، كان لهذه القيادات - مجتمعة احيانا ومنفردة في احيان أخرى - تناقضات وجولات مع عدد من «الشخصيات العامة» في مواقف ومناسبات متعددة. وفي حين حاول المستقلون ايجاد دور فاعل وايجابي لهم في خضم التوترات القائمة، تعرّض بعضهم بين الحين والآخر لانتقادات عناصر فصائلية مختلفة عابت عليهم ما اعتقدت بأنه تقلُّب في المواقف وعدم قدرة على حسم التوجه السياسي ضمن الاطار الوطني (١١).

ولكن بالرغم من كل التوترات والتصدعات على الصعيد العقائدي - السياسي، الا أن القيادات التنظيمية و«الشخصيات العامة» والمستقلين استطاعوا خلال تلك الفترة العصيبة تحقيق درجة معقولة من التوافقية التسامحية على صعيد علاقاتهم العملية - الميدانية. فواجب التصدي لضغوط الاحتلال واجراءاته القمعية المستمرة، وضروة الحفاظ على قوة ونفوذ الحركة الوطنية في وجه تنامي قوة الحركات السياسية الاسلامية بالداخل، وأهمية الاستمرار بتقديم الدعم السياسي الكامل والواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالخارج، فرضت بمجملها على القيادات الوطنية المختلفة عدم التخلي عن درجة معينة من التعايش التنسيقي فيما بينها، حتى خلال احلك الازمات الخلافية التي مرت بها.

الشخصيات الموالية للاردن

تتسم الشخصيات الموالية للأردن ضمن النخبة السياسية في الارض المحتلة بتوافق كبير في خلفيتها الاجتماعية - الاقتصادية وبانسجام في توجهاتها السياسية. فعلاوة على ان هذه الشخصيات تنتمي بمجملها للنصف الاعلى من السلم الاجتماعي في الارض المحتلة، وتتربع اغلبيتها على رأس هرم البنية الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع، فانها تشترك ايضا، وبحكم هذه الخلفية، برؤية سياسية مشتركة. فمن اجل الحفاظ على مواقعها الطبقية ومصالحها الاقتصادية - والكثير من هذه المصالح موجود بالاردن - فان الشخصيات الموالية للأردن تؤمن بأنه لا يمكن انهاء الاحتلال واستعادة الارض الا باشتراك عمان بدور رئيسي وفعّال في التسوية السياسية. ولهذا السبب تتبنى هذه الشخصيات «الخيار الاردني» بالكامل وتدفع بكل ثقلها باتجاهه، اذ انها تخشى من ان تؤدي اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى زعزعة اركان التركيبة التقليدية للمجتمع، مما سيهدد بالتأكيد مكانتها ويحدّ الى درجة كبيرة من امتيازاتها. أما الارتباط مجددا بالأردن ففيه ثمة ضمان أكبر للمكانة والامتيازات.

تتشكل الشخصيات الموالية للأردن في غالبيتها من زعامات تقليدية وجدت لها تعزيزا وامتدادا في كبار مستخدمي الاردن في اجهزة الادارة العامة في الضفة الغربية، كأجهزة الاوقاف والتعليم والصحة، وفي مجموعة من «الشخصيات الجديدة» التي

بنت حضورا سياسيا من جراء الدعم الاردني لمؤسساتها، والتي شملت مؤسسات تعليمية وصحفية وجمعيات زراعية وخيرية واسكانية. ونتيجة لارتباط الضفة الغربية السابق بالأردن، فقد تمركز فيها ثقل وجود هذه الشخصيات بعد وقوع الاحتلال الاسرائيلي، مع أن التطورات السياسية والاقتصادية اللاحقة ادت لبروز بعض الشخصيات المماثلة في قطاع غزة. وعلى العموم، مثّلت هذه الشخصيات في ظل الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية المحتلة الامتداد التقليدي للنفوذ الاردني الذي اعتمد منذ الحاق الضفة الغربية وضمها لشرق الاردن عام ١٩٥٠ على توظيف البنية الاجتماعية التقليدية للحفاظ على بنية النظام السياسي الحاكم. فمنذ بداية الالحاق بنت عمان سياستها على اقامة علاقات ارتباط مصلحي بينها وبين وجهاء العائلات والحمايل المتنفذة في مدن وريف الضفة الغربية. واستهدفت عمان من هذه العلاقات المحافظة على استقرار النظام السياسي الحاكم عن طريق تعزيز بنيته البطركية بتوظيف العلاقة الشخصية (وليس المؤسسية) كأساس وحيد للمشاركة السياسية. فقد تمّ ربط وجهاء العائلات والحمايل في الضفة الغربية بشكل انفرادي بعمان، وتمّ ضمان ولائهم الشخصي عن طريق اغداق المناصب والمنافع عليهم. وجرى بعد ذلك استخدامهم «وسطاء» بين النظام واتباعهم، فكان عليهم ضمان مصالح النظام عند الاتباع وايصال مطالب الاتباع وتمثيلهم عند النظام (١٢). وهكذا، استطاعت عمان ان تحمي النظام الحاكم بتغليفة بواجهة من «الممثلين» التقليديين المحليين المضموني الولاء من ناحية،

ومـــن خلال قطع الطريق امـــام امكانية تبلور نظـــام مؤسسي حديث للمشاركة السياسية يقوم علـــى شرعية التعددية الحزبية العلنية التي كانت ستقيّد مـــن مطلقية هـــذا الحكم مـــن ناحية ثانية (١٣).

عند وقوع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ كان «الوجهاء» التقليديون الموالون للأردن يشكلون واجهة نخبتها السياسية. ولكن مع مرور الوقت جرى تحوّل في تشكيلة هذه النخبة عكس تزايد قوة ونفوذ القوى الوطنية الفلسطينية بالداخل. فبعد وقوع الاحتلال بدأت حركة المقاومة الفلسطينية تضرب جذورا عميقة وتأخذ ابعادا مدوّية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومع تصاعد هذه الحركة بدأ الشعور الوطني الفلسطيني بالترسّخ والتنامي، وتعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الأصعدة لتحتل في عام ١٩٧٤ موقعها المناسب كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وقد أدت التطورات المرافقة لترسخ الوطنية الفلسطينية وتعزُز مكانة منظمة التحرير، وخاصة في اعقاب حرب ايلول عام ١٩٧٠، الى تداعي المكانة الفعلية للقيادات التقليدية الموالية للأردن فـــي الضفة الغربية وانتقال مركـــز الثقل للقـــوى الوطنية المؤيدة للمنظمة (١٤). وساهم في تثبيت هذه النقلة التحولات التي بدأت تطرأ على التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية في الارض المحتلة، والتي كان من بوادرها فتح سوق العمل الاسرائيلي لليد العاملة من الاراضي المحتلة وبروز شريحة تجارية جديدة اخذت في منافسة القوى الاقتصادية التقليدية في المجتمع.

ولكن يجدر التشديد هنا على ان جميع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في الارض المحتلة لم تكن كفيلة بالقضاء نهائيا على مكانة الشخصيات التي بقيت موالية للأردن. فاعتبارات عديدة استمرت بامداد هؤلاء بمصادر قوة ونفوذ منحتهم القدرة على التشبث بمواقعهم والتصدي للدفاع عنها. اما ما أدت اليه التحولات التي وقعت فكان ربط المكانة الاعتبارية لهذه الشخصيات بمتغيّر خارجي هو علاقة منظمة التحرير بالأردن. فبالعادة، تحسنت مكانة هذه الشخصيات في الارض المحتلة عندما كانت العلاقة حسنة، أما في أوقات التنافس والتوتر فان المكانة الاعتبارية لهذه الشخصيات تأثرت سلبا، وذلك تبعا لأن الرأي العام السائد في الارض المحتلة مؤيد بأغلبيته المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي كل الاحوال، استمدت الشخصيات الموالية للأردن ما تتمتع به من قوة ونفوذ في فترة ما قبل الانتفاضة من ستة عناصر رئيسية. الأول، العلاقة المتميزة التي تجمع الأردن بالأرض المحتلة، وبالتحديد بالضفة الغربية التي كانت من الناحية القانونية والادارية لا تزال جزءا من الاردن، يحمل سكانها الجنسية الاردنية ويرتبطون بعمان بعلاقات قانونية وروابط ادارية متعددة. كما وكانت جميع اجهزة ومؤسسات الادارة العامة في الضفة الغربية على ارتباط بالأردن، وتلقى اغلبية الموظفين الحكوميين فيها رواتب واعانات شهرية من عمان. وعلاوة على ذلك فان الارض المحتلة ترتبط بالأردن بروابط جغرافية واقتصادية وسكانية وثيقة. فالأردن هو المنفذ

الرئيسي على العالم العربي لأهل وصادرات الأرض المحتلة، وفيه يقطن جزء كبير من الشعب الفلسطيني الذي تجمعه شبكة من علاقات القرابة والمصاهرة والعمل مع اهل الارض المحتلة. وقد أدت جميع هذه الروابط الوثيقة لأن يكون لأهل الارض المحتلة مصالح أساسية في الأردن تعدّت بحيويتها لأغلبيتهم الكثير من التوترات والحساسيات السياسية القائمة بين الطرفين.

أما العنصر الثاني فتمثل بالسياسة الأردنية الفاعلة والهادفة لتثبيت مبدأ شراكة الأردن الحتمية في تسوية القضية الفلسطينية. فمنذ وقوع الاحتلال الاسرائيلي وحتى اندلاع الانتفاضة حاول الأردن باستخدام كل الوسائل ان يضمن لنفسه دورا يؤهله لتقرير نتائج حل القضية الفلسطينية بما يتوافق ومصالحه الذاتية. وقد حملته محاولاته في هذا المجال الدخول في تنافسات واتفاقات، منها ما كان علنيا ومنها المستتر، مع منظمة التحرير الفلسطينية حول أحقّية تمثيل الشعب الفلسطيني، خاصة وأن الجزء الاكبر من هذا الشعب مرتبط من الناحيتين القانونية والادارية بعمان (١٥). ولتأكيد أهمية دورها وأحقّية مطلبها قامت عمان بممارسة الضغوط المتنوعة من خلال تسخير ارتباطاتها مع الارض المحتلة لاتباع سياسة «المنح والمنع» مع أهلها، وذلك على فرضية ان تؤدي تلك السياسة لضمان تأييدهم للأردن وابتعادهم عن المنظمة . وكانت المساعدات المالية والتسهيلات التصديرية أهم وسيلتين استخدمتهما عمان في سياستها المزدوجة التي ادارت دفّتها وزارة شؤون الارض المحتلة. فأموال الصمود والتنمية ورخص التصدير كانت تُمنح

وتُمنع وفقا لاعتبارات سياسية استهدفت تعزيز استقطاب التأييد والولاء. وقد أدت هذه السياسة التي مست بمصالح اساسية لأهل الأرض المحتلة لفرض قيود وضغوط على الكثيرين منهم.

وكانت البنية البطركية للنظام الاردني العنصر الثالث الذي استمدت منه الشخصيات الموالية في الأرض المحتلة أسس قوتها ونفوذها. فتركيبة النظام السياسي في الأردن لا تعتمد بشكل رئيسي على العلاقات البنيوية الرسمية، وانما تقوم بالأساس على شبكة غير رسمية من الهرمية الأبوية النزعة التي يرتبط فيها السيد بالاتباع بواسطة علاقة تسلسلية من الوسطاء. ولذلك، تشكل العلاقات الشخصية والوسائط والمحسوبيات أسسا متعارفا عليها في قضاء المصالح داخل الدوائر الرسمية في عمان.

كان في اجتماع العناصر الثلاثة الأولى وتفاعلها مع بعضها البعض الأثر الكبير في منح العنصر الرابع، والمتمثل باعتماد الأردن الشخصيات الموالية في الأرض المحتلة كوسطاء للسكان، محوريته وأهميته في ابراز مكانة وحضور هذه الشخصيات داخل الأرض المحتلة. فقد أصبحت هذه الشخصيات «الوكيلة» الأردنية المعتمدة لسياسة «المنح والمنع» في الأرض المحتلة. وفي ظل الحاجات والمصالح الحيوية لأهل الأرض المحتلة في الأردن أصبحت وساطة هذه الشخصيات تمنح وتوصياتها تمنع، وأصبحت محسوبيتها حلقة الوصل لتسهيل الاجراءات وتحقيق الغايات لكل اصحاب الحاجات من أهل الأرض المحتلة في عمان (١٦). وقد ساعد توزع هذه الشخصيات على البرلمان في

عمان، وفي أعلى مناصب الأجهزة الادارية ولجان التنمية والجمعيات الزراعية في الأرض المحتلة في تسهيل قيامها بالمهمة الموكلة، اذ استطاعت من خلال مواقعها ان تمارس تأثيرا كبيرا على مجرى الدعم الوارد من عمان وأن تتحكم بالعديد من الجوانب الحياتية الهامة لأهل الارض المحتلة (١٧).

أما العنصر الخامس فتمثل بالموقف الاسرائيلي المتساهل تجاه الشخصيات الموالية للأردن في الارض المحتلة، مما سمح لها بقسط كبير من حرية التعبير والتحرك، وحتى امكانية التنظيم السياسي (١٨). فاسرائيل، كما هو معروف، تفّضل حل القضية الفلسطينية وفق «الخيار الاردني»، ولذلك وجدت في الشخصيات الموالية للأردن إمكانية لتطور زعامة محلية تدفع باتجاه هذا النوع من الحل. ولهذا فتحت اسرائيل المجال أمام هذه الشخصيات للعمل على تعزيز النفوذ الاردني في الارض المحتلة، وكانت معاملتها واتصالاتها مع النواب الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية خلال فترة وجود البرلمان الأردني دليل واضح على التوجه الاسرائيلي. وقد فتح هذا التوجه وتسهيلاته المرافقة الباب على مصراعيه امام الشخصيات المؤيدة للأردن لاسماع صوتها عاليا داخل الأرض المحتلة والعمل على جمع التأييد لموقفها.

وأخيرا، استمدت الشخصيات المؤيدة للأردن جزءا من قوتها ونفوذها من خلفيتها الاجتماعية - الاقتصادية. فمعظم هذه الشخصيات ذات امتدادات عائلية متشعبة وتتمتع بمكانة اقتصادية عالية. وبحكم هذه الخلفية استطاعت هذه الشخصيات

أن تستفيد من التركيبة الاجتماعية التقليدية في الأرض المحتلة وتحظى بواسطتها على تأييد العديدين من افراد الجيل القديم المتمسك بهذه التركيبة والمستفيد منها. ويجب التنويه هنا الى انه بعكس «الشخصيات الوطنية العامة» التي تتركز بالمدن وتنحدر اغلبيتها العظمى من اصول مدنية، فان العديد من الشخصيات الموالية للأردن ذات اصول ريفية وتقطن القرى التي منحتها تقليديا مناخا اكثر ملائمة لتوطيد دعائم مكانتها وتعزيز نفوذها.

ولكن بالقاء نظرة فاحصة على العناصر الآنفة الذكر يتبين بأن اهمها عناصر ظرفية ليست على علاقة مباشرة بالشخصيات ذاتها. فالشخصيات الموالية للأردن لم تستمد صلب قوتها ونفوذها من القبول العام بمنهجها ومواقفها وممارساتها، والتي هي في واقع الأمر معرض تساؤل في الاوساط الوطنية، بل استمدته من خلال ارتباطها بقوة خارجية ذات علاقة مؤثرة بالأرض المحتلة. فالحضور العام الذي حظيت به اغلبية هذه الشخصيات في اوساط الأرض المحتلة لا يستند على تمتعها بدعم قاعدة جماهيرية عريضة، بل بالأساس على عملها الوسيطي بين عمان وسكان اجبرتهم ظروف الاحتلال المقيّدة وشبكة العلاقات القوية التي تربطهم بالأردن على ضرورة الاستعانة بهذه الوساطة في تصريف شؤونهم عبر النهر. وبالواقع، ينحصر الدعم لهذه الشخصيات في بؤرة تقليدية محددة ومحدودة التأثير في مجرى العملية السياسية داخل الأرض المحتلة. وأسباب محدودية الدعم متعددة ويقف على رأسها ارتباط هذه

الشخصيات المعلن والوثيق بالأردن اثناء قيامه بحملة ضارية لمنافسة منظمة التحرير الفلسطينية في عقر دارها، وافتقارها التقليدي لمساندة بنية تنظيمية قوية وفعالة داخل الارض المحتلة تقوم بتوفير وتعزيز الدعم لها، وجملة مواقفها السياسية التي اعتُبرت ضمن الأوساط الوطنية في الأرض المحتلة خارجة عن الاطار الوطني العام.

القوى الاسلامية

تتكون القوى الاسلامية في الارض المحتلة من ثلاث حركات فاعلة سياسيا، اضافة لمجموعة من الجماعات التي ينحصر اهتماماتها بشكل اساسي بالدعوة لنهج الحياة الاسلامية والوعظ الديني. وبينما تضم المجموعة الاخيرة جماعات مثل جماعة التبليغ والدعوة وجماعة التكفير والهجرة وجماعات المتصوفين وحركات السلفيين، فان الحركات الاسلامية السياسية تتشكل من جماعة الاخوان المسلمين وتنظيم الجهاد الاسلامي وحزب التحرير الاسلامي (١٩).

تعتبر جماعة الاخوان المسلمين العمود الفقري للحركات الاسلامية السياسية داخل الارض المحتلة، اذ انها الأقدم تنظيميا والأوسع انتشارا والأكثر تغلغلا ونفوذا بين السكان من الحركتين الأخريين. وبينما تعود بدايات الجماعة الى اواسط الثلاثينات في فلسطين، فان بناءها التنظيمي بدأ بالتّشكل في عام ١٩٤٦، عندما انشأت لها عدة فروع في مدن وقرى مختلفة كان

أولها فرع مدينة القدس (٢٠). ومكّنت مشاركة متطوعي الجماعة من مصر والأردن وفلسطين ذاتها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من منحها بروزا واعطائها زخما مكّنا تنظيمها من الترسخ والانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة ١٩٤٨-١٩٦٧ (٢١). ومما ساعد في هذا الترسخ والانتشار للجماعة في الضفة الغربية علنية تنظيمها ونشاطاتها التي حظيت باعتراف وقبول النظام الأردني (٢٢).

وبالرغم من ان عمل الجماعة في قطاع غزة تأثر بتأرجح ما بين العلنية والسرية تبعا لعلاقة نظام الحكم في مصر بالأخوان هناك، الا ان مشاركتها في افشال «مشروع سيناء للتوطين»، وقيامها بتنظيم مجموعات سرية للعمل العسكري ضد اسرائيل، ومساهمتها في تشكيل «جبهة المقاومة الشعبية» خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي للقطاع (١٩٥٦-١٩٥٧)، إضافة للمغزى الذي حملته العلاقة السابقة التي ربطت العديد من مؤسسي حركة فتح بها في مرحلة لاحقة، اكسبها بالمجمل حضورا سياسيا مستمرا، وقويا في بعض المراحل، داخل القطاع (٢٣). ومع أن تضافر عوامل موضوعية عديدة أدى لانحسار الفاعلية السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الضفة والقطاع خلال العقد الاول الذي تلى الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، الا انها عادت لتمارس نشاطاتها العلنية ابتداء من اواسط السبعينات. واستطاعت منذ اواخر السبعينات ان تنمّي وجودها وتُبرز لنفسها حضورا سياسيا فاعلا، أصبحت بموجبه تشكل العمود الفقري للحركة الاسلامية السياسية في الارض المحتلة (٢٤).

تنطلق جماعة الاخوان في معتقداتها حول الطريقة المثلى لتشكيل المجتمع من أسس العقيدة الاسلامية، والتي ترتكز اساسا على المبدأ القاضي بعدم فصل الدين عن الدولة. فالاسلام دين كامل وتنظيمه شامل لجميع مناحي الحياة الانسانية، والنظام الاسلامي، لذلك، يجب ان يكون بالضرورة كاملا وشموليا. ويعزي الاخوان جميع المشاكل التي واجهت وتواجه المسلمين عامة، ومسلمي فلسطين تحديدا، الى غياب النظام الاسلامي الشامل وعدم الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية. ولذلك، فانهم يؤمنون بأن الحل السّوي يستند بالضرورة الى اقامة الدولة الاسلامية الملتزمة بتطبيق احكام الشريعة. اما السبيل لتحقيق هذا الهدف فيرتكز بالنسبة للأخوان على واجب اصلاح المجتمع بتنشئة اسلامية قويمة، تقوم على آلية الدعوة الصحيحة والتثقيف المستمر، كي يتم اعادة تثبيت وتعميق الاسلام عقيدة ونهجا بين الاجيال المسلمة. وبالنسبة للمسألة الفلسطينية فان البعد الديني لماهية الصراع وسبيل الحل يطغى بجلاء تام على موقف الاخوان (٢٥). ففلسطين بالنسبة للاخوان المسلمين ارض اسلامية بكاملها، ولا سبيل لاسترجاعها الا بعد ان يتم تحويل المجتمع الفلسطيني الى مجتمع اسلامي يسهم بفاعلية في اقامة الدولة الاسلامية الشاملة، وهي التي ستحقق بعد قيامها عملية الاسترجاع.

أما تنظيم الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة حيث يتركز وجوده، فهو تنظيم سري تشير بعض الدراسات المتوفرة - وهي لا زالت محدودة للغاية - الى انه

تشكّل نتيجة عدم اقتناع مؤسسيه بالنهج الاصلاحي لجماعة الاخوان المسلمين بشكل عام، وبموقفها المتعلق بالمسألة الفلسطينية بصورة خاصة (٢٦). ويرى البعض ان لتفجر الثورة الايرانية وبروز الحركات الاسلامية الثورية في العالم العربي، وفي مصر على وجه التحديد، اثر هام في تشكّل هذا التنظيم الذي بدأت خلاياه الأولى تتأسس عام ١٩٧٩ (٢٧).

يقوم تنظيم الجهاد الاسلامي بتبني النظرة الثورية في الاسلام. فمع انه يشارك الاخوان في المرتكزات الاساسية للحركة الاسلامية السياسية، وخاصة في مسألة وجوب اقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة، الا انه - بخلاف الاخوان - لا يعتبر ذلك شرطا مسبقا لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي. بل على العكس تماما، اذ يتخذ الجهاد الاسلامي الموقف النقيض القائم على ان الجهاد من أجل التحرير من نير الاحتلال هو واجب اسلامي اساسي لا يمكن تأجيله، وان تبنيه يشكّل في واقع الامر بداية الطريق لاقامة الدولة الاسلامية. ومن هذا الموقف العقائدي، ولأهمية قضية فلسطين الوطنية بالنسبة للجهاد الاسلامي، انطلق التنظيم في نهج يقوم على الجمع بين «طريق الهدى» الذي يميز النهج الاصلاحي لجماعة الاخوان و«طريق الكفاح المسلح» الذي تبنته الفصائل العلمانية للمقاومة الفلسطينية ليبلور من خلالها طريقا تكامليا متميزا يتمثل بطريق «الجهاد الاسلامي الوطني» (٢٨). وقد تمخضّ عن هذا النهج قيام التنظيم بعدة عمليات مسلحة ضد اهداف اسرائيلية كان من أهمها عملية «باب المغاربة» في القدس في اواسط تشرين اول من

عام ١٩٨٦ وعملية «حي الشجاعية» في غزة في السادس من تشرين أول عام ١٩٨٧ (٢٩).

وبالنسبة لحزب التحرير الاسلامي فقد أسّسه الشيخ تقي الدين النبهاني من القدس عام ١٩٥٢ بعد انشقاقه عن جماعة الاخوان المسلمين وانتقاده العلني لمنهجها الاصلاحي التوفيقي. واضطر الحزب ان يعمل بصورة شبه سرّية لعدم تمكنه من الحصول على ترخيص رسمي من الحكومة الاردنية (٣٠). وبعد وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ جمّد الحزب نشاطاته السياسية في الارض المحتلة، وذلك من منطلق ان الوضع الجديد لا يتناسب مع طروحاته العقائدية. ولكن البعض يشير الى ان الحزب استمر بنشر تعاليمه من خلال الحلقات التثقيفية في المساجد مستهدفا تدعيم قاعدة وجوده وزيادة عدد اتباعه (٣١). ويظهر بأن الحزب عاد مؤخرا لمزاولة نشاطات سياسية محدودة تقتصر على توزيع بيانات بمواقفه من قضايا محددة.

يتحدد الهدف الاكبر لحزب التحرير الاسلامي باقامة الدولة الاسلامية الكبرى التي تضم جميع الاقاليم الاسلامية تحت راية واحدة. أما العائق الاساسي امام تشكيل هذه الدولة فهو في منظور الحزب ذا شقين. احدهما ذاتي ويتلخص بعدم التزام المجتمع الاسلامي بالحياة الاسلامية الكاملة ضمن نظام حكم يقوم على تطبيق الشريعة الاسلامية. والثاني خارجي ويحدده الحزب بالامبريالية، غربية كانت أم شرقية، التي تفسّخ المجتمع الاسلامي وترتهن مقدراته ومستقبله (٣٢). ويرى الحزب بأن

السبيل لمواجهة التحدي واقامة الدولة الاسلامية الكبرى يكمن في احداث «انقلاب اسلامي» في أحد الاقاليم الاسلامية بحيث يتحول ذلك الاقليم الى «نقطة ارتكاز» تقوم فيها نواة الدولة الاسلامية، ومن ثم تنمو هذه الدولة وتتوسع لتشمل كافة الاقاليم الاسلامية الاخرى (٣٣). أما بالنسبة لقضية فلسطين فيتحدد موقف الحزب منها من رؤيته الشمولية للدولة الاسلامية في صورتها النهائية. ففلسطين بالنسبة للتحريريين جزء مستقبلي من هذه الدولة. ومن هذا المنطلق عارض الحزب مسعى منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، واعتبر ان الانشغال بتحقيق ذلك «جريمة لا تغتفر» (٣٤).

تتكون النخبة السياسية للقوى الاسلامية في الارض المحتلة من القيادات التنظيمية للحركات الاسلامية الثلاثة السالفة الذكر، بالاضافة الى عدد قليل من الشخصيات الدينية والمتدينة ذات الطابع السياسي المستقل. بالنسبة للقيادات التنظيمية للتيار الديني يمكن حصر تشكيلتها في فئتين. الاولى، وهي فئة القيادة التقليدية، وتتشكل من بين افراد الرعيل الاول لجماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي. ولطول مدة ارتباطها التنظيمي، والتي تعود في معظم الحالات الى سنوات ما قبل الاحتلال، وقوة التزامها العقائدي وعمق خبرتها العملية، تتبوأ هذه الفئة المواقع القيادية المتقدمة وتحظى بنفوذ كبير في كلا التنظيمين. ومما يساعد في تقوية مواقع افراد هذه الفئة ويعزّز من مكانتهم، وبالتحديد على صعيد الضفة الغربية اكثر من قطاع غزة، اتساع شبكة علاقاتهم الاجتماعية وقوة مراكزهم

الاقتصادية. فالبرغم من ان قسما من قياديي هذه الفئة في الضفة الغربية هم من موظفي سلكي التربية .والتعليم والاوقاف الاسلامية الذين ينحدرون اصلا من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى، الا ان المتنفذين منهم هم من التجار والملاّك الذين ينحدرون من الشريحة العليا لهذه الطبقة (٣٥). واستطاعت مكانة هؤلاء في السلم الاجتماعي التقليدي ان تساعد فئة القيادة التقليدية في إقامة شبكة واسعة من العلاقات مع افراد من فئات اجتماعية مختلفة، وخاصة مع العديد من الزعامات التقليدية والشخصيات صاحبة النفوذ في البلد (٣٦). اما في قطاع غزة فان معظم قياديي التيار الديني التقليديين، وهم من جماعة الاخوان المسلمين، يعملون بالوظيفة الحكومية او في وكالة الغوث الدولية او في المراكز الدينية للتعليم العالي، وتنحدر غالبيتهم من اصول اجتماعية فقيرة كانت هجرة عام ١٩٤٨ أحد مسبباتها الرئيسية. ويُلاحَظ ان سلك التعليم كان من اهم المعاقل التقليدية التي ضمّت هؤلاء القياديين واتاحت لهم وسطا ملائما لنشر العقيدة والاتصال بالجماهير.

أما الفئة الثانية فهي فئة القيادة الجديدة التي تتشكل من عناصر قيادية شابة وذات تجربة تنظيمية حديثة نسبيا اذا ما قورنت بتجربة فئة القيادة التقليدية داخل جماعة الاخوان وحزب التحرير. وفيما يتعلق بتنظيم الجهاد الاسلامي الحديث التشكيل فان قيادته تأتي بمجملها من عناصر هذه القيادة الجديدة. وتتسم هذه الفئة بأنها اكثر تعليما وديناميكية وتفاعلا مع المتغيرات والقوى السياسية داخل الارض المحتلة.

كما وتتمتع القيادات الجديدة باتصال وثيق مع الكوادر التنظيمية لحركاتها لأنها في معظمها قيادات مواقعية يتركز وجودها في المساجد والمدارس والجمعيات والجامعات، وهي المواقع الرئيسية التي ينمو بها وبواسطتها التيار الديني ليس في الارض المحتلة فحسب، وانما في المناطق المجاورة ايضا. وتمنح هذه المواقع القيادات الجديدة القدرة على متابعة وادارة شؤون فروع تنظيماتها المحلية وفقا لمجريات وتطورات الاحداث اليومية. ولهذا السبب تتمتع هذه القيادات، والتي قد لا تحظى بنفس المكانة التي تحتلها القيادات التقليدية في هرمية تنظيماتها، بنفوذ واسع بين قاعدة التنظيم، كل على صعيده المحلي. ويُلاحَظ بأن اغلبية القيادات الجديدة تنحدر من اصول فقيرة الى متوسطة، ولكنها تمكنت عبر التعليم العالي من تبوأ مراكز وظيفية مرموقة في المجتمع أدت الى حراكها الاجتماعي الذي قادها للانضمام الى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. فالقيادات الجديدة تتشكل بالغالب من حملة الشهادات الجامعية العاملين بحقول متشعبة تشتمل على الطب والهندسة والمحاماة والتدريس الجامعي والتجارة، إضافة الى الوظائف الدينية التقليدية.

يجدر التنويه في هذا السياق الى ان الاعتقاد السائد ضمن واقع السرية والكتمان الذي يكتنف تنظيم الجهاد الاسلامي هو انه يخضع لقيادة تنظيمية مركزية تعمل بشكل رئيسي في قطاع غزة. وتشير الدراسات الاولية حول هذا الموضوع الى انه بالاضافة الى العناصر القيادية التي كانت أما علمانية او نشطة

داخل الحركات الاسلامية الاخرى، خاصة جماعة الاخوان، قبل ان تقوم بتأسيس تنظيم الجهاد، فان التنظيم استمد جزءا هاما من قيادته من عناصر قوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني والموجودة داخل المعتقلات الاسرائيلية. ويُعزى لهذه العناصر مسؤولية تنظيم وقيادة الجناح العسكري للجهاد الاسلامي (٣٧).

أما بالنسبة للقيادات التنظيمية لجماعة الاخوان المسلمين في الارض المحتلة، فالاعتقاد السائد أنها كانت قبل اندلاع الانتفاضة تعمل على أساس كونها قيادات مناطقية لا مركزية. فالاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية أدى الى انقطاع فرع الجماعة فيها عن رأس هرمه التنظيمي الموجود في الضفة الشرقية. وعندما بدأ هذا الفرع بمزاولة نشاطه المستقل في النصف الثاني من السبعينات، لم يكن قد برز من بين قياداته التقليدية شخصية قيادية مركزية تحظى بمفردها بالاشراف العام على الجماعة. وبقيت الهيكلية التنظيمية للاخوان المسلمين لذلك مقسّمة الى مناطق ووحدات لكل منها قياداتها المشرفة. أما تنظيم الجماعة في قطاع غزة فبقي بعد الاحتلال منفصلا بقيادته عن تنظيمها في الضفة الغربية. ومع أن هذا الوضع لا يعني انقطاع العلاقة بين القيادات، فدلالات كثيرة اشارت في مناسبات عدة لوجود علاقة تنسيقية بينها، الا انه يمكن الافتراض بأن لا مركزية القيادة عنت عدم وجود مرشد عام للجماعة في الارض المحتلة، وان القرارات المهمة كانت تُتخذ بالتشاور واتفـاق القيادات المناطقية (٣٨). وفيما يتعلق بالقيادة التنظيمية لحزب التحرير

الاسلامي فيُعتقد، بالرغم من شحاحة المعلومات المتوفرة، بأنها تشبه في تركيبها وتتبع في نمطها نفس النموذج السائد داخل جماعة الاخوان المسلمين.

أما بالنسبة للشخصيات الدينية والمتدينة ذات الطابع السياسي المستقل، فبالرغم من هامشية موقعها مقارنة مع القيادات التنظيمية للحركات الاسلامية السياسية داخل التيار الديني، الا انها مع ذلك تشكّل لتلك القيادات امتدادا طبيعيا وعنصرا مساندا في مجتمع اسلامي النزعة والثقافة. وتحتل هذه الشخصيات مراكز مرموقة داخل المجتمع وضمن مؤسساته المختلفة، الدينية منها والعلمانية. وتُسهم هذه الشريحة القيادية، والتي يمكن اعتبارها جزءا من تركيبة الزعامة التقليدية في المجتمع، بتعزيز التوجه الديني بشكل عام، مع التزامها ايضا بالخط الوطني العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن خلال توظيف مكانتها ونفوذها في المجتمع من ناحية، وتوجهاتها الدينية - السياسية العامة من ناحية ثانية، استطاعت هذه الشخصيات ان تكون حلقة اتصال فعالة وجسر توفيق حيوي بين قوى التيار الديني والقوى الوطنية داخل الساحة الفلسطينية بشكل عام، وبين اتباع وانصار جماعة الاخوان وحركة فتح بشكل خاص.

تستمد القيادات التنظيمية للحركات الاسلامية السياسية قوتها ونفوذها بالأساس من عدة عوامل موضوعية، بعضها ظرفي الطابع، ساهمت بمجملها في منح التيار الديني حضورا سياسيا فاعلا في الارض المحتلة منذ نهاية السبعينات. وتتلخص هذه

العوامل، اولا، بالمدّ الديني الذي شهدته لأسباب متعددة منطقة الشرق الاوسط ابتداء من اواسط السبعينات (٣٩). وكان لهذا المدّ الذي تُوِّج بانتصار الثورة الاسلامية في ايران بالغ الاثر في تحضير الارضية الملائمة واعطاء الزخم القوي لبروز الحركات الاسلامية السياسية في الارض المحتلة، ومدّ قياداتها بالنفوذ والتأثير.

وثانيا، بصبغة الثقافة الاسلامية لمجتمع الارض المحتلة، والسائدة بشكل خاص ضمن شرائح النصف الاسفل من السلم الاجتماعي، مما جعل المخيمات والاحياء الشعبية في المدن، والى درجة أقل القرى، موطنا طبيعيا لنمو التيار الاسلامي السياسي ودعم قياداته. وقد ساهم في هذا النمو اعتبار الحركات الاسلامية نفسها الحامية الامينة والوحيدة للاسلام في وجه الانحرافات السلوكية في المجتمع والتيارات الفكرية الدخيلة عليه، خاصة بعد خبو جذوة الكفاح المسلح الذي اعطى بنظرها التيارات الفلسطينية العلمانية، وبالتحديد ذات الايديولوجية الماركسية، الشرعية والشعبية داخل الارض المحتلة.

وثالثا، بالدعم المادي والمعنوي الذي حصل عليه التيار الديني المحافظ، وخاصة جماعة الاخوان المسلمين، من اطراف خارجية متعددة يعتقد بأن الاردن والسعودية من ضمنها. وبالاضافة الى المعونة المالية التي تلقاها هذا التيار من المصدرين وعبرهما، فان الاعتقاد يسود الاوساط الوطنية أن اسرائيل لم تواجه نشاطات هذا التيار بنفس الحدة التي واجهت بها نشاطات التيارات الاخرى ، وذلك على اعتبار ان ازدياد قوته ونفوذه في الارض

المحتلة لا بد وأن يأتي على حساب قوة ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية (٤٠). والهدف الاسرائيلي كان دائما اضعاف المنظمة بأقصى قدر ممكن وبكل الوسائل المتاحة. وبالطبع، ساهم توفر الدعم والتسهيلات في اعطاء التيار السياسي الديني وقياداته فرصة كبيرة للنمو والازدهار.

ورابعا، بالبنية التنظيمية المتماسكة التي يتمتع بها التيار السياسي الديني في الارض المحتلة، خاصة وانه يستند فيها بالنسبة لجماعة الاخوان وحزب التحرير الى خبرة قديمة العهد. فعلاوة على ان قيادات هذا التيار موجودة بالداخل مما يسهّل ويسارع في عملية اتخاذ القرار، فانها ايضا مدعومة بكوادر غاية في الالتزام العقائدي والانضباط التنظيمي، مما يدّعم قوتها ونفوذها ويضمن الالتزام التام بتنفيذ اوامرها (٤١). فالأمير، وهو القائد التنظيمي لفرقة من فرق الاخوان على سبيل المثال، يتمتع بطاعة اتباعه الكاملة في كل ما يُصدِر من اوامر (٤٢).

واخيرا، بالبنبة المؤسسية الفعّالة التي يتحكم بها التيار السياسي الديني بوجه التحديد، والتي تنتشر في جميع مناطق الارض المحتلة. فدوائر الاوقاف الاسلامية في الضفة الغربية والمجّمع الاسلامي في غزة، علاوة على الجوامع والجمعيات والنوادي الاسلامية والمدارس الخاصة ومؤسسات التعليم العالي ذات الاتجاه الديني، ولجان الزكاة المنتشرة في مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة، تقع بمجملها تحت تصرّف هذا التيار وتوفر، كشبكة متكاملة، آلية فعالة لنشر عقيدته ومدّ نفوذه واستقطاب المؤيدين والاتباع. وتمنح هذه الشبكة الممتدة من

المؤسسات القيادات التنظيمية للتيار السياسي الديني بشكل عام، ولجماعة الاخوان على وجه التحديد، الكثير من القوة والنفوذ، اذ تفتح المجال أمامها للتفاعل المباشر والدائم والمتنوع مع المجتمع، وتوفر لها امكانية التغلغل بين صفوفه والتأثير في المجرى اليومي لحياته من جوانب متعددة.

ولكن الى جانب العوامل التي تمنحها القوة والنفوذ، فان القيادات التنظيمية الاخوانية والتحريرية بالتحديد تعاني ايضا من عوامل ضعف، يمكن اجمالها بأربعة جوانب. الاول، ويتعلق بالمنطلقات السياسية لتنظيميها، وخاصة فيما يختص بالقضية الفلسطينية. وتتلخص هذه المنطلقات بمعارضة اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية قومية بل دينية محضة، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وعدم التبني الرسمي للكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال كآلية للجهاد الفوري في سبيل تحرير فلسطين، والاحجام حتى قبل اندلاع الانتفاضة بفترة قصيرة عن مقاومة الاحتلال الاسرائيلي . وقد أدت محصلة هذه المنطلقات الى تبلور تباين اساسي بين التيار الديني المحافظ والقوى الوطنية تجّسد بالكثير من العداء والصراعات والصدامات الدامية (٤٣). وأدى كذلك الى انتشار ظلال من الشك وعدم الثقة بنوايا ومواقف هذا التيار السياسية بين قطاعات عريضة داخل المجتمع الفلسطيني لم تجد مبررا مقنعا، بالرغم من تعاطف الكثير منها مع الدعوة الدينية، لفصل القضية الدينية عن القضية الوطنية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. وبالفعل، كان موقف التيار الديني المحافظ

من هذه المسألة يشكّل مأزقا اساسيا صعب التبرير، خاصة وان الشعب الفلسطيني يمرّ في مرحلة التحرر الوطني، وان القوى الوطنية الفلسطينية داخل الارض المحتلة تخوض نضالا دؤوبا ضد الاحتلال الاسرائيلي. وبالطبع، كان لكل ذلك تأثير سلبي على شعبية هذا التيار وقياداته داخل الارض المحتلة. ويجب التنويه هنا الى تميّز تنظيم الجهاد الاسلامي في هذا الشأن، اذ ان مزجه بين العقيدة الدينية والالتزام الوطني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وتبنيه لمبدأ الجهاد في سبيلها، اكسباه الكثير من الاحترام والتقدير في الاوساط الفلسطينية.

أما العامل الثاني فهو تشدد التيار الديني المحافظ فيما يتعلق بالقضايا المسلكية والشخصية لافراد المجتمع، كالتشديد على سبيل المثال على اللباس الشرعي للمرأة وضرورة الفصل بينها وبين الرجل في مواقع الدراسة والعمل. ومع ان هذا التشديد ينبع من التقيد بتعاليم الاسلام، الا ان تركيز الاهتمام على هذه القضايا اكثر من القضية الوطنية - وللاسلام موقف معروف من ضرورة الجهاد ومقاومة الاحتلال - ولجوء بعض العناصر المتطرفة لاستخدام العنف لتثبيت الموقف المتشدد بشأنها، أثار قلق ومعارضة الكثيرين داخل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وافقد التيار الديني المحافظ وقياداته الكثير من التعاطف والتأييد.

ويعتبر افتقار القيادات التنظيمية للتيار الديني لعناصر كرزمية ذات حضور عام العامل الثالث من عوامل ضعفها. فالفئة التقليدية من القيادات الاخوانية والتحريرية، والتي تتمتع

بالحضور العام، تتشكل من شخصيات تقليدية قديمة التنظيم وتفتقر لمعظم متطلبات العمل الجماهيري ضمن الظروف الحالية. اما الفئة الجديدة من القيادات الدينية، والتي تتضمن عناصر كرزمية مؤثرة داخل تنظيماتها وضمن مناطق تواجدها، كبعض قيادات الاخوان الشابة، فانها لا زالت في طور بناء حضورها على الصعيد العام للارض المحتلة. اما بالنسبة للقيادة الكرزمية لتنظيم الجهاد فان ظروف عملها السري وملاحقتها من قبل السلطة الاحتلالية ادت الى حجب تأثيرها العام. ويؤدي غياب العناصر الدينية الكرزمية عن الساحة العامة الى افتقار التيار الديني لجسر ارتباط هام وقناة اتصال حيوية بقطاعات عريضة من أهل الارض المحتلة، والى الحدّ من قدرته على اختراق المجتمع في غير شرائحه المحافظة والمؤهلة تقليديا لاتباع الدعوة السياسية الاصولية للاسلام.

واخيرا، تشكّل الخلافات الداخلية عاملا آخر من عوامل ضعف القيادات التنظيمية للحركات الاسلامية السياسية. وتتحدد هذه الخلافات بثلاثة مستويات. فهناك الخلافات العقائدية بين القيادات التنظيمية لهذه الحركات. فحزب التحرير تأسس بعد انشقاق قيادته عن جماعة الاخوان وتبنيها منهجا مغايرا، وتنظيم الجهاد يخالف الحركتين في عدة محاور عقائدية اساسية، ويتبنى منهجا عمليا مغايرا لمنهجيهما. وتؤدي الخلافات العقائدية بين القيادات التنظيمية لحركات التيار الديني، كما هو الحال بالنسبة للقوى الوطنية، لوجود توترات وصراعات داخلية. وتوجد ايضا خلافات منهجية بين القياديين

من الفئة التقليدية والفئة الجديدة داخل التيار الديني المحافظ. وتتمحور الخلافات المنهجية حول الاساليب التكتيكية والتنظيمية في العمل. أما مستوى الخلاف الثالث فيتمحور حول النزعات المصلحية للقيادات المناطقية للأخوان في ظل غياب مرشد عام للجماعة. وقد أدت محصلة الخلافات على المستويات الثلاثة في فترة ما قبل الانتفاضة الى فتح باب التفتت والانقسام داخل القيادات التنظيمية الدينية، والحدّ من قدراتها الجماعية وفاعليتها المشتركة.

الهوامش

(١) تغطية هذه التشكيلات لمجمل الخريطة السياسية في الارض المحتلة نقطة ذات مدلولات هامة، اذ انها تعني وجود قوى تملأ كامل خط الاتجاهات السياسية من اليمين الى اليسار. وهذا بدوره يعني عدم وجود امكانية لتبلور قوى اضافية تعكس اتجاهات سياسية جديدة. لذلك ينحصر الاحتمال الموجود بحدوث تغيّر في موازين القوة والنفوذ للقوى الموجودة حاليا داخل الارض المحتلة.

(٢) نشر الدكتور زياد ابو عمرو مقالا صنّف فيه القيادات السياسية في الارض المحتلة بصورة قريبة، وركز فيه على تحليل دور «الشخصيات» في العملية السياسية. راجع:

Ziad Abu-Amr, "Notes on Palestinian Political Leadership: The Personalities of the Occupied Territories," Middle East Report, No. 154 (September-October 1988), pp. 23-25.

(٣) التأييد الذي تحظى به الفصائل المنضوية تحت لواء جبهة الانقاذ الوطني محدود في حجمه وتأثيره على مجرى العملية السياسية داخل الارض المحتلة.

(٤) تُذكر التنظيمات الفصائلية داخل السجون لأهميتها من ناحية التنظيم السياسي. فالسجون الاسرائيلية تُغذّي عملية التنشئة السياسية للفلسطينيين وتُخرّج عناصر رئيسية في قيادات التنظيمات السياسية للفصائل الفلسطينية داخل الارض المحتلة. ويجدر التنويه الى ان أغلبية العناصر القيادية في هذه التنظيمات كانوا قد أمضوا فترات محكوميات امنية داخل السجون الاسرائيلية. عن التجربة في السجون الاسرائيلية راجع:

عبد الستار قاسم وآخرون، مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الاسرائيلية (بيروت: دار الامة، ١٩٨٦).

(٥) القيادة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني موجودة داخل الاراضي المحتلة، مما يمنحها خصوصية الموقع بين القيادات المركزية للقوى الوطنية. ويلاحظ المراقب أن هذه الخصوصية تعكس ذاتها بشكل واضح على قرارات ومواقف الحزب السياسية من قضايا عديدة.

(٦) حول نشاطات رؤساء البلديات المنتخبين ولجنة التوجيه الوطني والجبهة

الوطنية في الارض المحتلة راجع:

Ibrahim Dakkak, "Back to Square One: A study in the Re-emergence of the Palestinian Identity in the West Bank, 1967-1980," in Alexander Scholch, ed., Palestinians Over The Green Line: Studies on the Relations between Palestinians on Both Sides of the 1949 Armistice Line Since 1967 (London: Ithaca Press, 1983). pp.64-101; Emile Sahliyeh, In Search of Leadership: West Bank Politics Since 1967 (Washington, D.C.:The Brookings Institution, 1988), Chapter 4.

(٧) التعبير لاميل ساحلية. راجع:

Emile Sahliyeh, "The West Bank Pragmatic Elite: The Uncertain Future", Journal of Palestine Studies, Vol. XV, No.4 (Summer 1986), pp.36-37.

(٨) العلاقة بين قيادة المنظمة بالخارج والزعامات التقليدية بالداخل علاقة مركبة. راجع:

Ziad Abu-Amr and Ali Jarbawi, "The Struggle for West Bank Leadership," Middle East International, No. 304 (11 July 1987), pp.16-18.

(٩) للاطلاع على سجل باللقاءات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعلى توجهات المشاركين فيها من الجانب الفلسطيني. راجع:

مهدي عبد الهادي، ملاحظات حول اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٧).

(١٠) مع ان المستقلين يمثلون التوجه الوطني العام بخطوطه العريضة، الا ان هذا لا يعني بالضرورة انهم يشكلون مجموعة سياسية متجانسة، اذ ان لهم ميولهم وتفضيلاتهم الذاتية تجاه الفصائل الوطنية. ولكن الامر الهام هو ان هذه التفضيلات والميول لا تتحكم في اغلب الاحيان بمجرى حركتهم السياسية.

(١١) يجدر الانتباه الى ان الانتقاد هو لسمة اساسية من سمات الاستقلالية السياسية، مما يعكس عدم تقدير موجهي الانتقادات لأهمية وجود المستقلين السياسية، ويفترض من جانبهم افتراضا خاطئا بأن الواجب الوطني يحتّم على المستقلين ضرورة الالتزام الفصائلي.

(١٢) حول البنية البطركية ودورها في المجتمع العربي بشكل عام راجع:
هشام شرابي، بحث في المجتمع العربي المعاصر: البنية البطركية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧).

(١٣) حـول الاحزاب السياسية في الضفة الغربية ودورها ونشاطاتها خلال الحقبة الاردنية يمكن الاستفادة من مراجعـة:
Amnon Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967 (Ithaca, Cornell University Press, 1982).

(١٤) تشهد انتخابات المجالس البلدية التي جرت في الضفة الغربية عام ١٩٧٦ على هذا التحوّل، اذ حققت القوائم الوطنية الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية فوزا ساحقا في اغلبية المدن.

(١٥) علي الجرباوي، «فك الارتباط بين الوسائل التكتيكية والغايات الاستراتيجية»، البيادر السياسي، ٣١٣ (٢٠ آب ١٩٨٨)، ص١٧-١٩.

(١٦) مـن أبرز الامثلة علـى طريقة عمـل الوساطة ما عرف فـي حينه «بتصريح الشوا»، حيث ارتبط دخول سكان قطاع غزة للأردن بحصولهم على تصريح من رئيس بلدية غزة السابق رشاد الشوا.

(١٧) اعطى نفوذ الموالين للأردن في الاجهزة الحكومية في الضفة الغربية وتوابعها من المراكز والجمعيات القدرة لهم على لعب دور هام في عملية التوظيف داخلها. كما ومنحهم الدور المتنفذ في عملية تصدير المنتجات الزراعية من الارض المحتلة للأردن وعبرها امكانية التحكم بقطاع المزارعين الراغبين بتصدير محاصيلهم الزراعية عبر الجسور.

(١٨) اقيم في الارض المحتلة بعد اعلان الاردن عن الغاء اتفاق عمان في شباط عام ١٩٨٦ تجمع سياسي حمل اسم «التجمع الاردني الفلسطيني»، يدعم ويروّج لسياسة «الخيار الاردني». وتجدر الاشارة الى أنّ «التجمع» ضمّ عددا ممن يمكن اعتبارهم «شخصيات جديدة» موالية للاردن، ولم يضمّ «الشخصيات التقليدية» الموالية للاردن في الارض المحتلة.

(١٩) سعيد الغزالي، «اضواء على الحركات الاسلامية في الضفة والقطاع»،

عبير، ١٤ (ايلول ١٩٨٧)، ص٣١.

(٢٠) Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, p. 144.

(٢١) للاطلاع على التقييم التقليدي لدور متطوعي جماعة الاخوان في حرب فلسطين راجع:
ريتشارد ب ميتشل، الاخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان (بيروت: دار القلم، ١٩٨٧)، ص١٥٤-١٥٩.
وللاطلاع على تحليل نقدي مغاير للتقييم التقليدي لدور الاخوان في فلسطين راجع:
Thomas Mayer, "The Military Force of Islam: The Society of the Muslim Brothern and the Palestine Question, 1945-1948", in Elie Kedouri and Sylvia Haim, eds., Zionism and Arabism in Palestine and Israel (London: Frank Cass & Com., 1982), pp. 100-117.

(٢٢) للاطلاع على تركيبة تنظيم جماعة الاخوان المسلمين ونشاطاتها خلال الحقبة الاردنية في الضفة الغربية راجـــع:
Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, ch.4, pp. 144-208.

(٢٣) فيما يتعلق بالتعرف على تاريخ ونشاطات جماعة الاخوان المسلمين في قطاع غزة خلال فترة الادارة المصرية راجـــع:
زياد ابو عمرو، اصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧ (عكا: دار الاسوار، ١٩٨٧)، الفصل الثاني، ص٦١-٨٢.

(٢٤) Muhammad Shadid, "The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza," Third World Quarterly, 10 (April 1988), p.662.

(٢٥) في مقابلة مع احد قادة الاخوان ذكر بأن «الاسلام لم يأت لحل قضية فلسطين». ورد النص في سعيد الغزالي، «اضواء على الحركات الاسلامية في الضفة والقطاع»، ص ٣٢.

(٢٦) زياد ابو عمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي»، دراسة لم تنشر بعد، ص ٢٤.

(٢٧) Elie Pekhess, "The Rise of the Palestinian Islamic Jihad," The Jerusalem Post, 21 October 1987, and "The Iranian Impact on the Islamic Jihad Movement in the Gaza Strip," A paper presented by the same author to a Conference on the Iranian Revolution and the Muslim World, Dayan Center, Tel Aviv University (4-6 January 1988), pp.6-9.

(٢٨) هالة مصطفى، «التيار الاسلامي في الارض المحتلة»، المستقبل العربي، ١١٣ (تموز ١٩٨٨)، ص٨٦.

(٢٩) زياد ابو عمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي»، ص٢٨-٢٩. يوجد رأي سائد بأن عملية «حي الشجاعية» كانت من الاسباب المباشرة لاشعال فتيل الانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة.

(٣٠) Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, pp.209-210.

للاستزادة عن تركيبة الحزب وعقيدته ومعتقداته ونشاطاته السياسية في الضفة الغربية خلال الحقبة الاردنية يمكن العودة للفصل الخامس من كتاب كوهين المذكور، ص٢٠٩-٢٢٩.

(٣١) سعيد الغزالي، «اضواء على الحركات الاسلامية في الضفة والقطاع»، ص٣٣-٣٤.

(٣٢) Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, pp.227-228.

(٣٣) تقي الدين النبهاني، الدولة الاسلامية (القدس: منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣)، ص ١٩٠.

(٣٤) Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, pp. 229.

(٣٥) Shadid, "The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza," p. 660.

(٣٦) عبر شبكة العلاقات الممتدة لعدد من القيادات التقليدية استطاع التيار الديني فتح خطوط مع بعض قيادات القوى الوطنية، خاصة من ضمن مؤيدي حركة فتح والمستقلين، ومع بعض الشخصيات الموالية للأردن. وقد ساهمت هذه الخطوط بتحقيق مقدار من الترابط، وفي بعض الاحيان التمازج، بين بعض افراد التشكيلات المختلفة للنخبة السياسية في الضفة الغربية.

(٣٧) زياد ابو عمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخون المسلمون والجهاد الاسلامي»، ص٢٥-٢٦، وهالة مصطفى، «التيار الاسلامي في الارض المحتلة»، ص٨٧-٨٨.

(٣٨) Shadid, "The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza," p. 664-665.

(٣٩) للاطلاع على تحليل للاسباب المتعددة لبروز التيار الديني في العالم العربي بشكل عام راجع:

Fouad Ajami, The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967 (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp.50-75, 164-193.

وللاطلاع على تحليل للاسباب التي ساهمت ببروز التيار الديني في الارض المحتلة بشكل خاص راجع:

Sahliyeh, In Search of Leadership: West Bank Politics Since 1967, pp.139-144.

(٤٠) يُذكر بأن المعونة الاردنية للتيار الديني المحافظ ارتبطت بمبدأ توافق وتوازن المصالح. فالأردن دعم هذا التيار في الفترات التي وجد بها ان مصلحته تقتضي ذلك، إما لتوافق وجهتي نظر الطرفين من قضايا محددة، او للاعتماد على التيار حليفا في معادلة توازن القوى السياسية داخل الارض المحتلة. وفي تلك

الفترات جاء الدعم الاردني اما مباشرا، او عبر منح عناصر هذا التيار افضلية في التعيين في وظائف جهاز الاوقاف في الارض المحتلة، او عن طريق اشراكها بخطة التنمية الاردنية. وتركز الدعم الاردني للتيار الديني المحافظ في الضفة الغربية، بينما اعتمدت قيادات هذا التيار في قطاع غزة على الدعم السعودي، عبر رابطة العالم الاسلامي. كما وتلقت لجان الزكاة المرتبطة بهذا التيار في الارض المحتلة معونات من لجان الزكاة في العديد من الدول الخليجية. راجع:

Shadid, "The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza," pp. 667-668, 675-676.

أما بالنسبة للدعم الاسرائيلي فان بعض المصادر، بقليل من الايضاح والتوثيق، تذكر بأنه تعدى تسهيل وتشجيع النشاطات السياسية لهذا التيار لتصل الى حدّ تقديم المعونة المالية. راجع:

David K. Shipler, Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised land (New York: Penguin Books, 1986), p.177.

(٤١) يجب التنويه الى ان الابعادات التي قامت بها سلطة الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة شملت أهم القيادات التنظيمية للجهاد الاسلامي، مما يخلق وضعا مستقبليا جديدا، وقد يكون مختلفا، لما كان سائدا من علاقة بين القيادة والقاعدة، حينما كانت القيادة بمجملها موجودة بالداخل.

(٤٢) يعتمد كاتب هذه الدراسة على مراقبته الممتدة عبر سنوات عدة ومواقف عديدة لمدى اطاعة اعضاء الكتلة الاسلامية من طلبة جامعة بيرزيت لأميرهم والتزامهم بتنفيذ اوامره.

(٤٣) زياد ابو عمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي»، ص١٧-١٩.



الفصـــل الثانـــي

الانتفاضة والقيادات السياسية
في الضفة والقطاع

لم يكن بمقدور اي من التشكيلات القيادية للقوى السياسية الفاعلة في الارض المحتلة، وفي واقع الامر ايّ كان، ان يتنبأ في مساء يوم التاسع من كانون الأول عام ١٩٨٧ أن موجة المقاومة الاحتجاجية الجديدة التي اندلعت صبيحة ذلك اليوم في قطاع غزة ستكون مطلع انتفاضة شعبية عارمة ومستمرة، تشكّل نقلة نوعية في مسيرة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وتؤدي الى تحولات جذرية داخل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وتمثّل نقطة تحوّل رئيسية في مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي على الاصعدة الفلسطينية والعربية والدولية. فموجات المقاومة الاحتجاجية في الارض المحتلة لم تتوقف منذ وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، بل تلاحقت تباعا لتكوّن حلقات مترابطة في سلسلة طويلة من النضالات المستمرة ضد السلطة الاحتلالية واشكال قمعها المتنوعة.

ولم يكن ظاهر الموجة الجديدة عند بدايتها ليوحي لأي كان باختلافات جوهرية عن ظاهر الموجات السابقة، فالاضراب

والمظاهرات ومواجهة جيش الاحتلال برشق الحجارة مظاهر مألوفة للمقاومة الاحتجاجية في الارض المحتلة. كما ولم يصدر قبل بداية هذه الموجة اعلان قرار عن أي مصدر فلسطيني، بالداخل او الخارج على السواء، يعلن موعدا لبدء انتفاضة شعبية في الارض المحتلة ويشرح كيفية مسارها ويفصّل اهدافها ويحدّد التوقعات المتوخاة منها.

لذا فان هذه الموجة الجديدة بدت وقت اندلاعها وكأنها إحدى الموجات العادية - بمعنى كسابقاتها - التي تقوم بها الجماهير الفلسطينية بالأساس كرد فعل على فعل احتلالي معين (١). وكان من الممكن ان تنتهي الموجة سريعا كسابقاتها، لولا ان مخزون التراكمات النوعية والكمية من المعاناة والرفض والمقاومة للاحتلال كان قد وصل في الوعي والممارسة الفلسطينية داخل الارض المحتلة الى مستوى النقطة الحرجة القابلة للانفجار الكامل والشامل.

وانفجرت الجماهير الفلسطينية وكان الانفجار مدويّا. ومع تعاظم المدّ الجماهيري وتصاعد زخم الاحداث وسرعة وسعة انتشارها، بدأت تخترق اوساط التشكيلات القيادية للقوى السياسية الفلسطينية بالداخل قناعة بأن موجة المقاومة الاحتجاجية الجديدة تحمل في طياتها طاقة كامنة هائلة وامكانيات كبيرة تجعلها مختلفة عن كل سابقاتها. وبدأت القيادات تتسارع للتفاعل مع الانتفاضة بعد اندلاعها. وجاء التسارع والتفاعل بتفاوت عكس محصلة اختلاف رؤى القيادات ومنطلقاتها الايدولوجية من القضية الوطنية، واختلاف قوة

امتداداتها الجماهيرية وقدرتها على التحكم والتأثير في مجرى الاحداث، واختلاف تأثير اهدافها ومصالحها الذاتية على تحديد خطواتها العملية في السياق السياسي العام لهذه المرحلة الدقيقة.

واستمرت الانتفاضة بدينامية كبيرة، متأثرة بمتغيرات متعددة، وقاطعة مراحل متنوعة. وكان لتطور مسارها والنتائج المختلفة التي تحققت من خلالها على الصعيدين الداخلي والخارجي، اضافة لمدى تفاعل التشكيلات السياسية في الارض المحتلة مع وقائعها ومتغيراتها، اثر في احداث تقلبات في موازين قوة ونفوذ الشرائح القيادية داخل كل تشكيل سياسي من ناحية، وبين التشكيلات السياسية من ناحية اخرى. ولكن يجدر في سياق هذه التقلبات ملاحظة امرين مهمين. الأول، ان الانتفاضة لم تغيّر من ماهية التشكيلة العامة للقوى السياسية الفاعلة في الارض المحتلة، بمعنى انه لم تبرز بسببها قوى سياسية جديدة لم تكن موجودة على الساحة الفلسطينية من قبل. والثاني، ان التقلبات التي وقعت، مع أهميتها، لم تؤد الى حدوث تغيّر جذري في ميزان القوى النسبي للتيارات السياسية الرئيسية داخل الارض المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالقوة النسبية للقوى الوطنية مقابل التيار الديني السياسي. فالميزان بقي حتى الآن يرجح بوضوح في صالح القوى الوطنية كما كان الحال في السابق. أما بالنسبة للشخصيات الموالية للأردن، فمع أنها تأثرت سلبيا بالانتفاضة، الا ان ذلك قد يكون تأثرا مرحليا، اذ ان المجال لم يُغلق بصورة نهائية امام امكانية عودتها للقيام بدورها السياسي في المستقبل.

القوى الوطنية

بعد انفجار موجة المقاومة الاحتجاجية في كانون الاول عام ١٩٨٧، كانت القيادات التنظيمية للقوى الوطنية، من الناحيتين الذاتية والموضوعية، اكثر القيادات الفلسطينية بالداخل قدرة على استيعاب طبيعتها المميزة، وسرعة في البدء بتوجيهها وتصعيدها، وقوة في استمرارية التحكم بمجراها. فعلاوة على خبرتها النضالية والنقابية الطويلة التي منحتها القدرة على سرعة فهم مضمون هذه الموجة، واضافة لالتزامها بخلق الظروف المواتية وتوظيف كل الفرص السانحة لمقاومة الاحتلال، فان هذه القيادات تمتعت ببنية تنظيمية وهيكلية واسعة ومنظمة، وبامتدادات عريضة بين الجماهير الفلسطينية. وبما أن الانفجار الجماهيري لم ينجم عن فراغ، وانما جاء نتيجة لطفح تراكمات التجربة النضالية الممزوجة بالمعاناة من قمع الاحتلال طوال العشرين عاما المنصرمة، فان الظرف الموضوعي للقاعدة الجماهيرية العريضة، وليس فقط للعناصر التنظيمية المسيّسة، كان ناضجا ومهيئا لقيادة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية، والتي كانت تحظى من الأساس بقدر وافر من التقدير والاحترام في اوساط الشرائح الجماهيرية الاكثر فعالية في الانتفاضة.

كانت الكوادر التنظيمية للقوى الوطنية، اضافة لمؤيدي تنظيم الجهاد الاسلامي في قطاع غزة، في خضم الانفجار الجماهيري للانتفاضة منذ البداية. وكعهدها في كل موجات المقاومة

الاحتجاجية السابقة بادرت كل قيادة من القيادات المناطقية للفصائل الفلسطينية بتنظيم وتوجيه تحرّك كوادرها في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها. وكما كان يجري في السابق في مثل هذه الظروف ايضا، قامت هذه القيادات في ذات الوقت بالتنسيق المواقعي مع بعضها البعض بهدف تحديد التكتيك اليومي للعمل الميداني المشترك. وتجدر الاشارة هنا الى ان التنسيق بين قيادات التنظيمات الفلسطينية في الداخل وعلاقات التنظيمات ببعضها كانت قد بدأت تشهد تحسنا ملحوظا في اعقاب الدورة التوحيدية (الثامنة عشرة) للمجلس الوطني الفلسطيني والتي انعقدت في الجزائر في العشرين من نيسان لعام ١٩٨٧.

ومع الازدياد المستمر لقوة موجة المقاومة الاحتجاجية وتصاعد مدّها الجماهيري من ناحية، وتزايد القناعة داخل التنظيمات الوطنية الفلسطينية بامكانية وضرورة تطويرها وتصعيدها لتأخذ كامل مجراها وتتحول الى انتفاضة شعبية شاملة وطويلة الامد من ناحية اخرى، برزت الحاجة لضرورة رفع درجة التنسيق المناطقي بين التنظيمات الفلسطينية لدرجة أشمل وأعم. لقد كانت الانتفاضة في مهدها بحاجة الى قيادة تنظيمية مركزية تنظمها وتوجهها وتحدّد برنامجها النضالي واهدافها ومطالبها الوطنية. وكان ان ظهر في العاشر من كانون الثاني لعام ١٩٨٨ أول بيان يعلن قيام القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة ويحمل توقيعها (٢).

تشكلت القيادة الوطنية الموحدة من القيادات التنظيمية للفصائل الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الارض

المحتلة، لتعمل كهيئة تنسيق عليا للانتفاضة، ترفع لها الشعارات وتحدد الفعاليات وترسم الاستراتيجيات وتستشرف الأفق (٣). ولكونها تشكلت من داخل الهيكل التنظيمي للفصائل الوطنية، عبّرت هذه القيادة عن ذاتها بأنها الامتداد الطبيعي والذراع السياسي والكفاحي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الارض المحتلة، واعتبرت بذلك نفسها القيادة الميدانية للمنظمة في الداخل. واعتمدت هذه القيادة البيانات وسيلة للاتصال بالجماهير واسماع صوت الانتفاضة السياسي والنضالي لجميع الاطراف المعنية. وقامت خلال العام الاول للانتفاضة باصدار واحد وثلاثين من هذه البيانات (٤).

كان لاندلاع الانتفاضة بشكل عام، وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة بصورة خاصة، نتائج ايجابية عديدة وهامة على صعيد تدعيم قوة ومكانة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية داخل الارض المحتلة. فقد خلقت الانتفاضة الظرف الموضوعي الانسب لعمل هذه القيادات، بينما منحتها القيادة الوطنية الموحدة آلية مُثلى للتحرك وابراز دورها القيادي الفعّال، وخاصة على صعيد التواصل والتفاعل مع الجماهير. وبرزت النتائج التدعيمية للظرف الموضوعي والآلية الفعّالة على قوة ومكانة القيادات التنظيمية في ثلاثة محاور تتلخص بقوة الفصائل وعلاقتها ببعضها البعض، وعلاقة القيادة الوطنية الموحدة بالجماهير، وعلاقة الداخل بالخارج.

على صعيد المحور الاول، أدت الانتفاضة، وبغضّ النظر عن وجود تفاوتات نسبية، الى ازدياد عام في قوة الفصائل الوطنية

داخل الارض المحتلة. فالانتفاضة عبّرت عن حدوث نقلة نوعية في وعي أهل الارض المحتلة، وعزّزت عملية التحول النفسي عندهم من حالة كان يغلب عليها الارتخاء والتعايش مع الاحتلال الى حالة تتميز بالتوثب ورفض الاحتلال. وقد ساهمت هذه النقله من جهة، والظروف العامة الناجمة عن الوضع الجديد الذي بدأ يترسخ بتجذّر الانتفاضة من جهة ثانية، في ازدياد الاقبال على الانضمام للتنظيمات الوطنية، وخصوصا من قبل فئة الشباب. وأدى هذا التطور الى توسع البنى التنظيمية للفصائل وامتداد شبكاتها عبر مختلف مناطق الارض المحتلة. وبالطبع، يمكن الافتراض بيسر ان يترادف ازدياد قوة الفصائل بازدياد قوة ومكانة قياداتها التنظيمية التي تنامى تأثيرها باضطراد، اذ اصبحت تقف على رأس شبكات ممتدة من البنى التنظيمية النشطة.

وفيما يتعلق بعلاقات الفصائل ببعضها، أدت الانتفاضة بشكل عام لازدياد درجة التفاعل فيما بينها، وخاصة على صعيد العمل الميداني. كما اتاح تشكيل القيادة الوطنية الموحدة في ايجاد هيئة دائمة ومركزية للتنسيق بين القيادات التنظيمية. وقد أدى التفاعل الميداني والتنسيق التنظيمي المستمرين الى تدعيم الركائز العملية لمفهوم الوحدة الوطنية وتخفيف حدة الصراع الفئوي بين الفصائل. وكان لوجود القيادة الوطنية الموحدة دورا ايجابيا كبيرا في زيادة درجة «التسامح الائتلافي» في المستويات العليا للقيادات التنظيمية، بينما انحسر مستوى التوترات الفئوية بين الفصائل الى درجة تنظيمية ادنى وتمحور بشكل رئيسي

حول التنافس على تشكيل وتفعيل اللجان الشعبية وهيئات العمل الطوعي ذات الطابع الفصائلي من ناحية، وعلى تبادل الادعاءات حول أكثر الفصائل فاعلية في تنفيذ الفعاليات النضالية من ناحية أخرى (٥). ويُلاحَظ هنا ايضا أن تغيّرا قد طرأ على المجال التنافسي، اذ اصبح يكتسي في الوضع الجديد بطابع خفيّ من الايجابية.

ولكن لكي لا يتم الاسراع بالتوصل الى استنتاجات تعميمية على أسس صحيحة جزئيا، يجب الاستدراك بتوجيه الانتباه الى ان القيادة الوطنية الموحدة لم تُشكَّل لتحل مكان الفصائل وقياداتها التنظيمية المستقلة، بل تشكلت لتعزّز الفصائل قدراتها الذاتية بتجمع يفي بمتطلبات قيادة الانتفاضة وتنفيذ برنامجها النضالي بصورة جماعية. ولهذا فان تشكيل هذه القيادة لم يستهدف بالأساس انهاء، او الحدّ من، الخلافات الايديولوجية - السياسية القائمة بين الفصائل، والتي تفجّرت في بعض الاحيان داخل القيادة الوطنية الموحدة وطفت على السطح في التضاربات التي وقعت في عدد محدود من بياناتها (٦). ولكن واقع الانتفاضة، ووجود القيادة الموحدة كهيئة تنسيق عليا، والنضج السياسي العام داخل القوى الوطنية في الارض المحتلة بفعل التجربة النضالية، ساهمت جميعا في تقنين الخلافات داخل اطار الوحدة الوطنية. ومن هذا المنطلق حافظت الفصائل الوطنية على التزامها الثابت ببرنامج القيادة الموحدة على أساس انه يشكل القاسم المشترك بينها، بينما احتفظت كل منها لنفسها بحق الاعراب عن مواقفها السياسية الخاصة عن طريق اصدار بيانات

مستقلة تحمل توقيعاتها (٧). وأدت بداية هذا الفصل الائتلافي الجديد في العلاقات بين الفصائل من جهة، وفاعليتها في قيادة وتوجيه الانتفاضة من جهة ثانية، الى ازدياد تقدير وارتفاع مكانة القيادات التنظيمية على المستوى الجماهيري داخل الارض المحتلة.

وفيما يتعلق بمحور العلاقة بين القيادة الوطنية الموحدة والجماهير، يُلاحَظ بأنه كان لهذه العلاقة تأثير ايجابي مزدوج في تعزيز دور القيادات التنظيمية وتصاعد نفوذها وتأثيرها في مجرى الاحداث الدائرة في الارض المحتلة. فمن ناحية فعلية، اعطى تشكيل هذه القيادة قوة كبيرة للقيادات التنظيمية لم تكن مقصورة فقط على مجال تحديد ومتابعة تنفيذ البرنامج النضالي للانتفاضة، وهو مجال على غاية الاهمية بمفرده، وانما تعدت ذلك بما هو أهم، اذ وفّرت لها لأول مرة حلقة اتصال مركزية ومباشرة مع أهل الارض المحتلة في وقت كانت فيه الارض المحتلة في امسّ الحاجة لقيادة وطنية مركزية محلية ذات اتصال مباشر مع الجماهير (٨). فقد استطاعت القيادة الموحدة من خلال ما تحلت به من مسؤولية ومصداقية وتحسس للوضع العام ان تثبّت البيانات «كحلقة اتصال سحرية» بينها وبين اهل الارض المحتلة. وتمكنت القيادات التنظيمية بواسطة استخدام هذه الحلقة بفاعلية كبيرة ان تحظى لنفسها بمكانة «الحضور الخفي» الدائم والمنتشر عبر كل مكان في الوطن المحتل. فقد اخترقت القيادات التنظيمية من خلال بيانات القيادة الموحدة كل بيت فلسطيني ووصلت لكل شخص فيه.

أما من ناحية معنوية، فكان لظهور القيادة الوطنية الموحدة اثر مباشر وكبير في تدعيم مكانة القيادات التنظيمية في نظر اهل الارض المحتلة. وفي ضوء ان الارتباط العضوي بين هذه القيادة والقيادات التنظيمية ليس خافيا على احد، ينعكس مدى التأييد والتقدير الذي تحظى به القيادة الموحدة من قبل الفلسطينيين في الداخل بشكل تلقائي ومباشر على القيادات التنظيمية. وبواقع الامر، حظيت القيادة الموحدة منذ ظهورها بدرجة عالية من التأييد والتقدير لما عبّرت عنه في نظر غالبية الفلسطينيين بالداخل من مزايا ايجابية (٩). ومن اهم المزايا التي لاقت فيها هذه القيادة استحسانا شعبيا واسعا تركيبتها الموحّدة، والتي عبّرت لأهل الارض المحتلة عن التئام القوى الوطنية بعد فترة طويلة ومريرة عانى فيها الجميع من سلبيات الصراعات الداخلية، وهي الصراعات التي لم يستسغها الكثيرون لكونها حرفت القوى والفصائل عن المسرب الاساسي لتشغلها بمتاهات جانبية لا فائدة ترجى منها. ولذلك جاءت القيادة الموحدة بالنسبة لهؤلاء مظهرا عمليا قويا وماثلا للوحدة الوطنية التي ارسيت لها القواعد النظرية في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وبالطبع، عزّز في زيادة الدعم والتأييد الذي حظيت به هذه القيادة اعتبارها القيادة المعتمدة لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الارض المحتلة (١٠).

أما سرّية القيادة الموحدة والتكتم الكامل بشأن عضويتها، وهو أمر يختلف عن طريقة عمل الهيئات القيادية الوطنية السابقة كلجنة التوجيه الوطني، فحملت في طياتها لفلسطيني

الارض المحتلة مغزى هاما يتلخص بأن هذه القيادة على درجة عالية من الجدّية والالتزام والتركيز على توجيه العمل الوطني باتجاه النضال الميداني الفعلي في سبيل احقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. وكان يوجد في الحقيقة توق في الارض المحتلة منذ زمن لتبلور مثل هذه القيادة، فتبلورها يحمل اشارة بدء الخلاص من نير الاحتلال وبشرى تحقيق التطلعات والاماني الفلسطينية. ويجدر الانتباه الى ان الفلسطينيين تحت الاحتلال هم من اكثر المعنيين بالتخلص من الاحتلال وتحقيق التطلعات والاماني الفلسطينية. ومع مرور الوقت وتلاحق الاحداث ازداد الارتباط الجماهيري بهذه القيادة السرية لما تحلّت به من تواصل مستمر مع قاعدتها الشعبية، ولما تجلّى عنها من مصداقية عملية.

فمن ناحية، ثبت بالتجربة لأهل الارض المحتلة ان القيادة الموحدة ليست بالقيادة الفوقية التي تفرض عليهم ما ليس بالمستطاع، بل قيادة حكيمة تُعبّر بدرجة كبيرة من الصدق والواقعية عن قدراتهم وتطلعاتهم. ومن الملفت للانتباه ان شعورا عاما وقويا ساد داخل الارض المحتلة، وخاصة خلال الاشهر الاولى للانتفاضة، بأن البيانات الصادرة عن القيادة الموحّدة تُجمل بالعادة النقاش الدائر بين عامة الناس، مما عزّز الاعتقاد لديهم بأنها على اتصال وثيق بهم، تعي ما يجول بأذهانهم، وتمتنع عن الاثقال عليهم، وترسم الخطوط المناسبة لحدود امكانياتهم (١١). وتنامى من خلال ذلك شعور شعبي عام بأن القيادة الموحدة تخرج من صميم الجماعية الفلسطينية تحت الاحتلال وتعبّر عنها، فحظيت لذلك بالدعم والتأييد واعتُبرت

المرجع المعتمد داخل الارض المحتلة طالما انها جزء لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ناحية ثانية، ثبت ايضا بالتجربة لأهل الارض المحتلة ان القيادة الموحّدة تتحلى بدرجة عالية من المصداقية، فهي تسعى دوما لتنفيذ قراراتها، وتتمتع بالتزام فصائلي متين واذرع تنظيمية قوية ومنتشرة تؤهلها في اغلب الاحيان من القيام بذلك. فبعد اتخاذ القرار داخل القيادة الموحدة تأخذ القيادات التنظيمية للفصائل على عاتقها مهمة التنفيذ، وتقوم بذلك بواسطة تنظيماتها وكوادرها المنتشرة في القوات الضاربة واللجان الشعبية والاطر الجماهيرية المختلفة. وفي الاشهر الاخيرة للانتفاضة تنامى شعور عام داخل الارض المحتلة بأن الفصائل الوطنية أصبحت تتحمل المسؤولية العظمى وتُظهر نجاعة متميزة في المحافظة على استمرارية الوتيرة الانتفاضية في الارض المحتلة بعد أن استنفذت مرحلة المدّ الجماهيري العارم التي تميّزت بها الانتفاضة في البداية معظم طاقتها.

كما أدت سرّية القيادة الموحدة الى اكسابها «هالة من القدسية». فقد أخفت الطبيعة السرية للقيادة مجرى عملية التنسيق وكيفية اتخاذ القرارات بداخلها عن التداول العام، مما عمل على تحصّنها ضد الكشف عما تعانيه من نقاط ضعف وخلافات داخلية وصعوبات لوجستية في عملها. وبالرغم من العثرات والخلافات والصعوبات الامنية التي لا بّد وأن تواجه القيادة الموحدة في تنفيذ مهامها ضمن الظروف الصعبة المحيطة، فقد ظهرت للناس على انها قيادة موحدّة، ومتماسكة، وفعّالة،

وتتمتع بمصداقية عالية.

كان للصورة التي تكونت في اذهان أهل الارض المحتلة عن القيادة الوطنية الموحدة، وبغّض النظر عن امكانية تضمّنها لمبالغات في بعض الجوانب، اثر هام في تدعيم مكانة ونفوذ القيادات التنظيمية في مجرى العملية في الارض المحتلة، وخاصة في ظل الوضع الجديد الذي خلقته الانتفاضة. فالاعتقاد السائد بين الفلسطينيين بالداخل هو أن القيادة الموحدة تتشكل من القيادات التنظيمية للقوى الوطنية، وأن هذه القيادات هي القيادات الحقيقية التي تُمثل وتُعبّر عن الرغبة العامة في الارض المحتلة، ولذلك تبقى سرّية ومطاردة من قبل السلطة الاحتلالية. ويؤكد الكثيرون على انه بدون هذه القيادات لم يكن بمقدور موجة المقاومة الاحتجاجية ان تتطور الى انتفاضة شعبية منظمة ومقننة ومستمرة، ولما توفر الظرف الموضوعي لتحقيق كل ما تمّ تحقيقه من انجازات فلسطينية خلال العام المنصرم (١٢).

وبالنسبة لمحور العلاقة التي تربط بين الداخل والخارج، مثلت الانتفاضة وصول عملية التحوّل التي بدأت داخل الساحة الفلسطينية في اعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الى ذروتها بانتقال مركز ثقل المواجهة الفلسطينية مع اسرائيل من الخارج الى الداخل. وحمل انتقال المركز في طيّاته تطورا في دينامية العلاقة التي تربط القيادات التنظيمية داخل الارض المحتلة بقيادات فصائلها بالخارج. فالانتفاضة اكسبت القيادات التنظيمية وضعية جديدة، اذ حوّلتها من عناصر اسناد كانت مهمتها تنحصر في الغالب بتعزيز وتبرير وتنفيذ القرارات

الصادرة عن مركز الثقل بالخارج، الى قيادات ميدانية مركزية تتحمل مسؤولية استمرارية المواجهة وتطوير اشكالها، وتتمتع بقدر عال من استقلالية قرار توجيه الانتفاضة وتحديد برامج فعالياتها النضالية. فوجود هذه القيادات في مركز ثقل المواجهة ووسط خضّم الاحداث اضاف عليها اعباء قيادية وتنظيمية جديدة، وفرض عليها في الكثير من الاحيان ضرورة الاعتماد على الذات باتخاذ قرارات فورية لمواجهة تطورات الاحداث المتسارعة. ولكن ذلك منحها أيضا مصادر جديدة لتعزيز قوتها ونفوذها، اذ اصبحت بحكم الموقع ومجال العمل، على سبيل المثال، المصدر الاساسي المعتمد لتيار المعلومات الحيوية الصادر من الداخل للخارج. واستطاعت هذه القيادات ان تبرهن بمرور الوقت وتراكم النتائج على قدرة عالية في التعامل مع المعطيات الجديدة، وأن تُثبت نجاعة في القيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها. ويمكن النظر لاستمرارية الانتفاضة بوتيرة مواجهة عالية كشهادة على حسن تدبير هذه القيادات وفاعلية التنظيمات التي تُشرف عليها، وهذا أمر من الواضح انها استحقت عليه تقدير القيادات المركزية لفصائلها بالخارج.

كما وتجدر الاشارة في سياق التطور الذي احدثته الانتفاضة في العلاقة التي تربط الداخل بالخارج الى مسألة على غاية من الاهمية، وهي اكتساب القيادات التنظيمية داخل الارض المحتلة خلال حقبة الانتفاضة خبرة نضالية وتنظيمية كبيرة ونضجا سياسيا عاليا. فالتفاعل مع انتفاضة شعبية تتسم بهذه الدرجة من الشمولية والاستمرارية والقوة لا بدّ وأنه كان غنيا جدا

بالتجارب وزاخرا بالخبرات التي أضفت على القيادات التنظيمية تميزا نوعيا داخل هرمية فصائلها التنظيمية. وعلاوة على ذلك، كان لقدرة هذه القيادات على اقامة تواصل متين وعلاقة قوية مع أهل الارض المحتلة من خلال القيادة الوطنية الموحدة اثر في تعزيز مكانتها في الخارج، وذلك تبعا لتعزّز موقعها بالداخل، اذ اصبحت بفعل المتغيرات التي احدثتها الانتفاضة تمثّل الحلقة الوسطى الفعلية والمعتمدة بين أهل الارض المحتلة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج.

ولكن يجب الانتباه هنا الى ان تعزُّز مكانة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية داخل الارض المحتلة وتنامي تأثيرها في عملية صنع القرار الفلسطيني بشكل عام لم يغيّر من طبيعة علاقتها التنظيمية بقيادات فصائلها بالخارج. فالقيادة المركزية لكل فصيل فلسطيني بالخارج، عدا الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تتواجد قيادته المركزية بالداخل، تبقى المرجع النهائي والوحيد لقيادة تنظيمها بالداخل، حتى بعد تشكيل القيادة الوطنية الموحدة. ويُلاحَظ أن قنوات الاتصال الفصائلي لا زالت تشكل المعبر الرئيسي للصادر والوارد من معلومات بين الداخل والخارج، بينما يستمر التزام القيادات التنظيمية بالقرارات المركزية لقياداتها بالخارج على نفس مستوى قوته السابقة (١٣).

ان قوة الالتزام الفصائلي للقيادات التنظيمية بالداخل تؤكد على أن تعزّز مكانتها لا تعني على الاطلاق تبلور أية امكانية حقيقية باتجاه تحوّلها الى قيادة وطنية محلية منفصلة عن قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج، او حتى موازية لها بالداخل. بل على العكس تماما، يشير هذا التعزّز الى ازدياد ارتباط الداخل بالخارج من ناحية، والى اسدال الستار على امكانية بروز قيادة محلية تحظى بمصداقية وتستطيع الدخول في مفاوضات لتحقيق التسوية السياسية بمعزل عن المنظمة من ناحية ثانية. فالقيادات التنظيمية تبقى اولا وأخيرا، ورغم جميع الخلافات والحساسيات الداخلية، قيادات منظمة التحرير في الداخل.

في ذات الوقت الذي كانت فيه مكانة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية داخل الارض المحتلة آخذة بالتعزّز، كانت بناها الهرمية تتعرض لعملية قسرية من الحراك الداخلي ستترك، باعتقادي، بصمات هامة على تركيبتها المستقبلية (١٤). وجاءت هذه العملية نتيجة للاجراءات التي تتخذها السلطة الاحتلالية على صعيدين ضمن محاولاتها المستمرة لقمع الانتفاضة. أما الصعيد الاول، ويمكن تسميته بالصعيد الموجّه، فيتمثل بالحملة الشعواء التي تشنها السلطة ضد القوى الوطنية منذ اندلاع الانتفاضة مستهدفة هدم بنيتها المؤسساتية، وتحطيم شبكات قياداتها التنظيمية، والقضاء على نشاطاتها وفعالياتها. وشملت هذه الحملة في احد مستوياتها الاعلان عن حركة الشبيبة واللجان الشعبية خارج القانون، واغلاق العديد من المؤسسات كالجامعات ومقر النقابات المهنية والمراكز الصحفية والجمعيات على اختلاف انواعها لمدد طويلة، والحدّ من دخول الاموال وقطع خطوط الاتصالات الدولية عن الارض المحتلة، وذلك في محاولة

واضحة لتقويض البنية المؤسساتية للقوى الوطنية وتقليص امكانية الاتصـــال بقيادة المنظمة بالخارج وتلقـــي الدعم منهـــا (١٥). وعلى مستوى آخر تضمنت الحملة محاولة مستمرة لتحطيم البنى القيادية والتنظيمية للقوى الوطنية من خلال السجن والاعتقال الاداري للآلاف من الفلسطينيين وطرد المشكوك بكونهم اعضاء بارزين بالقيادات التنظيمية الى خارج البلاد (١٦).

أدّت حملة السلطة الاحتلالية ضد القوى الوطنية لنتائج مزدوجة. فمن ناحية، تعرضت هذه القوى لخسارة عناصر قيادية ذات تجربة وفيرة، اما بصورة طويلة الأمد عن طريق الطرد خارج البلاد او السجن لفترات طويلة، واما بشكل مرحلي عن طريق الاعتقال الاداري لفترات زمنية مختلفة، كان اغلبها لمدة ستة اشهر. وكان لهذه الخسارة، بالطبع، آثار سلبية على البنى التنظيمية للقوى الوطنية انعكست على فاعليتها الأدائية بأشكال مختلفة وخلال فترات محددة. اما من ناحية أخرى، فقد فرضت هذه الحملة على القوى الوطنية ضرورة التصدي لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها بناها التحتية والتنظيمية. وكان من المظاهر الايجابية في عملية التصدي اعتماد هذه القوى على استغلال الهرمية البنيوية لتنظيماتها لاشغال الشواغر القيادية التي تنشأ بفعل غياب قياديين عن مسرح الاحداث، اما بشكل مرحلي او طويل المدى، بصورة اوتوماتيكية وسريعة. فمتطلبات وظروف الانتفاضة لم تكن لتسمح للقوى الوطنية بالتغاضي عن اشغال الشواغر القيادية بأقصى سرعة ممكنة. وكان من نتائج

عملية الاشغار المستمرة صعود عناصر جديدة باستمرار لتحل بشكل مؤقت او دائم مكان العناصر القيادية الغائبة، وهو ما أدى بطبيعة الحال الى حراك تنظيمي سريع الوتيرة من أسفل الى أعلى. وتتميز العناصر القيادية الجديدة بأنها بالغالب اصغر سنا وتجربة، ولكن يتوقع بسبب صعودها من أسفل ان تكون أكثر التصاقا بقواعد تنظيماتها وتمثيلا لها.

أما الصعيد الثاني لحملة السلطة الاحتلالية لقمع الانتفاضة، ويمكن تسميته بالصعيد العام، فيتمثل باجراءات العقاب الجماعي المتنوعة التي يتعرض لها أهل الارض المحتلة. وفي تأثيرها على القيادات التنظيمية تبرز من ضمن مجمل اجراءات العقاب الجماعي العامة عمليات فرض منع التجول على مناطق واغلاقها عسكريا لمدد طويلة. وقد أدى استخدام هذين الاجرائين بكثافة على بعض المناطق الى قطع اتصال قيادتها التنظيمية مع بقية القيادات المناطقية والمحورية بصورة متكررة. ومن المثير للانتباه أن أثر ذلك كان مزدوجا على هذه القيادات التنظيمية. فمن ناحية، حرمها الانقطاع المتكرر في الكثير من الاحيان من امكانية التنسيق والمشاركة في صنع القرار على المستوى العام، مما ابرز غيرها وقلّص، ولو بصورة مرحلية، من موقعها على الصعيد العام. ولكن من ناحية ثانية، أدى الانقطاع المتكرر بالمقابل الى تعزيز موقع هذه القيادات وزيادة نفوذها وتأثيرها داخل مناطقها، إذ اصبحت في ظل ظروف الاعتماد على الذات المرجع المعتمد لمعالجة القضايا على الصعيد المحلي (١٧).

علي اية حال، تبقى عملية الحراك داخل البنى التنظيمية للقوى الوطنية مستمرة طالما استمرت الانتفاضة وحملة القمع الموجهة ضدها. وبسبب استمرار هذه العملية يبقى الوضع الداخلي للقيادات التنظيمية متغيرا، ولن يكون بالامكان تقديم تحليل شامل واكثر دقة لآثارها على تركيبة هذه القيادات الا بعد استقرار الوضع العام.

ويبقى نقطة هامة يجب ان تُذكر بصدد القيادات التنظيمية في هذا السياق، وهي أن تعزُّز مكانتها بفعل الانتفاضة يبقى في هذه الفترة، وبحكم طبيعة عملها السرية، كامنا ولا ينعكس بالضرورة على افرادها شخصيا. فأفرادٌ مثل عناصر القيادات التنظيمية لا تنال بالعادة استحقاقها الشخصي بصورة علنية الا بعد ان يتحقق الهدف الوطني المنشود.

بعكس القيادات التنظيمية، لم يكن اندلاع الانتفاضة بالنسبة للعديد من «الشخصيات العامة» بشيرا ببداية تطور وسط ذهبي طالما سعت جاهدة لتحقيقه، بل علامة على ولادة وضع جديد مجهول لها وغريب عنها، ويحمل في طياته نذيرا بامكانية تقويض مستقبلها السياسي. فعمل هذه الشخصيات في المجال الاعلامي - السياسي راج في زمن الركود الجماهيري، وتمّ بمنأى عن أهل الارض المحتلة. ولم يكن هناك بالواقع وطيد علاقة مباشرة تربط بين معظم هذه الشخصيات ومن تفترض التحدث باسمهم. فقلما خاطبت هذه الشخصيات ابناء بلدها، أو شرحت لهم فحوى لقاءاتها ونتائج اسفارها. بل ان علاقتها بهم قامت على افتراضها الضمني بأن قيادة منظمة التحرير بالخارج هي

التي تشكل حلقة الوصل بين الطرفين. وبالحقيقة لم يكن لدى معظم «الشخصيات العامة» تعويل كبير على الامكانات الفلسطينية المحلية في التصدي بنجاعة للاحتلال الاسرائيلي، ولم يخطر ببالها على الاطلاق امكانية حدوث هبّة شعبية في الارض المحتلة تكون على هذا المستوى من القوة والشمولية والاستمرارية. وكان هذا الموقف من جانبها جزءا من رؤيتها السياسية النابعة من منظور «واقعي» يُغيّب الامكانات الفلسطينية الذاتية بشكل عام، ويركّز جميع الاوراق الهامة والمتعلقة بحلّ القضية الفلسطينية بجعبة اطراف خارجية. وقد دفعتها هذه الرؤية الى تركيز جلّ جهودها على اجراء الاتصالات والحوارات مع هذه الاطراف، وهي امريكية واوروبية غربية واسرائيلية، وذلك في محاولات مستمرة للشرح والاقناع والاسترضاء، علّ ذلك يغيّر بعضا من مواقف، ويؤدي الى حلّ الصراع في نهاية المطاف. ولذلك كان لدى هذه الشخصيات مبرر قوي للقلق على دورها، وبالتأكيد على مكانتها السياسية ومصالحها الذاتية، عندما تفجرت جماهير الارض المحتلة معلنة بدء الانتفاضة.

كان من ابرز دواعي قلق هذه «الشخصيات العامة» انها استطاعت بحّسها السياسي - المصلحي المرهف ادراك ان تفجّر الانتفاضة بالزخم الجماهيري العارم، على صعيد مستمر ونطاق شامل، انطوى على احتمال كبير ببروز قيادة وطنية محلية ذات طابع مركزي تختلف في تركيبتها وتوجهها عمّن كانت على علاقة بهم من قيادات تنظيمية. ففي مرحلة ما قبل الانتفاضة

كان لهذه الشخصيات قنوات اتصال مع عدد محدود من القيادات التنظيمية. ولكن بما ان مفاجأة هذه القيادات بقوة الهبّة الجماهيرية واستمراريتها لم تكن أقل من المفاجأة التي تعرضت لها مجموعة الشخصيات ذاتها، كان لا بدّ للاخيرة ان تقلق على وضعها، خاصة وانه لم يكن يجمعها بالتنظيمات اليسارية بشكل خاص، وبقواعد التنظيمات جميعها بشكل عام، رؤية سياسية موحدة وعلاقات عمل مشتركة. ففي اوساط قواعد تنظيمات القوى الوطنية، وبالواقع بين أهل الارض المحتلة عامة، انتشرت ظلال من شك حول احقية عدد من هذه الشخصيات بلعب دور سياسي مركزي باسم الشعب الفلسطيني، خاصة وانها كانت تفتقر في النظرة العامة لسجل وطني نضالي ولعلاقة متينة مع الجماهير الفلسطينية لتبرير ذلك. ولهذا السبب طفت على السطح قبل اندلاع الانتفاضة دعوات وراجت همسات بين اوساط مختلفة داخل الارض المحتلة طالبت بالحدّ من دور هذه الشخصيات. وفي ظل هذه الخلفية، كان تشكيل قيادة وطنية مركزية للانتفاضة من بين القيادات التنظيمية للقوى الوطنية داخل الارض المحتلة، وخلال مرحلة استنهاض جماهيري قوي، يوّفر في نظر «الشخصيات العامة» الظرف الموضوعي الاكثر ملائمة لتلبية المطلب السابق بضرورة تحييدها.

لم تدم فترة ترّقب «الشخصيات العامة» طويلا، اذ تأكدت تحسباتها بعد مرور ما يقرب من شهر على بداية التفجر الجماهيري، وذلك بصدور البيان الاول عن القيادة السرية للانتفاضة. واضافة لاعلانه تشكيل القيادة الوطنية الموحدة، وهو

تطور على غاية الاهمية بحدّ ذاته، حمل البيان رسالة واضحة ومعبّرة، وخاصة لهذه الشخصيات، اذ رفع شعارا يعلن بأن «لا صوت يعلو على صوت الانتفاضة». وكان على مجموعة الشخصيات ان تواجه تحديا لم يكن لها من قبل بالحسبان، وان تعيش واقعا جديدا يتطلب منها بذل الجهد من أجل البقاء.

في مطلع الانتفاضة، وبالتحديد خلال فترة المدّ الجماهيري القوي الذي شهدته الارض المحتلة في الشهور الاولى للانتفاضة، تعرضت مكانة «الشخصيات العامة» لهزة تراجع قوية بسبب المعطيات الجديدة. فعلى الصعيد النضالي، وهو الصعيد المهيمن في الارض المحتلة خلال تلك المرحلة، لم يكن بمقدور هذه الشخصيات الادعاء بقيادة الانتفاضة، مع أن بعضها حاول في البداية تأبطها واعتلاء موجتها (١٨). فمن ناحية، لم تكن القيادات التنظيمية للقوى الوطنية بالداخل، وهي التي استثمرت جلّ حياتها بالنضال، لتسمح بتجيير قيادة الانتفاضة لأي كان، خاصة بعد ان بدأت بالعمل في اطار التنسيق الكامل داخل القيادة الوطنية الموحدة. ومن ناحية أخرى، لم يكن باستطاعة «الشخصيات العامة» ان تتحمل المسؤولية العلنية لقيادة الانتفاضة في خضم اعمال المقاومة الجماهيرية للاحتلال، لأن ذلك كان سيورطها مع السلطة الاحتلالية التي بدأت منذ مطلع الاحداث بملاحقة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية (١٩). واخيرا، لم يكن الوضع الجماهيري المتفجّر حينئذ ليتطابق مع فكرة قيادة هذه الشخصيات للانتفاضة، خاصة وانها لم تكن تتمتع بمدّ جماهيري او تنظيمي يكفي لتدعيم هذه الفكرة بأي

شكل من الاشكال.

أما على الصعيد السياسي، فقد جاءت الانتفاضة لتقلب موازين المعادلة القائمة وتفرض واقعا جديدا لم يكن متوقعا على الاطلاق. ونظرا لأنها كانت لا زالت في مهدها وعنفوانها، لم يكن باستطاعة احد ان يتوقع مداها وتأثيراتها ونتائجها. ولذلك أصاب الركود الصعيد السياسي، وهو مجال كان «للشخصيات العامة» فيه دور وفاعلية، لأن مختلف الاطراف وجمت بانتظار المتغيرات. وفي ظل الوضع الجديد، لم يكن بمقدور هذه الشخصيات، او مطلوب منها، الاسترسال في عقد اللقاءات والمحاورات وزيارة القنصليات للشرح والايضاح. فالوضع بات واضحا يشرح نفسه بدون الحاجة لوسطاء.

وعلى الصعيد الاعلامي، تعرضت الشخصيات بفعل الانتفاضة لأكبر نكسة لمكانتها، وخاصة في الاوساط الاعلامية الغربية. فقبل الانتفاضة كان مجال الاعلام الخارجي - الاجنبي والاسرائيلي - حكرا على هذه الشخصيات. فجلّ اللقاءات والمقابلات في وسائل الاعلام كانت تتم معهم بوصفهم قادة الارض المحتلة وصانعي الحدث والقرار السياسي فيها. وعندما اندلعت الانتفاضة وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة بدأ يتكشف مع مرور الوقت لوسائل الاعلام الخارجي ان عليها التنقيب عن «القيادات الفعلية» للأرض المحتلة. وبدأ رجال الصحافة يجوبون الضفة والقطاع بحثا عن الاحداث وسعيا لاجراء المقابلات مع هذه القيادات. وقد أدى اهتمام وسائل الاعلام العالمية باحداث الانتفاضة، ووجود عدد كبير من رجال الاعلام والصحافة

الاجانب في الارض المحتلة لتغطيتها، الى توسع كبير في القاعدة المستخدمة لاستقاء المعلومات والتحليلات. وكان نتيجة ذلك كسر احتكار كان له بالغ الاثر في السابق بتعزيز مكانة هذه الشخصيات وابراز حضورها العام.

ولكن بالرغم من ان مرحلة المدّ الجماهيري للانتفاضة أدت الى تعويم مكانتها وزعزعة تطلعاتها المصلحية، الا ان «الشخصيات العامة» لم تكن على وشك الاختفاء عن مسرح الحياة العامة في الارض المحتلة. فالانتفاضة اصلا لم تكن تستهدفها. غير انها ادركت بحّسها السياسي - المصلحي للمرة الثانية ان مستقبل مكانتها اصبح مرهونا بمسارها في الانتفاضة من ناحية، وبمسار الانتفاضة ذاتها من ناحية ثانية. ولذلك سارعت باظهار تأقلمها مع المعطيات الجديدة لتفسح المجال لمرحلة المدّ الجماهيري لاستنفاذ طاقتها، وبدأت في نفس الوقت العمل بهدوء وتؤدة على دفع الانتفاضة بالاتجاه الذي يكفل لها بعد نفاذ مخزون هذه الطاقة استعادة سابق مكانتها.

ومن هذا المنطلق، قامت «الشخصيات العامة» بمعايشة مرحلة التفجر الجماهيري بالتشديد في كل فرصة متاحة على اظهار عمق تأييدها المعنوي للانتفاضة، وتوظيف علاقاتها في المجال الاعلامي والديبلوماسي لخدمتها، وتقديم النصح والمشورة لبعض اطرافها، وابداء الالتزام الفعلي بالقرارات الصادرة عن قيادتها. وقد تمثّل الدور الجديد المنضبط لهذه الشخصيات بمقاطعتها لقاء وزير الخارجية الامريكي، جورج شولتز، عندما قام بزياراته المكوكية للمنطقة ساعيا لوقف الانتفاضة (٢٠).

ولكن بذات الوقت، بدأت هذه الشخصيات باستخدام خطوط اتصالها مع قيادة المنظمة بالخارج لحثّها على الاسراع باستثمار الانتفاضة سياسية وديبلوماسيا. وكان هذا الحث يعكس رؤية «الشخصيات العامة» للانتفاضة ويؤكد تطلعاتها المصلحية. فالانتفاضة بالنسبة لمفهوم العديد من هذه الشخصيات لا تتعدى كونها حدثا ميكانيكيا تنفيسيا انطلق كظاهرة طبيعية تفجرت بقسط كبير من العفوية التي ولّدها تراكم الضغط النفسي الناجم عـــن المعاناة الفلسطينية المستمرة من جراء القمع الاحتلالي المبرمج (٢١). وبما ان التفجّر الجماهيري يبقى، كظاهرة طبيعية، حدثا عابرا يزول عندما ينتهي الفلسطينيون تحت الاحتلال من حرق مخزون طاقة الكبت المجمعّة بداخلهم، فان الواجب يفرض على قيادة المنظمة ان تعمد الى استغلال الفرصة التاريخية لتحريك جمود الوضع السياسي قبل ان تزول. اما من الناحية المصلحية، فان توجه المنظمة نحو الاستثمار السياسي والديبلوماسي للانتفاضة كان لا بدّ في نظر هذه الشخصيات وان يعيد تسليط الاضواء عليها ويعزّز من سابق مكانتها، وذلك لتيقنها من انها ستـ د لتكون في مركز النشاط على المحورين من جديد.

وبالفعل، بدأ دور «الشخصيات العامة» يبرز من جديد واخذت مكانتها بالتعزّز مجددا منذ بدأت التحركات السياسية على الساحة الفلسطينية، وخاصة في اعقاب اعلان الاردن عن فك الارتباط القانوني والاداري بالضفة الغربية، وتكثُّف المحاورات الفلسطينية حول النية باعلان الاستقلال. وجاءت مسودة وثيقة

الاستقلال التي اعلنت السلطة الاحتلالية عن مصادرتها من جمعية الدراسات العربية بالقدس لتضمن للشخصيات مكانتها، اذ ظهرت اسماؤها ضمن لائحة الاسماء المقترحة للضم في المجلس الوطني الفلسطيني (٢٢). وفي تلك الفترة، لعبت هذه الشخصيات، من خلال تصريحاتها ولقاءاتها، دورا هاما في التشديد على ضرورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني واتخاذ قرارات سياسية واقعية تدفع بمسار عملية التسوية السياسية للامام. وجاءت القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس، والتي افتتحت اعمالها في الجزائر في الثاني عشر من تشرين الثاني لعام ١٩٨٨، لتمنح «الشخصيات العامة» الحصانة الشرعية، اذ اصبح موقفها السياسي هو الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومنذئذ عادت هذه الشخصيات لمزاولة نشاطاتها السابقة، حاملة في جعبتها هذه المرة مكانة معززة وتفويضا اشمل، اذ ان اسماء بعضا منها اصبحت متداولة عند الحديث عن التركيبة المتوقعة للحكومة الفلسطينية المؤقتة (٢٣).

بالمقارنة مع «الشخصيات العامة»، لم تشهد مكانة المستقلين الوطنيين تقلبات حادة بفعل الانتفاضة، بل بقيت تحافظ في المجمل على نفس مستواها العام. فمكانة المستقلين في الارض المحتلة لا تنبع بالأصل من موقفهم المستقل في مجتمع يشهد درجة عالية من الاستقطاب السياسي، وانما من مركزهم الاجتماعي المرموق الذي يمنحهم ما يتمتعون به من نفوذ ضمن التركيبة التقليدية للمجتمع الفلسطيني، ويضفي عليهم من خلال ذلك الصفة الاعتبارية في الحياة السياسية لهذا المجتمع. وبما أن

الانتفاضة لم تكن بالاساس ثورة اجتماعية تستهدف احداث تحولات في البنية التركيبية للمجتمع الفلسطيني، فان مصدر مكانة المستقلين لم يتعرض بشكل عام لتحولات من جرائها.

من ناحية المشاركة الفعلية بمجريات الانتفاضة، كان للتفجر - الجماهيري اثره في تفعيل المستقلين الذي اثار زخم الاحداث وقوتها فيهم، كغيرهم من قطاعات الشعب المختلفة، حماسا قويا وطاقة كبيرة. وأدى التجسد الفعلي والفوري للوحدة الوطنية في صفوف القوى الوطنية الى توفير الفرصة الملائمة لاسهامهم بصورة مؤثرة. ولكون غالبيتهم من فئة المثقفين، فقد تمحور تأثيرهم الاساسي في مجال الافكار التي كانت تُصاغ وتُنقل عبر قنوات الاتصال الفصائلية الى القيادة الوطنية الموحدة، لتتبنى منها ما تجده ملائما. ويجب التنويه هنا أن دور «مولّد الافكار» الذي لعبته الفئة المثقفة بشكل عام في الاشهر الاولى للانتفاضة ساهم بشكل مؤثر في ترشيد عملية اتخاذ القرار داخل القيادة الموحدة، مما أضفى على بياناتها الاولى بعّدا خلاقّا وساعد في تعزيز مكانتها ونفوذها (٢٤). ولكن الدور بدأ بالاضمحلال تدريجيا مع انتقال محور الانتفاضة الى صعيد التحركات السياسية، حين عادت مجريات الامور لتسير في نظر المستقلين باتجاه العودة الى سابق عهدها. وبهذه النظرة اعلن المستقلون ضمنيا عن بدء عودتهم الى موقعهم التقليدي من جديد، وهو الوضع الذي لم يفارقوه بالواقع الا بصورة جزئية.

الشخصيات الموالية للاردن

جاءت الانتفاضة لتسحب البساط من تحت القاعدة التي ترتكز عليها الشخصيات الموالية للأردن، اذ انطوت منذ بداية اندلاعها على حدوث تغيّر فعلي في نوع العلاقة التي تربط بين الاردن والارض المحتلة. فقبل الانتفاضة حاول الاردن على الدوام فرض صيغة علاقة على منظمة التحرير الفلسطينية تضمن له مبدأ الشراكة الحتمية ليس فقط في عملية السعي للتوصل الى تسوية سياسية للصراع العربي - الاسرائيلي، وانما في تقرير نتائج هذه العملية على مجمل شكل ومضمون تسوية القضية الفلسطينية بما يتلاءم ومصالحه الذاتية ايضا (٢٥). وكانت الوسيلة التي استخدمها لتحقيق ذلك تكمن في الضغط على المنظمة عن طريق منافستها بشكل مستتر على أحقية تمثيل الشعب الفلسطيني، وذلك بتوظيف شبكة العلاقات التي تربطه بالارض المحتلة، وخاصة ارتباطه القانوني والاداري بالضفة الغربية، لاثبات هذه الاحقية وتأكيد ضرورة اخذ مصالحه بالاعتبار. وكانت الشخصيات الموالية للأردن في الارض المحتلة تعمل في اطار هذا التنافس المستتر، وتجد في الدور الاردني باستمرار مصدرا رئيسيا لتعزيز مكانتها وضمان نفوذها بين أهل الارض المحتلة.

في شباط عام ١٩٨٥، ابرم الاردن اتفاقا مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، توصل من خلاله الى ضمان مبدأ شراكته الحتمية في تسوية القضية الفلسطينية. وقد استخدمت الشخصيات الموالية للاردن هذا الاتفاق غطاء لتبرير وتصعيد

الدور الذي تلعبه داخل الارض المحتلة، ولكن عملها الوسيطي شاهد بعض الانحسار لأن قيادة المنظمة تكفلت بحكم تقاربها مع الاردن حينئذ بتنظيم ومتابعة الكثير من شؤون اهل الارض المحتلة في عمان.

جـاء الغاء الاردن لاتفاق عمـان فـي شباط عام ١٩٨٦ نقطة تحول هامة على صعيد علاقة الاردن بالمنظمة من ناحية، وبالارض المحتلة مـن ناحية اخرى، ومثّل بداية مرحلـة انتعاش للشخصيات الموالية للاردن في الارض المحتلة. فقد شهدت هذه الشخصيات منذ ذلك الحين وحتى اندلاع الانتفاضة افضـل فترات ازدهارها منـذ وقوع الاحتلال الاسرائيلي عـام ١٩٦٧ (٢٦).

اختار الاردن بعد الغاء اتفاق عمان المضي منفردا وبقوة في سعيه لتحقيق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي بما يتلاءم ومصالحه الذاتية، وذلك عن طريق تذليل الصعاب من امام «الخيار الاردني» ليكون السبيل المعتمد لها. ولتحقيق ذلك كان عليه تحييد منظمة التحرير الفلسطينية وتقويض مكانتها، فقرر الدخول في مواجهة علنية معها حول مسألة التمثيل الفلسطيني. وكانت الارض المحتلة الحلبة الرئيسية لمعركة المواجهة تبعا لظن الاردن بأنه يملك عليها الكثير من الحل والربط، ويتمتع فيها بكثير من التأييد والدعم. ومن المنطلق الاردني بأن كل تأييد تكسبه عمان لا بد وان تخسره المنظمة، اتبع الاردن في مواجهته للمنظمة هذه المرة نهجا مطورا يقوم على توظيف الوسيلة الاقتصادية لتدعيم

ارتباطاته التقليدية بالارض المحتلة، وخاصة بالضفة الغربية، بهدف توطيد دعائم نفوذه وضمان أوسع تأييد لموقفه. فقد ربطت السياسة الاردنية نجاح مسعاها في دعم «الخيار الاردني» بتقويض مكانة المنظمة داخل الارض المحتلة واحلال النفوذ الاردني مكانها، ولجأت في سبيل تحقيق ذلك الى تبني شعار «تحسين ظروف المعيشة» في الارض المحتلة كمدخل لسياسة منهجية استهدفت اقامة بنية تحتية موالية للاردن ولنهجه السياسي داخلها (٢٧).

ولوضع سياستها موضع التنفيذ العملي، باشرت عمان باتخاذ عدة خطوات عملية (٢٨). فمن جهة، اعلنت الحكومة عن زيادة الدعم المالي المخصص لموظفي الضفة الغربية الذين كانوا على كادرها اصلا قبل وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وتقديم منح مالية شهرية للموظفين الجدد الذين التحقوا بالخدمة العامة بعد ذلك التاريخ. ومن جهة أخرى، أعلن الاردن في آب١٩٨٦ عن اطلاقه لخطة تنمية خمسية جديدة يتم في اطارها استثمار مبالغ تصل الى ثلاثة مليارات من الدولارات في الارض المحتلة (٢٩). وتم في اطار الاستعدادات لتطبيق هذه الخطة الشروع باعادة افتتاح فروع بنك القاهرة - عمان في مدن الضفة الغربية بعد ان بقيت مغلقة لمدة العشرين عاما السابقة، والبدء بتشكيل اللجان اللوائية والمتخصصة للتنمية، والجمعيات الزراعية والاسكانية التعاونية في الارض المحتلة، وتقديم المعونات المالية لدعم المشاريع التطويرية للمجالس البلدية والقروية، وتمويل انشاء جريدة النهار اليومية لتنطق باسم

الاردن وتروّج لسياسة «الخيار الاردني» وخطة التنمية. وبدأت وزارة شؤون الارض المحتلة تمسك بزمام الدعم المالي للارض المحتلة وتتلقى طلبات «المساعدة التنموية» من الداخل.

وجدت الشخصيات الموالية للاردن في السياسة الاردنية الجديدة الفرصة الذهبية لتعزيز مكانتها وبسط نفوذها في الارض المحتلة. فقد اصبح دورها الوسيطي على غاية الاهمية في ظل سياسة المنح والمنع المتبّعة لتطويع اهل الارض المحتلة وكسب تأييدهم، واصبحت توصياتها سبيلا مأمولا للحصول على نصيب من «الغنيمة التنموية». وازداد نشاط هذه الشخصيات في ضوء الموافقة الاسرائيلية الضمنية على السياسة الاردنية، والتي قامت على خلفية الرغبة الاسرائيلية بدفع عملية «التقاسم الوظيفي» لتأخذ كامل مجراها بصورة طبيعية وتدريجية. وقد أدت هذه الموافقة على منح الشخصيات الموالية للأردن هامشا عريضا من حرية التحرك ضمن الكثير من التسهيلات الاجرائية المرافقة، كتسهيل ادخال الاموال واقامة المؤسسات والتنقل من والى عمان وحرية عقد اللقاءات والاجتماعات. وضمن كل حيثيات هذا المناخ الملائم تمتع الموالون للأردن بفترة انتعاش لم يسبق لها مثيل خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، اذ وجد فيهم كل من الاردن واسرائيل وذوي الحاجة من أهل الارض المحتلة غرضا ومبتغى، واصبحت مكانتهم من خلال ذلك تحظى بالكثير من المحورية والاهمية.

وفي خضم الانتعاش والتألق والطمأنينة على دوام تحّسن الحال، اندلعت الانتفاضة لتخلق متغيرا جديدا لم يكن يحظر

لهذه الشخصيات على بال. فقد كانت على الاعتقاد بأن الوضع في الارض المحتلة بدأ يتحول لصالح الاردن وصالحها، كوكيلة اعمال،منذ تمّ الغاء اتفاق عمان وشُرع بانتهاج السياسة الاردنية «التنموية» الجديدة. وكان توتر هذه الشخصيات كبيرا، فقد تعرض مجمل كيانها ومستقبلها السياسي لتهديد لم يسبق له مثيل. فبالاضافة الى ما تضمنته من رفض مطلق لاستمرار الاحتلال، جاءت الانتفاضة في احد جوانبها الهامة رسالة جوابية بليغة وشافية من أهل الارض المحتلة تعلن للعالم اجمع عن الرفض الفلسطيني التام لكل المحاولات الهادفة الى تحييد منظمة التحرير الفلسطينية وتقويض مكانتها، وتقيم الحدّ على مشروع التسوية السياسية على طريقة «الخيار الاردني»، وهو الخيار الذي ارتهنت الشخصيات الموالية للأردن مصيرها السياسي بنجاحه. وقامت القيادة الوطنية الموحدة بترجمة هذه الرسالة النضالية للانتفاضة في البيان تلو البيان. فعلى سبيل المثال، تضمن البيان الثاني (صدر في ١٩٨٨/١/١٠) الدعوة «للعمل على تصعيد الانتفاضة الشعبية الظافرة وتطوير اشكالها»، وذلك كسبيل لتعميق «الالتفاف الثابت والمطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا». وجاء في البيان الرابع (صدر في ١٩٨٨/١/٢١) ان الانتفاضة هي الطريق «.... لنبرق للعالم ان قلب فلسطين وشعب الانتفاضة متمسك باقامة دولته الفلسطينية المستقلة، متشبث بحقوقه الوطنية ولن يرضى بديلا .... لن يقبل شعبنا لغير قيادته ان تحكمه او تقوده». أما البيان السابع عشر (صدر في ٨٨/٥/٢٤) فاحتوى

تأكيدا على ان «.... منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وصاحبة الحق في التحدث باسمه في كافة المحافل بارادة فلسطينية مستقلة»، وادانة «.... لكافة محاولات الالتفاف على هذا التمثيل وعلى حقوق شعبنا الوطنية المشروعة من بعض الاطراف العربية».

في جذوة التفجر الجماهيري للانتفاضة، حاولت الشخصيات الموالية للأردن، «انقاذ ما يمكن انقاذه» من مكانتها ونفوذها وتوجهها، ولكنها ووجهت بموقف حازم وواضح من القيادة الموحدة. فعندما استرسلت جريدة النهار بالترويج للتوجه الاردني في خضم الانتفاضة، ضمّنت القيادة بيانها الخامس (صدر في ١٩٨٨/١/٢٦) دعوة قوية لمقاطعتها، واصفة المسؤولين عنها «بالعملاء». وعندما كثّف الموالون للأردن نشاطاتهم دعا البيان الثامن (صدر في ١٩٨٨/٢/١٧) «لتهميش ازلام الاردن...» وبعد ان عقد التجمع الاردني الفلسطيني بضع اجتماعات تقييمية للوضع المستجد بهدف وضع خطة لمواجهته، وتمخضت عن اصدار بيانين يشيدان بالانتفاضة ويشددان على ابراز الدور الاردني وعلاقة عمان بالارض المحتلة، خرج البيان التاسع للقيادة الموحدة (صدر في ١٩٨٨/٣/٣) يحمل تعميما يحذّر اهل الارض المحتلة بأن «كل ما يصدر باسم التجمع الاردني الفلسطيني ما هو الا من صنع المخابرات فاحذروه». وتأكيدا على تصميمها تقويض دعائم الوجود الاردني في الارض المحتلة، شددت القيادة الموحدة حملتها على الشخصيات الموالية للأردن، فقامت في بيانها العاشر (صدر في ٨٨/٣/١٠) بمطالبة نواب

الضفة في البرلمان الاردني بالاستقالة الفورية، واتبعت ذلك بانذار شديد اللهجة في بيانها الحادي عشر (صدر في ١٩٨٨/٣/١٩) يقضي بضرورة استقالة النواب ويحذّر من «.... ان هذا الانذار هو الانذار الاخير لهم ولجميع زلم الاردن وخصوصا عملاء المخابرات الاردنية الذي يسمون انفسهم بالتجمع الاردني الفلسطيني بأن يعودوا الى صفوف شعبهم قبل نهاية الشهر الحالي والاّ فلا مكان لهم على ارضنا».

ومع ان استقالة النواب لم تتم، الا انه من الواضح الآن ان الاردن بدأ باستخلاص عبر الحملة الموجهة ضده منذئذ. فمنذ اندلاع الانتفاضة وعمان ترقب الوضع في الارض المحتلة، وتتيقن يوما بعد الآخر من فداحة خطأ حساباتها السابقة. فقد تكّشف لها بما لا يدع مجالا للشك انها لا تتمتع بالتأييد الذي ظنت انها تتمتع به لدى «الاغلبية الصامتة» من اهل الارض المحتلة، وخاصة من فلسطيني الضفة الغربية، واكتشفت عوضا عن ذلك، وبالطريق الصعب، المقدار الحقيقي لما تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية من تأييد. ومع ان النتيجة كانت قد اصبحت في حكم تحصيل الحاصل، الا ان الاردن ماطل باتخاذ القرار قدر الامكان منتظرا امكانية تغيّر الحال. ولكن مع مرور الوقت وازدياد تجذّر الانتفاضة وتراكم نتائجها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ترسخت القناعة في عمان بأن وضع الارض المحتلة تجاوز حدّ الرجعة، وتقرر بأن مصلحة «الأمن القومي» للاردن تقتضي تجنب المزيد من المماطلة.

وفي التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٨٨ افتتحت الحكومة

الاردنية سلسلة من القرارات المتعلقة بالضفة الغربية بالاعلان عن الغاء خطة التنمية المتعلقة بالارض المحتلة. وعقب ذلك بيومين تم حلّ البرلمان الاردني، ثم اعلن الملك حسين عن قرار الاردن فكّ الارتباط القانوني والاداري بالضفة الغربية كي يتم افساح المجال، وفقا للتفسير الاردني، امام منظمة التحرير لتحمّل كامل مسؤوليات تمثيلها للشعب الفلسطيني. وفي الرابع من آب اتخذت الحكومة الاردنية قرارا يقضي بانهاء خدمة جميع الموظفين على الكادر الاردني في الضفة الغربية ابتداء من السادس عشر من الشهر ذاته.

جاء قرار «فك الارتباط» ليعلن بصورة رسمية اعتراف الاردن بنهاية «الخيار الاردني» للتسوية السياسية، وليتوّج عملية تهميش الشخصيات الموالية له في الارض المحتلة. واصاب القرار هذه الشخصيات بصفعة قوية وخيبة امل كبرى، اذ صدر على غير توقع منها من السند الذي تعوّل عليه مصيرها السياسي، والذي سخّرت كل جهودها للحفاظ على مصالحه، ليتركها على حين غّرة مهزومة التوجه ومهزوزة المكانة.

لم يكن امام الشخصيات الموالية للأردن بعد استيعاب الصدمة وتجرّع مرارة الخيبة سوى محاولة التأقلم مع الوضع الجديد وتخفيف تبعياته عليها بأفضل الطرق المكنة. ففي اعقاب خسارة ركيزتها الاساسية وتقويض دورها الوسيطي، أصبح من الضروري لها المحافظة على نفسها عائمة على اطراف التيار أملا بأن تحين لها الفرصة في المستقبل للعودة الى مسرح الاحداث. وبينما وجد بعضها ملاذا بالاستكانة المرحلية الى موقعه

الاجتماعي - الاقتصادي في التركيبة التقليدية للمجتمع الفلسطيني، قام البعض الآخر، وخاصة «الشخصيات الجديدة» المستحدثة، بايجاد ضالته بالتوكؤ المؤقت على ما تخلّف عن خطة التنمية من مؤسسات. ومما يلفت الانتباه ان عددا من الشخصيات الموالية للأردن استخلص العبر من تجربة «فك الارتباط»، فبدأ يناور لتنويع مصادر دعمه، وذلك بترويج نفسه للحاق بالركب الوطني. فضمان خط الرجعة، ان كان بالامكان، اصبح لها بمقتضى الوضع الجديد من الضروريات.

القوى الاسلامية

كان لتنظيم الجهاد الاسلامي، كما ذُكر سابقا، دور رئيسي في زيادة درجة التحفّز الجماهيري العام في قطاع غزة منذ اواسط عام ١٩٨٧، وبالتحديد بعد فرار ستة من عناصره من السجن في الثامن عشر من ايار عام ١٩٨٧. وكان للتطورات التي اعقبت عملية الفرار اثرها الفعال في اشعال فتيل التفجر الجماهيري في القطاع في مطلع كانون الاول عام ١٩٨٧، والذي قاد لاندلاع الانتفاضة في الارض المحتلة.

وبالرغم من صغر حجم التنظيم من الناحية العددية، فهو تنظيم سري نخبوي، الا ان العناصر المؤيدة له تميزت بنشاط نضالي كبير في مطلع الانتفاضة، اذ عملت على تأجيج التفجر الجماهيري بتنظيم وقيادة العديد من المظاهرات الجماهيرية في قطاع غزة، المعقل الرئيسي لقيادة التنظيم ومركز نشاطه

الاساسي. وكان لحلقة النشاط الجديدة في السلسة المتتالية من النشاطات المعزّزة لتوجه التنظيم النضالي اثرها في اكسابه دفعة جديدة من الاحترام والتقدير المعنوي في العديد من الاوساط في الارض المحتلة (٣٠).

ومع تصاعد وتيرة الانتفاضة وتقلُص الاتصالات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وازدياد تغطية الاحداث في مختلف وسائل الاعلام الغربية، بدأت تُنسج القصص الشعبية وفي الصحافة الاجنبية حول دور كل من التنظيمات المختلفة، ومن بينها تنظيم الجهاد الاسلامي، في تنظيم وقيادة احداث الانتفاضة. وكان من بين الاخبار التى شاعت، على سبيل المثال، بعد بروز القيادة الوطنية الموحدة على مسرح الاحداث خبر يفيد بانضمام تنظيم الجهاد لعضويتها في قطاع غزة بالتحديد. كما وتم في خضم الاهتمام البالغ الذي ابدته وسائل الاعلام الاجنبية في مطلع الانتفاضة باستطلاع قوة تأثير ومشاركة القوى الاسلامية في مجرى الاحداث، نشر تقارير تشير الى عزم الجهاد الاسلامي القيام بعمليات عسكرية كجزء من تخطيطه لتصعيد الانتفاضة في الارض المحتلة.

وللحدّ من ظاهرة تكرار الالتباسات عند تحديد موقف وتوجه واستراتيجية التنظيم، خرجت قيادة الجهاد الاسلامي عن طور الصمت الذي تتميز بانتهاجه، وذلك باصدار «بيان الى الصحافة العربية» في الثالث من شباط عام ١٩٨٨ توضح فيه عدة امور جملة واحدة. وبالرغم من ان البيان يتصف بالاقتضاب، الا انه اتسم ايضا بالوضوح والشمولية. وفي ضوء احجام التنظيم

عن اصدار البيانات بصورة دورية، وقَصَرُ ذلك على حالات الضرورة القصوى، يُعتبر بيان الثالث من شباط على غاية من الاهمية لكونه قام بتحديد التوجه العام لتنظيم الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة، وموقفه من بعض القضايا الهامة والمتعلقة بالانتفاضة.

يتضمن البيان ستة نقاط مركزية تنقسم على ثلاثة محاور رئيسية هي التعريف «بحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين المحتلة»، واعلان استراتيجيتها وهدفها، وتحديد علاقتها بالقوى الفلسطينية الاخرى.

فيما يتعلق بالتعريف، اوضح البيان ان «الحركة» تمثل جزءا من قوى الاتجاه الاسلامي التي تضم ايضا جماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير والمجموعات السلفية الاخرى، وتتضمن تأكيدا على انها لا ترتبط بعلاقة على الاطلاق «... بما يسمى بمنظمة الجهاد الاسلامي لتحرير فلسطين»، والتي تُصدر البيانات من لبنان. كما ودحضت «الحركة» التقارير الصحفية عن عزمها اللجوء للعمل العسكري بأن بينت انه بالرغم من تقديرها الكبير للجهاد العسكري «لسرايا الجهاد الاسلامي في فلسطين»، فانها حددت عملها «... في الشارع السياسي الفلسطيني»، وعرّفت مهماتها بأنها «... مهمات سياسية وجماهيرية وليست عسكرية»(٣١).

اما فيما يتعلق بالاستراتيجية والهدف فقد ذكر البيان ان «الحركة» ترفع الشعار بأن «القضية الفلسطينية... قضية مركزية للحركة الاسلامية، لا داخل فلسطين فحسب وانما لكل

الاتجاهات الاسلامية في المنطقة»، وذلك لأن اسرائيل تمثل «مركز الهجمة الغربية على العالمين العربي والاسلامي»، مما يجعل مواجهتها «... فـــي صدر اولويات المسلمين» حتـــى يتم «... تحرير وطننا كل وطننا». وبالنسبة للعلاقة مع القوى الفلسطينية الاخرى، حدد البيان بأنها «... علاقة الوقوف في خندق واحد ما دام التوجه هو ضد العدو ومؤسساته وآلته العسكرية وبقائه في بلادنا». وفي حين تم التشديد على «العلاقات الطيبة» التي تربط «الحركة» مع «الاخوة في حركة فتح»، أوضح البيان بأن الجهاد الاسلامي غير مُمثَّل «... داخل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لأن المسألة لم تُطرح علينا ولم نعلم بها سوى من التقارير الصحفية». ولكنه اظهر في ذات الوقت ان قيادة الجهاد لا تؤرقها هذه المسألة، لأن القضية «... ليست في جوهرها من يقود ومن يمثّل، فهذه الانتفاضة هي انتفاضة جماهير شعبنا... [و] لان القيادة هي في يد الجماهير التي ستقرر وحدها متى تتقدم ومتى تهدأ، متى تناور ومتى تهجم بحجارتها واجسادها».

وشدد البيان في خاتمته على ابراز التوجه «الاسلامي الوطني» للجهاد، اذ دعا لرؤية هذه المرحلة علـــى اساس انهـــا «... مرحلة وحدة قوى شعبنا كله، ومرحلة نهوض قوى امتنا كلها من اجل عالم جديد في فلسطين وكل المنطقة»، وطالب بأن تكون «... التضحيات بهذا الاتجاه ولتكن الجهود نحو ذلك الهدف».

بهذا المنظور دخلت قيادة تنظيم الجهاد الاسلامي في مرحلة الانتفاضة، داعية لرصّ الصفوف لمقاومة الاحتلال، ومؤيدة

للتنسيق بين جميع القوى المشاركة بالانتفاضة، وغير آبهة بمن يقود لان القضية بالنسبة لها كانت اهم واكبر من ذلك. ولكن السلطة الاحتلالية لم تكن لتسمح للاتجاه «الاسلامي الوطني» بفرصة لتوطيد ركائزه ومدّ نفوذه بين الجماهير، فهذا الاتجاه بالنسبة لاسرائيل يشكل اكبر المخاطر على مستقبلها، وتجربتها في لبنان مع قوى المقاومة الاسلامية ما زالت ماثلة امامها تؤرقها وتقضّ لها المضاجع. ولم يكن في عزم اسرائيل التغاضي عن ترعرع فصيل جديد مناويء لها ومناضل ضدها داخل الارض الفلسطينية، فقوى وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية كانت تؤرقها بالداخل بما فيه الكفاية (٣٢). لذلك، تحركت السلطة الاحتلالية بقوة لاستكمال ما كانت قد بدأت به قبل اندلاع الانتفاضة من محاولة للقضاء على تنظيم الجهاد. وباستخدام وسيلة الطرد بعد السجن تمكنت اسرائيل من ابعاد اهم زعيمين للتنظيم خارج البلاد (٣٣). وتعرضت قيادة الجهاد الاسلامي من جراء ذلك الى ضربة موجعة، خاصة وان التنظيم كان يمرّ في هذه الفترة بمرحلة تعزيز ذاته وتحويل نفسه من تنظيم نخبوي الى حركة جماهيرية، وكان بأمسّ الحاجة لزعامته المؤسّسة التي تميّزت بقدرتها الكبيرة على بلورة فلسفته وعرضها بكثير من الدينامية والاقناع من ناحية، وتمتعت بقدر من الحضور العام من ناحية اخرى. فليس من السهل اطلاقا على تنظيم سري يعمل بامكانيات محدودة وضمن ظروف مشددة ان يتمكن من ابراز قيادات رئيسية على مسرح الاحداث، وان يستطيع الاستمرار باستبدالها كلما نجحت السلطة بتغييب

حضورها العام.

على عكس القوى الرئيسية الاخرى الموجودة على الساحة الفلسطينية، والتي تتميز بتغلغل تنظيماتها وتشعبها داخل المجتمع الفلسطيني، لم يتمكن تنظيم الجهاد الاسلامي، لمحدودية حجمه، من استيعاب حملة السلطة الاحتلالية ضد القوى الفاعلة بالارض المحتلة بنفس الفاعلية والقدرة على الاستمرار بالمحافظة على زخم مشاركته بالانتفاضة. فبعد حملة الاعتقالات الواسعة التي تعرضت لها الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر آذار من عام ١٩٨٨، شهد دور الجهاد الاسلامي انحسارا كبيرا داخل الارض المحتلة. ويبدو ان هذا الانحسار نجم عن تعرض بنية التنظيم لاصابة مباشرة ومؤثرة في حملة الاعتقالات المذكورة، وعن قرار قيادته البديلة لاحقا بالدخول في مرحلة رقاد كامن كي يستعيد التنظيم خلالها بناء بنيته وتجميع قوته من جديد.

اما بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين، التنظيم الاسلامي الاقوى داخل الارض المحتلة، فقد وضعت الانتفاضة في مرحلتها الاولى، مرحلة التفجر الجماهيري العارم، قياداتها التقليدية تحت تأثير ضغط قوي في النواحي الايديولوجية - السياسية والاعلامية. واصيبت هذه القيادات نتيجة لذلك بحرج شديد وجوبهت بتحدّ كبير.

فمن الناحية الايديولوجية - السياسية، ادى التفجر الجماهيري العارم والمستمر داخل الارض المحتلة الى وضع حد لقدرة القيادات التقليدية للاخوان المسلمين على الاستمرار بتبرير إحجامها عن الدعوة لمقاومة الاحتلال بدعوى ان المجتمع

الفلسطيني بحاجة الى اعادة قولبة ولعملية تثقيف قويم ليكون بمقدوره القيام بذلك. فالانتفاضة ذاتها اثبتت عدم جدوى الاستمرار بتقديم مثل هذا التبرير الذي لا يمكن ان يصمد امام السجل اليومي لوقائع مواجهة اهل الارض المحتلة لسلطة وقوات الاحتلال. وواجهت هذه القيادات بذلك مأزقا ايديولوجيا كان مُثقلا بالدلالات والتبعات السياسية. فالاستمرار في عدم الدعوة لمواجهة الاحتلال في ظل واقع الانتفاضة كان من شأنه ان يدين جماعة الاخوان ادانة واضحة وصارخة ويؤكد ما تراكم حول دورها السياسي من شكوك وسلبيات. وكان سيترتب على مثل هذه الادانة اضعاف لمركزها واجتثاث لنفوذها داخل الارض المحتلة مقابل تعزز دور ومكانة جميع القوى المشاركة بالتفجر الجماهيري، اذ ان الانتفاضة كانت بالتأكيد ستتخطاها وتحدّ بشكل كبير من مكانتها. اما الدعوة لمقاومة الاحتلال في هذه المرحلة بالذات، فمع انها لا تنسجم مع التوجه التقليدي للجماعة، وكانت تنطوي على مخاطر ان تُفسّر في العديد من الاوساط بكونها مجرد خطوة تكتيكية او احترازية او حتى انتهازية، الا انها تضمنت مع ذلك للقيادات التقليدية الاخوانية مخرجا يمكّنها من الاحتفاظ بدور فاعل ونشط على الصعيد السياسي، يكفل لها عدم التغييب المرحلي عن الساحة السياسية، ويحتفظ لها بنصيب مستقبلي في كل ما ينجم عن الانتفاضة من تطورات (٣٤). واصبحت التبعات السياسية تشكل ضغطا متزايدا على هذه القيادات باتجاه ضرورة تغيير الموقف الايديولوجي لجماعة الاخوان بما يمكّنها من التصدي لما فرضته عليها الانتفاضة من

تحديات.

اما من الناحية الاعلامية، فقد وضعت الانتفاضة الارض المحتلة في مركز دائرة الاحداث العالمية، وانهمر مسؤولو الصحافة والاعلام من مختلف اصقاع الارض لتغطية مجريات الاحداث الدائرة فيها بشكل لم يسبق له مثيل على الاطلاق. ومع حضور الصحفيين الاجانب، وخاصة من الدول الغربية، بدأت تظهر في وسائل الصحافة والاعلام العالمية تساؤلات وتحليلات وتوقعات عن دور القوى الاسلامية في انفجار الانتفاضة في الاراضي المحتلة، خصوصا وان هدير هزة الثورة الاسلامية في ايران كان لا يزال يبعث بذبذبات داخل الساحة السياسية الشرق اوسطية ويترك، في ذات الوقت، صدى عميقا في النفوس الغربية من ناحية، وان اسهام عناصر الجهاد الاسلامي في اعمال مقاومة الاحتلال منذ مطلع الانتفاضة عززت الانطباع باهمية دور القوى الاسلامية في مجريات الاحداث من ناحية ثانية. ووقعت القيادات التقليدية لجماعة الاخوان المسلمين تحت ضغط انطباع اعلامي عالمي بوجود دور فاعل لها في الاحداث. وفي حمّى عملية التنقيب التي كانت تجريها وسائل الاعلام والصحافة الاجنبية في مطلع الاحداث وتغذي بها العالم الخارجي حول مختلف جوانب الانتفاضة، وبالتحديد حول قيادتها والقوى الفاعلة بها، كان على هذه القيادات ان تختار بين نفي مشاركتها وتعريض مكانتها للذويان على الصعيدين الداخلي والخارجي سواء بسواء، او استغلال الفرصة الاعلامية السانحة بشكل يعزّز لها مكانتها في مواجهة التحدي المفروض عليها من قبل القوى الفاعلة في

الانتفاضة، ويساعدها في تدعيم بسط نفوذها وتوطيد دعائم تأثيرها داخل وخارج الارض المحتلة.

ومن الناحية العملية، وهي الاكثر اهمية واثرا في النواحي الثلاث، وضعت الانتفاضة القيادات التقليدية للاخوان المسلمين في مواجهة تململ داخلي كانت بوادره تُنذر بامكانية وقوع انقلاب تنظيمي داخل الجماعة يحمل في ثناياه تعريض موقعها القيادي وتوجهها السياسي ومصالحها الذاتية للخطر المؤكد والمباشر. فقوة تفجر الطاقة الجماهيرية الكامنة وشموليتها، ومشاركة تنظيم الجهاد الاسلامي بالانتفاضة في قطاع غزة، واستخدام الجوامع مراكز تجمع وانطلاق للمظاهرات الشعبية، وتعزّز مشاعر ومظاهر الالتفاف الوطني العام لاهل الارض المحتلة، شكلت جميعا حوافز للعديد من عناصر القاعدة الاخوانية للمشاركة الفعلية في اعمال مقاومة الاحتلال. وجاءت هذه الحوافز بمجملها لتدعم توجها سابقا بهذا الشأن كان قد بدأ يظهر داخل الجماعة، وبرزت معالمه بوضوح، على سبيل المثال، في مشاركة عناصر الكتلة الاسلامية في جامعة بيرزيت بمواجهة قوات الاحتلال منذ اواخر عام ١٩٨٦ (٣٥).

وبمشاركة عناصر اخوانية في وقائع الانتفاضة وقعت القيادات التقليدية للجماعة تحت تأثير ضغط داخلي، اذ بدأ القلق يساورها من ان الاستمرار بالاحجام عن اتخاذ قرار مركزي بمقاومة الاحتلال سيؤدي في حال استمرار وتصاعد الانتفاضة الى تسرب متزايد لعناصرها، وبالتحديد نحو تنظيم الجهاد المشارك بالاحداث منذ بدايتها. وكانت هذه القيادات على دراية

تامة بأن مثل هذا التسرب سيزيد الثقل النوعي - المعنوي الذي يتمتع به تنظيم الجهاد داخل الساحة الفلسطينية ثقلا كميا يؤدي الى تعاظم قوة ومكانة هذا التنظيم من جهة، ويعرّض بالنتيجة تزعّم الجماعة التقليدي للتيار الديني في الارض المحتلة لهزة من جهة اخرى.

ومما زاد في قلق القيادات التقليدية ملاحظتها ان بعض القيادات الاخوانية الجديدة وجدت في التململ الواقع داخل قاعدة الجماعة بفعل الانتفاضة فرصة مواتية لخوض جولة صراع داخلي مستتر لخلخلة الوضع التنظيمي القائم، مستهدفة تحسين موقعها وتدعيم نهجها على حساب موقع القدامى ونهجهم التقليدي. وقد بدأت الجولة بممارسة هذه القيادات الجديدة ضغطا خفيا على القيادات التقليدية عن طريق تبنّي ودعم التوجه المناصر للمشاركة بالانتفاضة. وكان من معالم بروز الصراع المستتر والضغط الخفي داخل صفوف قيادة الاخوان للسطح توزيع بيانين داخل الارض المحتلة خلال شهر كانون الثاني لعام ١٩٨٨ يحملان توقيع تنظيم جديد اطلق على نفسه اسم «حركة المقاومة الاسلامية»، واصبح يُعرف لاحقا بالاسم الحركي «حماس».

وقعت القيادات التقليدية لجماعة الاخوان في معضلة كبيرة جراء الضغوط الخارجية والداخلية الممارسة عليها في اعقاب اندلاع الانتفاضة. فمن ناحية، اصبح لزاما عليها ضمن استمرار المعطيات الجديدة الاستجابة لهذه الضغوط بشكل يمكّنها من المحافظة على مكانتها وموقعها داخل هرمية تنظيم الجماعة،

ويضمن بنفس الوقت للجماعة ذاتها استمرارية النفوذ والتأثير في مجريات الاحداث السياسية الدائرة داخل الساحة الفلسطينية. ولكن من ناحية اخرى، لم تكن هذه القيادات ترغب، وتجربتها العملية السابقة تشير الى حرص شديد بعدم المخاطرة، بأن تُلزم نفسها والجماعة بموقف رسمي مستحدث يحرفها عن الخط التقليدي المتّبع، مما قد يعرضها في المستقبل لتبعات سلبية من الجهات التي تُقّدم لها التأييد والدعم.

وجاء الجواب اخيرا بصيغة توفيقية ماهرة، حاولت من خلالها القيادات التقليدية رسم معادلة تُوفِّر اقصى ما يمكن من فائدة لنفسها ولجماعة الاخوان المسلمين. فقد وجدت بأن انسب الطرق لمعالجة تبعيات مختلف الضغوط المارَسَة عليها يكمن في تبني جماعة الاخوان لحركة المقاومة الاسلامية، «حماس»، رسميا وبأثر رجعي، ولكن بصورة تحافظ ضمنيا ولأسباب تكتيكية على وجود مسافة عازلة بين الطرفين. وبعد مرور عدة اشهر على ظهور اول بيان يحمل توقيع «حركة المقاومة الاسلامية»، جاء اعلان التبني بشكل توفيقي لبق منهيا جولة الصراع الداخلي، وذلك بتضمين ميثاق «حماس» الصادر في الثامن عشر من آب عام ١٩٨٨ مادة تُحدِّد بأن «حركة المقاومة الاسلامية **جناح** من اجنحة الاخوان المسلمين بفلسطين» (٣٦). ويظهر بأن هذا الشكل من الارتباط كان المعادلة المنشودة لتحقيق عدة اهداف متباينة في آن واحد.

فأولا، كان اعلان صلة «حماس» بالاخوان المسلمين في نظر القيادات الاخوانية ردا ملائما على المستجدات التي احدثتها

الانتفاضة، يقدّم اجابة ايجابية للتساؤلات والتوقعات التي برزت في الداخل والخارج حول موقف ودور الجماعة من الاحداث الدائرة في الارض المحتلة. فبهذه الصلة وجدت هذه القيادات وسيلة مناسبة لرسم موقف جديد للجماعة امام الرأي العام المحلي والخارجي يتلائم ومعطيات الانتفاضة، ويطوي في ذات الوقت الصفحة القديمة في موقف الاخوان من مقاومة الاحتلال. فقد كانت على يقين بأن بقاء الاخوان المسلمين قوة فاعلة على الساحة الفلسطينية مرهون بقدرتها على محاولة تغيير الانطباع السلبي السائد عن دور الجماعة في عدد من الاوساط الفلسطينية. وكان السبيل الوحيد المتاح امام هذه الامكانية في ظل المستجدات الجديدة، وخاصة بروز الدور الفاعل لتنظيم الجهاد الاسلامي، يكمن في اضفاء مظهر جهادي على الجماعة. ويُلاحَظ في هذا الشأن ان ميثاق «حماس» يقفز عن الموقف التنظيمي للأخوان والقاضي بعدم مواجهة الاحتلال طوال العشرين عاما ونيّف السابقة للانتفاضة، ليلفّع الموقف الجديد المزمع ابرازه للجماعة بممارسات نضالية سابقة للاتجاه الديني، يتراءى فيها محاولة ربط التجربة الجهادية للشيخ عزّ الدين القسام وجماعته بتاريخ الاخوان المسلمين. ففي مادته السابعة ينصّ الميثاق على ان «حركة المقاومة الاسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عزّ الدين القسام واخوانه المجاهدين من الاخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة اخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهاد الاخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨

والعمليات الجهاديـــة للأخوان المسلمين عام ١٩٦٨ ومـــا بعـــده (٣٧).

ولاسناد اعلان النقلة في موقف الاخوان تحت الاحتلال بصورة ملموسة، اخذت «حماس» على عاتقها، وبأثر رجعي، المسؤولية الكاملة لاندلاع الانتفاضة. ففي نداء منها «للمجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر»، تمّ توزيعه في الارض المحتلة بالعاشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٨، تذكر «حماس» بأنها انطلقت «... واضعة نصب عينيها الجهاد الشامل حتى تحرير كل فلسطين، واتخذت قرار تفجير الانتفاضة في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ من اجل تحقيق هذا الهدف، ووقف ولا يزال يقف معها كل ابناء فلسطين، واستطاعت بفضل الله تفجير القوة الكامنة في شعبنا والتي صنع بها معجزات هذا القرن في مواجهاته اليومية الباسلة مع العدو اليهودي الغاصب». كما وقامت لنفس الغرض بادخال نفسها في سباق مع القيادة الوطنية الموحدة في مسألة اصدار البيانات، اذ اخذت تصدر بيانات تحمل ارقاما اعلى من الارقام التسلسلية لبيانات القيادة الموحدة، وذلك في محاولة لاظهار انها كانت السباقة في قيادة الانتفاضة (٣٨). ولاثبات وتثبيت اعلانها للموقف الجديد انتهجت ايضا سبيل الاعلان عن مواعيد مغايرة للمواعيد المعلنة من قبل القيادة الموحدة للاضرابات الشاملة في الارض المحتلة.

وثانيا، جاء الاعلان عن الصلة بين «حماس» والاخوان المسلمين محاولة من قبل القيادات الاخوانية لاعادة اللحمة البنيوية للجماعة، واستيعاب مسببات وعلامات التفسخ

والانشقاق داخلها، وذلك من خلال توصّل الفئتين القياديتين الرئيسيتين للأخوان لقناعه بضرورة العمل المشترك وفقا لاحكام الدينامية الداخلية للجماعة، والتي تطلبت بعد تطورات الانتفاضة الاعتراف باهمية التوصل لاتفاق جديد بينهما. فمن ناحية القيادات التقليدية، كان الاعلان عن الصلة التي تجمع بين «حماس» والاخوان المسلمين ضروريا لتهدئة التململ داخل صفوف الجماعة، والذي تضّمن امكانية قوية بتقويض مكانة وموقع هذه القيادات في البنية الهرمية للتنظيم. فالاعلان كان بالنسبة للقيادات التقليدية وسيلة اشعار للملأ، بمن فيهم عناصر قاعدة الاخوان، وخاصة لمؤيدي توجه المشاركة بالانتفاضة، ان رأس الهرم التنظيمي للجماعة ليس متخاذلا، وانما يتشكل من قيادات تتفاعل مع العوامل الموضوعية والذاتية بدراية وحكمة، فلا تُقدم او تُحجم عن امور الا بالدراسة والمشورة والوعي.

كما وتوخّت هذه القيادات من الاعلان تقديم تبرير مبطّن عام، ويستهدف العناصر المتململة داخل الجماعة بشكل خاص، عن احجامها السابق عن الدعوة لمقاومة الاحتلال بفاعلية، وذلك باشهار رسميٍ لتغيّر موقفها، علّ ذلك يُسهم في جبر تضعضع مكانتها ويُقلّص من احتمالات تسرب عناصرها لتنظيمات اخرى فاعلة على الساحة الفلسطينية. ومن هذا المنطلق احتوت مقدمة ميثاق «حماس» اشارات ضمنية لتبرير تأخر الاخوان المسلمين في تبني توجه مقاوم للاحتلال بشكل رسمي ومعلن، اذ تُشدّد المقدمة على طول فترة الاستعداد للمواجهة. فبعد تخطي مراحل «الدعوة» و «التلاقي والتجمع»، و«التربية على منهج الله»، تمّ

تشكيل «... النواة، واخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الاماني والأمال، ومن الاشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج». وتعلن المقدمة اثر ذلك انه «ولمّا نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في ارض الواقع، بعيدا عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الاسلامية لتأدية دورها مجاهدة في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من اجل تحرير فلسطين....» (٣٩).

وارادت القيادات التقليدية من هذا الشكل الارتباطي بين «حماس» والاخوان المسلمين ان تتجنب امكانية وقوع انقلاب داخلي تقوم به القيادات الاخوانية الجديدة والقريبة من القاعدة التنظيمية. وكان السبيل الوحيد المتاح امامها هو الاعتراف بالامر الواقع فيما يتعلق بقوة ونفوذ هذه القيادات، والتوصل معها الى علاقة تفاهمية على أسس جديدة يكون محورها تشكيل شراكة فعلية بين الطرفين. وجاءت صيغة اعتبار حركة المقاومة الاسلامية «جناحا من اجنحة الاخوان المسلمين» لتدل على فتح المجال للقيادات الجديدة لتتبوأ مكانا قياديا رفيعا في التنظيم الفرع، بدون ان تخسر القيادات التقليدية مكانتها وموقعها داخل التنظيم الام.

أما من ناحية القيادات الجديدة، فقد حققت لها الصيغة الترابطية مرادها. فمكانتها شهدت ارتقاء كبيرا بفعل موقعها داخل «حماس» وبالتحديد على الصعيد المناطقي، بدون ان تضطر للدخول في مواجهة مباشرة مع القيادات التقليدية كان من

الممكن ان تربحها، ولكن بكلفة عالية على جماعة الاخوان المسلمين، التنظيم الذي يحظى منها بالتزام قوي واخلاص شديد.

وثالثا، تمنح العلاقة الارتباطية، وليس الاندماجية، بين «حماس» والاخوان المسلمين مساحة مناسبة لمناورة الجماعة بشكل عام، والقيادات التقليدية بشكل خاص. فعلاقة الارتباط يمكن التنصل من تبعاتها، وحتى فكها، بصورة اسهل بكثير من العلاقة الاندماجية. ومن هذا المنطلق، تستطيع جماعة الاخوان، وعلى رأسها قياداتها التقليدية، ان تحتفظ لنفسها بخط رجعة. فبعد ان تؤدي «حماس» غرضها، وعندما تقتضي الظروف السياسية مستقبلا، تستطيع الجماعة ان تناور وتتحرك اما بلعب ورقة «جناحها» لتحصيل اكبر فائدة لها، او عند الضرورة بمعزل عنه. ويلاحظ في هذا الشأن ان خط الرجعة فيما يتعلق بالحلول السياسية للقضية الفلسطينية محفوظ لجماعة الاخوان عن طريق وجود ميثاق معلن ومحدّد للتنظيم الفرع بهذا الخصوص، وغياب وجود مثيل له للتنظيم الام. وعلى هذا الاساس، تستطيع الجماعة اعتماد ميثاق «جناحها» في الوقت الذي تشاء، والتغاضي عنه، كونه لا يحكمها، في الوقت الذي تشاء. وبذلك يتميز مجال تحركها المستقبلي بمرونة دائمة.

ورابعا، وهو الهدف الاكثر اهمية، استهدفت قيادات جماعة الاخوان بتشكيل حركة المقاومة الاسلامية تقديم الرد «الانتفاضي» الملائم لضمان استمرارية قدرتها على ممارسة الضغط التنافسي على الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة

التحرير الفلسطينية. والتنافس بين الطرفين ليس امرا حديثا، بل يعود في تاريخه الى النصف الثاني من السبعينات، حينما بدأ يبرز لجماعة الاخوان حضور سياسي على الساحة الفلسطينية داخل الارض المحتلة. فمنذ البداية لم تعترف جماعة الاخوان بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني. وارتكز تعليل عدم الاعتراف بأن المنظمة تضّم تحت مظلتها منظمات «الحادية» شيوعية وماركسية، وتتبنى الفكر والمنهج العلماني بدلا من الاسلامي، و تسعى لاقامة دولة علمانية بدلا من الدولة الاسلامية في فلسطين. أما القوى الوطنية فاعتبرت موقف الجماعة خروجا عن الصف الوطني، واعتقدت بأن السبب الحقيقي لعدم الاعتراف يكمن في توجهات الجماعة وارتباطاتها الخارجية، والتي تستهدف كبح التيار الوطني وطمس هويته وهدفه (٤٠). ومن ناحية فعلية، تميزت العلاقة بين الاخوان المسلمين والقوى الوطنية خلال العقد السابق للانتفاضة بكثير من التعارض والسلبية والتشكيك، وشهدت الفترة ذاتها العديد من المواجهات والصدامات الدموية بين الطرفين (٤١).

عندما اندلعت الانتفاضة وبرزت للعيان معالم شمولية وعمق واتساع التفجر الجماهيري، ظهر بوضوح مدى قوة القوى الوطنية داخل الارض المحتلة من جهة، ومستوى عمق الالتزام الوطني لدى فلسطينيي الارض المحتلة من جهة ثانية، ودرجة التأييد الفعلية التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل من جهة ثالثة. وكان البرهان ساطعا وقاطعا في آن واحد.

واكتشفت القيادات الاخوانية امامه عقم اسلوب منافستها السابق للحركة الوطنية الفلسطينية، وعدم جدوى الاستمرار بانتهاجه سبيلا مستقبليا لاحلال نهج جماعتها مكان نهج منظمة التحرير الفلسطينية بقواها الفاعلة داخل ساحة الارض المحتلة. فعدم نجاعة هذا الاسلوب في مرحلة ما قبل الانتفاضة كان دليلا قويا على عدم امكانية نجاحه في خضم انتفاضة شعبية وطنية عارمة. وقد أوضحت الانتفاضة لقيادات الاخوان ان نهجها السابق في التنافس الاحلالي مع القوى الوطنية لم يكن مجديا، ولم يكن يحظى كما اثبت البرهان القاطع بالكثير من التأييد في الاوساط الفلسطينية، بل ترك جماعة الاخوان نفسها في حيرة عند وقوع الواقعة، اذ لم تكن تتمتع عندما اندلعت الانتفاضة بتراث نضالي عريق في مقاومة الاحتلال يمكّنها من دعم موقفها المعارض والمشكك بالتيار الوطني بممارسة عملية مرغوبة ومتوقعة من قبل الجماهير. وكان على هذه القيادات ان تجد لمأزقها السياسي مخرجا يلائم المعطيات المستجّدة ويحافظ على استمرارية دورها بما يكفل لها وللجهات الداعمة والمموّلة ضمان المصالح المشتركة (٤٢).

بالرغم من ان القيادات الاخوانية الجديدة كانت سباقة في استيعاب متطلبات المرحلة الجديدة، وسارعت للتأقلم معها بشكل يوائم بين تحقيق مصالح الجماعة العامة وضمان مصالحها الخاصة، الا ان القيادات التقليدية ما لبثت ان توصلت هي ايضا لقناعة بضرورة اللحاق بالركب واتخاذ خطوة تحفظ لها مكانتها وللجماعة دورها. وجاء تشكيل حركة المقاومة الاسلامية،

والاعلان لاحقا عن الصلة التي تربط بينها وبين الاخوان المسلمين الردّ الذي وجدت فيه القيادات الاخوانية مخرجها الملائم. فمن وجهة نظرها، كانت «حماس» الصيغة الوحيدة المناسبة لمواءمة دورها مع الوضع الجديد، ليس للمحافظة على استمراريته فحسب، وانما لاكسابه صيغة تصعيد ملائمة في ظل تصاعد قوة ونفوذ الحركة الوطنية الفلسطينية بفعل الانتفاضة داخل الارض المحتلة، والذي ادى الى تعزيز واضح في مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الاصعدة.

فمن خلال «حماس» حاولت جماعة الاخوان، وفقا لاحد التحليلات، خلق «صيغة موازية» (٤٣) لمنظمة التحرير الفلسطينية، كي تمنح نفسها من خلال توظيف الاعلان عن تبنيها مقاومة الاحتلال مظهرا ايجابيا كان غائبا عن اسلوب منافستها السابق، وتكتسب بواسطته الشرعية السياسية داخل الساحة الفلسطينية، وتفرض عن طريقه المواقف والمطالب على الحركة الوطنية الفلسطينية في حال عدم تمكنها من الاحلال مكانها. فالاعلان عن تبني جماعة الاخوان لحركة المقاومة الاسلامية يُفقد الحركة الوطنية الفلسطينية، بنظر القيادات الاخوانية، ميزة التفرّد بمقاومة الاحتلال، وينهي حكر منظمة التحرير على القضية الفلسطينية، ويفتح المجال امام الجماعة لممارسة دورها التنافسي - الاحلالي بحرية خالية من اي احراج.

ومن هذا المنطلق يعلن ميثاق «حماس» انه «واذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط باسباب مادية وبشرية واقليمية، فوطنية حركة المقاومة الاسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك

وهو الاهم اسباب ربانية تعطيها روحا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعة في سماء الوطن، الراية الالهية لتربط الارض بالسماء برباط وثيق». وبايماءة ضمنيه لا تخلو من روح المنافسة الاحلالية المبطّنة للحركة الوطنية الفلسطينية يتم الوصول الى بيت القصيد بالتشديد على انه «اذا جاء موسى والقى العصا فقد بطل السحر والساحر» (٤٤).

ولكن الامر لم يقتصر بالقيادات الاخوانية على حصر دورها بالاشارات والتحذيرات المبطنة، بل تعداها لاتخاذ موقف علني مشروط من منظمة التحرير الفلسطينية وقواها الفاعلة داخل الارض المحتلة. فبالنسبة للقوى الوطنية يذكر الميثاق بأن حركة المقاومة الاسلامية «تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي او الغرب الصليبي .... » (٤٥). أما فيما يتعلق بالمنظمة فمع ان الميثاق يصيغ علاقة «حماس» والاخوان المسلمين بها بطريقة توافقية تطمينية، الا ان ذلك لم يحجب الموقف المشروط منها. فبعد اعتبار المنظمة «... من اقرب المقربين الى حركة المقاومة الاسلامية ...»، يؤخذ عليها تبني فكرة العلمانية المناقضة «.... للفكرة الدينية مناقضة تامة...». ثم يعلن الميثاق ان «ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الاسلام كمنهج حياة فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الاعداء. فالى ان يتم ذلك - ونسأل الله ان يكون قريبا - فموقف حركة المقاومة الاسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من ابيه والاخ من اخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه ان

اصابته شوكة، ويشدّ ازره في مواجهة الاعداء ويتمنى له الهداية والرشاد» (٤٦).

ولم يقف الحد على تضمّن الميثاق لموقف الاخوان التقليدي من منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يأخذ عليها تبنيها لمبدأ العلمانية السياسية، بل يبدو ان تشكيل حركة المقاومة الاسلامية، والتشديد على ابراز مغزاها بحضور واضح للعناصر الاخوانية على الساحة الفلسطينية الداخلية، منح قيادات الاخوان الثقة والوسيلة لتصعيد المنافسة الاحلالية للحركة الوطنية الفلسطينية بتبني موقف سياسي جذري ومغاير لموقف القوى الوطنية الرئيسية المعلن بشأن حل القضية الفلسطينية. فبينما تُركّز هذه القوى، كما ينعكس بموقف منظمة التحرير وبالبيانات الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة، على ضرورة انعقاد مؤتمر دولي بالمشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كي يتم التوصل لتسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي تستند اساسا الى الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، يعلن ميثاق «حماس» ان استراتيجية حركة المقاومة الاسلامية تقوم على اعتبار قضية فلسطين «.... قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الاساس...» (٤٧).

ويتمحور هذا الاساس على الاعتقاد بأن «... ارض فلسطين ارض وقف اسلامي على اجيال المسلمين الى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها او بجزء منها او التنازل عنها او عن جزيء منها ... ولا تملك ذلك منظمة او كل المنظمات سواء كانت فلسطينية او

عربية...» (٤٨). ومن هذا الموقف القطعي الحاد، والمعارض بشكل ضمني، ولكن واضح وقوي، للموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ينتقل الميثاق ليحدّد تعارض «... المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الاسلامية، فالتفريط في اي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين...» (٤٩).

وتؤكد «حماس» على مضمون هذا الموقف في بيانها الثامن والعشرين (صدر في ١٩٨٨/٨/١٨)، المرافق لاصدار الميثاق والحامل للعنوان التعبيري «فلسطين اسلامية من البحر الى النهر»، اذ تعلن بأن «اي مفاوضات مع الاعداء تراجع عن القضية وتنازل عن المبدأ واعتراف للقتلة المغتصبين بحق ليس لهم وارض ما ولدوا عليها»، وتذكر ان «فلسطين كاملة غير منقوصة حق للمسلمين عبر الاجيال في الماضي والحاضر والمستقبل وليست للفلسطينيين فقط او للعرب وحدهم ولا يحق لجيل من الفلسطينيين او سواهم ان يتنازل عن هذه الارض المجبولة بدماء الشهداء».

ولاستكمال الموقف الاحراجي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يدعو ميثاق «حماس» بالنتيجة الى ان «ولا حل للقضية الفلسطينية الا بالجهاد، اما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني اكرم من ان يُعبث بمستقبله، وحقه ومصيره...» (٥٠) وللحفاظ على موقعها وتعزيزه مستقبليا، تبدأ القيادات الاخوانية بأخذ زمام المبادرة بتسجيل موقفها امام التاريخ واستثماره أمام

الجماهير. ففي النداء الذي توجهه «حماس» الى المجلس الوطني التاسع عشر (صدر في ١٩٨٨/١١/١٠) تدين «... كل المواقف الداعية لوقف الجهاد والكفاح والداعية الى السلام مع القتلة، او الداعية الى اقرار الكيان اليهودي على اي جزء من ارضنا». وتحذّر «... بأن حساب الاجيال معهم [الداعين] لن يكون هيّنا مهما طال الزمن». ثم يضع النداء اعضاء المجلس الوطني «... امام مسئوليتكم التاريخية من هذه القضية وهذا الشعب الشجاع لتقوموا بواجبكم ... واعلنوها صريحة مدوية، لا للدولة الصهيونية ولو على حبة رمل من فلسطين، لا للصلح مع القتلة، لا للاعتراف بالغاصب، لا للمفاوضات مع المجرمين ... نعم للكفاح المسلح، نعم للانتفاضة، نعم للتضحية مهما غلت ومهما طال الطريق وكبُرت المؤامرات».

وبالانتقال من صعيد تحديد الغايات ورسم السياسات بشكل نظري الى صعيد التطبيق العملي، نجد ان القيادات الاخوانية استطاعت من خلال تشكيل حركة المقاومة الاسلامية وبواسطتها تحقيق العديد من المكاسب الفعلية لجماعة الاخوان المسلمين. ويبرز من هذه المكاسب ثلاثة على غاية من الاهمية الاستراتيجية.

الاول، اعطى تشكيل حركة المقاومة الاسلامية جماعة الاخوان دفعة تنظيمية قوية داخل الارض المحتلة. فالاعلان عن التوجه لمقاومة الاحتلال رفد الاخوان بعناصر ذات توجهات دينية كانت قد احجمت في السابق عن الانضمام للجماعة لما كان عليه موقفها بهذا الشأن. وبالاضافة الى ازدياد العضوية، والتي

يصعب تقدير حجمها الدقيق الآن، ساهم تشكيل «حماس» في الانتشار المنظّم للجماعة في مختلف ارجاء الارض المحتلة، من مدن وقرى ومخيمات. وبالطبع، منحت هذه الدفعة التنظيمية القيادات الاخوانية تعزيزا في المكانة والنفوذ، اذ ازدادت قاعدة هرمها التنظيمي امتدادا، وانتشرت لها اذرع تنفيذية نشطة في مختلف المناطق، وقويت شبكة اتصالها وتواصلها مع جمهور المؤيدين.

وثانيا، كانت عملية تشكيل حركة المقاومة الاسلامية اسهاما رئيسيا في عملية بلورة قيادة مركزية للأخوان على صعيد الارض المحتلة. فكما يبدو ظاهرا، ادى هذا التشكيل الى تقوية اللحمة الداخلية بين القيادات الاخوانية التقليدية والجديدة من جهة، والى تقليص حدة الخلافات بين القيادات المناطقية من جهة أخرى، والى بروز مؤشرات تشير الى تطور علاقة تنسيق تكاملية بين القيادات الاخوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (٥١). وتعتبر مسألة تبلور قيادة مركزية للاخوان تطورا بالغ الاهمية بالقياس مع مرحلة ما قبل الانتفاضة، حين كانت العلاقة بين القطاعات الاخوانية تتم بتنسيق اتسم بالضعف وعدم الانتظام.

وثالثا، فتح تشكيل حركة المقاومة الاسلامية المجال امام جماعة الاخوان لفرض شرعيتها السياسية داخل الحلبة السياسية. فقبل الانتفاضة حاولت الجماعة باستمرار اكتساب الشرعية السياسية داخل الارض المحتلة، ولكن محاولاتها لم تنجح في تحصيل اعتراف جماهيري واسع بشرعية وجودها

السياسي. فقد بقيت لموقفها السلبي من مقاومة الاحتلال، والذي عُزي من قبل قياداتها بضرورة انهاء مرحلة البناء والاستعداد، تعتبر من قبل القوى الوطنية خارجة عن الصف الوطني بما لا يجيز اقامة علاقة تنسيق ميداني او تحالف سياسي معها. وطغى بعدها الديني التزمتي في نظر الكثير من أهل الارض المحتلة على امكانية اعترافهم بشرعيتها السياسية وتقبلهم بوجودها، حتى كقوة معارضة داخل الساحة السياسية الفلسطينية. ولكن اندلاع الانتفاضة خلق متغيرا جديدا استغلته الجماعة في مسألة اكتساب الشرعية السياسية بنجاعة كبيرة، وكان تشكيل «حماس» الوسيلة المستخدمة في فرض هذه الشرعية.

يلاحظ المراقب لتطور مجريات الأمور على الساحة الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة ان القيادات الاخوانية اتبعت الطريقة التدريجية في اكساب «حماس»، ومن خلالها جماعة الاخوان، الشرعية السياسية. ويمكن تعليل اللجوء لهذه الطريقة بأحد تفسيرين، او بكليهما معا. فاما ان تكون الطريقة التدريجية نتاج لما رافق عملية تشكيل «حماس» من تفاعلات داخل جماعة الاخوان المسلمين، وبالتحديد على صعيد قياداتها بالذات، واما لأن ظرف الانتفاضة املى على القيادات الاخوانية ضرورة التروي في اتخاذ خطواتها لضمان انجاح مسعاها. وعلى أية حال، تم التركيز في المرحلة الاولى على ابراز اسم التنظيم الجديد والتأكيد على الاعلان عن سمته المقاومة للاحتلال، بدون ربطه بصلة علاقة مع الاخوان المسلمين. ولهذا الغرض ظهرت البيانات الاولى للتنظيم باسم حركة المقاومة الاسلامية، ثم

اضيف لها لاحقا الاسم الحركي «حماس». واتصفت هذه البيانات بعمومية النفس «الانتفاضي»، دون ان تتضمن برامج فعاليات محددة.

وبعد تثبيت الاسم انتقلت القيادات الاخوانية في المرحلة الثانية لمحاكاة القيادة الوطنية الموحدة، وذلك بهدف الاستفادة من مكانة ونفوذ هذه القيادة لدى الجماهير الفلسطينية داخل الارض المحتلة في تثبيت مكانة «حماس» واثبات وجودها على ساحة الارض المحتلة. فالبرغم من عدم مشاركة «حماس» بالقيادة الوطنية الموحدة، اتبعت القيادات الاخوانية في هذه المرحلة اسلوب اصدار بيانات مواكبة في برامج فعالياتها مع تلك المعلنة من قبل هذه القيادة، وخاصة في مسألة اعلان مواعيد الاضرابات الشاملة.

وعندما جاء الوقت الذي توصلت فيه هذه القيادات للقناعة بأن حركة المقاومة الاسلامية قد ثبّتت مكانتها، قررت الخروج عن طور محاكاة القيادة الموحدة الى طور تثبيت شرعية وجودها السياسي المستقل والمُعارض للتوجهات السياسية لهذه القيادة. وبالاعتماد على اعتقادها بأن القوى الوطنية لن تتمكن من خوض مواجهة جانبية مع «حماس»، لأن ذلك سيحرف الانتفاضة عن مسارها العام ويمنع تحقيق اهدافها، بدأت القيادات الاخوانية بخوض المرحلة الثالثة بالاعلان عن ميثاق «حماس» وموقفها السياسي وعلاقتها بالاخوان المسلمين من ناحية، وتضمين بياناتها برامج فعاليات مستقلة عن برامج القيادة الموحدة، وتشتمل بالتحديد على دعوات منفردة لتنفيذ

الاضرابات الشاملة داخل الارض المحتلة من ناحية ثانية.

تنبهت القيادة الوطنية الموحدة لمغزى تحركات «حماس» في المرحلة الثالثة، وحاولت تطويق الموقف وتقويض هذه التحركات بتضمين بيانها الخامس والعشرين (صدر في ٨٨/٩/٦) اول شجب صريح لحركة المقاومة الاسلامية. فقد تضمن البيان رد القيادة الموحدة على محاولة «حماس» فرض اضراب شامل منفرد في الحادي عشر من آب المنصرم، وأكد «ان محاولات فرض المواقف بالقوة على جماهيرنا ثم الرد على هذه المحاولات بالتصدي والصدام تصب في صالح العدو ومخططاته في ضرب الانتفاضة. وفي هذا الاطار فاننا نشجب الاعتداءات بالحرق والتكسير والتخريب ضد بعض المحلات التجارية وممتلكات المواطنين لعدم الاستجابة لدعوة حماس بالاضراب ...». ولكن البيان ذاته حمل ايضا اعترافا ضمنيا بشرعية وجود «حماس» من خلال دعوتها «... لتعزيز وحدة الموقف وعدم خرق الاجماع والسعي للاسهام في الموقف الوطني العام من خلال مدّ خطوط التنسيق مع اطراف القيادة الوطنية الموحدة وقواها الفاعلة».

لم تُصدر القيادات الاخوانية ردا فوريا على الدعوة، بل دفعت باتجاه استثمار الوضع الفلسطيني الداخلي لمصلحتها. فمن جهة، استمرت بتوظيف انضباط القوى الوطنية واحجامها عن التورط في مواجهات داخلية للدفع باتجاه تحصيل اكبر التزام ممكن بتنفيذ دعوات «حماس» المنفردة للاضراب الشامل. وقد استطاعت عناصر الاخوان، بالفعل، فرض هذا الالتزام داخل معظم مناطق الارض المحتلة في مناسبات لاحقة (٥٢). ومن جهة

اخرى، استُخدمت الخلافات السياسية القائمة بين جبهة الانقاذ الوطني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، وسيلة تدعيم لشرعية وجود «حماس» كقوة معارضة داخل الساحة السياسية الفلسطينية. فبعد تداول شائعات عن امكانية عقد تحالف سياسي بين «حماس» وحركة فتح - الانتفاضة، تم توزيع بيان في الارض المحتلة (صدر في ١٩٨٩/١/٦) يحمل توقيع الجبهة الوطنية المتحدة ويوضح موقفها القاضي بتحرير كل فلسطين، والمعارض للتسوية السلمية التي تتضمن مفاوضة العدو والاعتراف به والداعي «... جميع معارضي التسوية السلمية ان يقفوا صفا واحدا في مواجهة المؤامرات لافشالها وصيانة القضية المركزية قضية فلسطين». ويُعرّف البيان ان «جبهة المعارضة الجديدة تتشكل من ائتلاف يضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وحركة فتح - الانتفاضة، والحزب الشيوعي الثوري، والاتجاهات الاسلامية».

وبغّض النظر ان كان هذا البيان يعكس بالفعل واقعا عمليا، ام انه مجرد مناورة سياسية تستهدف جسّ النبض وممارسة الضغط على منظمة التحرير الفسلطينية وقيادتها الموحدة بالداخل، فان «حماس» استطاعت من خلاله تثبيت موقع لها داخل الصفوف المعارضة لتوجه المنظمة الحالي. وبعد هذا التثبيت المدعّم بالاعلان المستمر عن برامج فعاليات منفردة تشتمل على دعوات للاضراب الشامل باسم «حماس»، عمدت القيادات الاخوانية الى تضمين بيان «حماس» الخامس والثلاثين (صدر في ١٩٨٩/١/٣٠) الرد على دعوة التنسيق التي طالبتها بها

القيادة الوطنية الموحدة سابقا. فقد اختُتم البيان بتوجيه نداء الى «... من يطالبون حركة حماس بالتنسيق فاننا منذ البداية ولا تزال قلوبنا مفتوحة للتعاون مع جميع العاملين لتحرير فلسطين كل فلسطين من دنس الغاصبين والله على ذلك قدير».

وبالمجمل، يمكن القول ان القيادات الاخوانية قطعت خلال الانتفاضة وبواسطة «حماس» شوطا كبيرا في طريق فرض شرعية وجودها السياسي داخل الارض المحتلة. ولكن يجب الانتباه الى ان فرض شرعية الوجود لا يعني بالضرورة تصاعد التأييد الجماهيري لجماعة الاخوان على حساب التأييد الذي تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية في داخل الوطن المحتل. فكما استطاعت القيادات الاخوانية تعزيز البنية التنظيمية لجماعتها خلال الانتفاضة، فان القوى الوطنية تمكنت بفعل التجربة الانتفاضية ايضا من توسيع قواعد بناها التنظيمية واكتساب المزيد من الالتفاف الجماهيري حولها. وبالرغم من انه من الصعب جدا ان يتم خلال المرحلة الحالية تحديد مدى التحولات التي طرأت على ميزان القوة النسبية للقوى السياسية داخل الارض المحتلة، الا ان جميع المؤشرات الملموسة من الواقع المعاش تُظهر بأنها لم تكن بأي حال من الاحوال جذرية النتائج. فمنظمة التحرير الفلسطينية، بقيادتها وبرنامجها السياسي المعتمد من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، لا زالت تتمتع بتأييد ودعم الغالبية العظمى من فلسطينيي الارض المحتلة.

الهوامش

(١) كان حادث السير الذي وقع في قطاع غزة في ١٩٨٧/١٢/٩، وأدى الى مقتل اربعة وجرح سبعة من الفلسطينيين على يد سائق شاحنة اسرائيلي، وهو الحادث الذي اعتُبر في الاوساط الفلسطينية حادثا متعمدا على خلفية مقتل اسرائيلي في غزة في ١٩٨٧/٩/٦، هو الفتيل المباشر لاندلاع الانتفاضة. ولكن يجب الانتباه الى ان التفجّر الجماهيري في القطاع جاء ايضا على خلفية المواجهات والتطورات التي وقعت فيه في اعقاب تمكّن ستة افراد من تنظيم الجهاد الاسلامي من الهروب من المعتقل في ١٩٨٧/٥/١٨ من ناحية، وفي خضم زخم عملية الطائرات الشراعية التي نفذها المقاتلون الفلسطينيون ضد معسكر اسرائيلي للناحال في ١٩٨٧/١١/٢٥.

(٢) حمل هذا البيان رقم «٢» ضمن سلسلة بيانات القيادة الوطنية الموحدة. أما البيان رقم «١» فصدر بتاريخ ١٩٨٨/١/٨، وكان يحمل توقيع «القوى الفلسطينية الوطنية».

(٣) ضمت تشكيلة القيادة الموحدة كلا من حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، اضافة لفتح مجال التنسيق والاسهام امام بعض القوى الوطنية الاصغر حجما. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان مشاركة الحزب الشيوعي الفلسطيني في القيادة الموحدة كانت في البداية فاترة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى ان الحزب رأى في القيادة الموحدة حينئذ جهازا بيروقراطيا يتلقى التعليمات من الخارج، الامر الذي يُقلص من قدره الحزب على توجيه القرار من الداخل، ويعيد للأذهان امكانية تكرار تجربته في الجبهة الوطنية. ولكن تطور الانتفاضة أدى فيما بعد للمشاركة الفعالة للحزب بهذه القيادة.

(٤) قامت القيادة الموحدة في البداية باصدار البيانات في فترات متقاربة زمنيا. ولكن ملاحقة السلطة الاحتلالية، اضافة للصعوبات اللوجستية التي واجهت اصدار البيانات وتوزيعها، أدت في ضوء تأكد القيادة من استمرارية الانتفاضة الى تقليص عملية الاصدار، وذلك بتضمين ما يصدر منها برامج فعاليات نضالية ممتدة على فترات زمنية اطول. وبهذه الطريقة أصبحت القيادة توزع بالمعدل بيانين كل شهر.

(٥) تم بناء على دعوة القيادة الوطنية الموحدة تشكيل العديد من اللجان الشعبية المتنوعة كلجان الاحياء والتجار والصحة والتعليم والاغاثة لتكون سندا تنفيذيا وتعبويا مناطقيا يغلغل التركيبة الهيكلية للقيادة بين الجماهير. ويُلاحَظ ان الفصائل كانت سباقة، وبالطبع مؤهلة ومهيأة، في تكوين هذه اللجان التي تشكلت غالبيتها العظمى من كوادرها التنظيمية ومؤيديها من النشطاء السياسيين. كما ويلاحظ ان تركيبة هذه اللجان تراوحت، وفقا لدرجة التعاون الفصائلي المناطقي وهدف التشكيل، ما بين البنية الموحدة والتنظيم الفصائلي.

(٦) يُعزى ظهور اكثر من طبعة من بيان القيادة الموحدة أما لضرورات امنية واما لتباينات في المواقف السياسية للفصائل الوطنية حول قضية محددة لم يتم حسم القرار بشأنها. وقد صدرت طبعات متباينة، على سبيل المثال، من البيان العاشر والسابع عشر والتاسع والعشرين. ولكن القيادة كانت سرعان ما تقوم بتطويق اثر التباينات في البيان التالي للبيان المتباين الطبعات.

(٧) يبرز بهذا الخصوص البيانات التي وزعتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين داخل الارض المحتلة في اعقاب الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي ضمنتها بيان وتفسير موقفها الرافض لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، ومن ثم مواقفها اللاحقة فيما يخص التحركات السياسية الفلسطينية.

(٨) يُلاحَظ اختلاف في شكل علاقة القيادات التنظيمية مع الجماهير بين نموذج القيادة الوطنية الموحدة من جهة، ونموذجي الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني من جهة ثانية. ففي حين ان العلاقة كانت بالغالب عبر شخصيات مرتبطة بالتنظيمات في نموذجي الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني، فانها اتخذت طابعا مباشرا من خلال البيانات التي تصدرها القيادة الموحدة.

(٩) داوود كتـــاب، «سر نجاح القيادة الموحدة للانتفاضة»، اليوم السابع، ٢٢٦ (٥ ايلول ١٩٨٨)، ص ٢٤.

(١٠) منعا لبروز اي التباس بوجود ازدواجية في القيادة الفلسطينية بين القيادة الوطنية الموحدة بالداخل وقيادة منظمة التحرير بالخارج، وبالرغم من أنّ اول بيانين حملا التزاما صريحا وثابتا بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، عمدت القيادة الموحدة منذ بيانها الثالث فصاعدا

الى توقيع البيانات باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

(١١) يبرز في هذا الشأن ما دار من نقاشات حول امكانية اغلاق المتاجر بصورة دائمة، او منع العمال العرب قطعيا من العمل داخل اسرائيل، او اعلان العصيان المدني الكامل. راجع: اندرو ريجبي، الانتفاضة: الابعاد الاقتصادية (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٨).

(١٢) استنادا للاجوبة التي تلقيتها عند سؤالي عن هذا الموضوع العديد من عامة فلسطينيي الارض المحتلة.

(١٣) يُلاحَظ ان القيادة الوطنية الموحدة ليس لها، كهيئة، اتصال مباشر مع القيادة بالخارج، وانما يتم الاتصال والتنسيق بين الطرفين عبر قنوات اتصال الفصائل التي تشكّل القيادة الموحدة.

(١٤) يجب الانتباه الى وجود تفاوت بين الفصائل فيما يتعلق بهذه المسألة، وذلك تبعا لحجمها التنظيمي وقوة الضربة التي تعرضت لها حتى الآن من قبل السلطة الاحتلالية.

(١٥) ر.م.، «هدم اسرائيلي وبناء فلسطيني»، شؤون فلسطينية، ١٨٦ (ايلول ١٩٨٨)، ص١٢١-١٣٦.

(١٦) تم منذ بدء الانتفاضة حتى تاريخ ١٩٨٩/٢/١ طرد ٤٨ فلسطينيا من الارض المحتلة، ولا زالت اجراءات الطرد مستمرة بحق ١٣ فلسطينيا يقبعون الآن داخل المعتقلات الاسرائيلية.

(١٧) تُعتَبر القيادات في مناطق غزة وشمال الضفة الغربية (جنين وطولكرم وقلقيلية، والى درجة أقل نابلس) امثلة واضحة على ذلك.

(١٨) من الامثلة الواضحة على ذلك محاولة السيد حنا السنيورة الانضمام للانتفاضة بعد عودته من زيارة للخارج بالدعوة لمقاطعة السجائر الاسرائيلية.

(١٩) عُقد في الفندق الوطني بالقدس مؤتمر صحفي في ١٩٨٨/١/١٤ لبعض «الشخصيات العامة». وبعد ان تمّت قراءة بيان معدّ سلفا ويتضمن ١٤ مطلبا،

لاحظ الجمهور ان المشاركين في المؤتمر الصحفي لم يتمكنوا من تقديم اجابات شافية على اسئلة الصحفيين، اما لعدم توفر المعلومات الدقيقة لديهم، واما لأنهم تحاشوا «التورط» باجابات قد تستخدمها السلطة المحتلة ضدهم. وعلى اي حال، فان دور «الموصل» وليس «المشارك» الذي تبنته هذه الشخصيات في ذلك المؤتمر عكس بشكل واقعي ومعبّر حدود اسهامها.

(٢٠) التزمت «الشخصيات العامة» بموقف قيادة المنظمة بالخارج والقيادة الموحدة بالداخل، والقاضي بمقاطعة الوزير شولتز في زياراته للقدس، وبالفعل، لم يتمكن الوزير من لقاء هذه الشخصيات خلال زياراته الثلاث التي قام بها للقدس خلال عام ١٩٨٨،مما اضطّره لمخاطبة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال عبر شاشة التلفزيون الاسرائيلي. ومن الجدير ذكره في هذا السياق ان عدم موافقة شولتز اصدار تأشيرة دخول للولايات المتحدة للسيد ياسر عرفات ليتمكن من القاء خطابه امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والذي كان من المتوقع ان يتم في اواخر تشرين الثاني من ذلك العام، يمكن ان تفسر، ولو جزئيا، كرد فعل على ما شعر به الوزير من مهانة لعدم تمكنه من مقابلة الشخصيات الفلسطينية في القدس، وهو الامر الذي عزاه الى الموقف المعارض الذي اخذته قيادة المنظمة بشأن ذلك. وقد وجد شولتز فرصته للثأر عندما طلب بأن يقوم السيد عرفات باتّباع الاجراءات العادية للحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة، ثم قام برفض الطلب بعد ان تم تقديمه في تونس. ولكن شولتز اخطأ في حساباته ولم تؤد تلك الواقعة الى اهانة السيد عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني. بل على العكس، أدت الى ازدياد التأييد الدولي الذي ترجم نفسه بانتقال الجمعية العمومية لمقر الامم المتحدة في جنيف للاستماع لخطاب السيد عرفات.

(٢١) تتمثل وجهة النظر هذه بما نشرته «اليوم السابع» للدكتور سري نسيبة. راجع: سري نسيبة، «دعوة الى نقاش حول مراحل الانتفاضة وأفاقها»، اليوم السابع (١ آب ١٩٨٨)، ص ١٨-١٩.

(٢٢) اثار تضمّن الوثيقة لقائمة مقترحة من الاسماء المرشحة للانضمام للمجلس الوطني الفلسطيني من داخل الارض المحتلة (حوالي ١٥٠ اسما) جدلا وقلقا في الصفوف الفلسطينية داخل الارض المحتلة. السبب الرئيسي في ذلك ان القائمة لم تعكس بنظر العديدين تمثيلا حقيقيا لفلسطينيي الارض المحتلة من جوانب عدة، وتضمنت اسماء لشخصيات تقليدية كان العديد يظن أن الانتفاضة أدت الى انهاء دورها وابراز قيادات اكثر استحقاقا منها.

(٢٣) اصبحت تُتَداول اسماء بعض هذه الشخصيات لعضوية الحكومة المؤقتة. وقد أورد التلفزيون الاسرائيلي، على سبيل المثال، في نشرته الاخبارية باللغة العربية في ١٩٨٩/١/١٥ ان هذه الحكومة ستضم السادة الياس فريج، حنا سنيورة، فايز ابو رحمة، رضوان ابو عياش، سري نسيبة، وصائب عريقات الذي نفى لاحقا علاقته بذلك الخبر.

(٢٤) ليلى جليلي، «زمن المثقفين»، هأرتس (٨٨/٢/٩)، ترجمة، المصدر، القدس (١٩٨٨/١٢/١١).

(٢٥) علي الجرباوي، «فك الارتباط بين الوسائل التكتيكية والغايات الاستراتيجية»، ص ١٧.

(٢٦) يجب الانتباه الى ان فترة الازدهار التي شهدتها هذه الشخصيات لم تترافق باكتسابها شرعية الوجود السياسي بين فلسطينيي الارض المحتلة. بل جاء هذا الازدهار نتيجة الضرورة التي حكمت العلاقة التي تربط فلسطينيي الارض المحتلة بالاردن.

(٢٧) شعار «تحسين ظروف المعيشة» كان أمريكيا بالأصل، اذ اعتقدت الادارة الامريكية، تحت تأثير الخلفية الاقتصادية لجورج شولتز، ان تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين تحت الاحتلال قد تدفع بهم للانضمام لعجلة التسوية السلمية على الطريقة الامريكية.

(٢٨) يوسي ملمن ودان رفيف، التعاون العدائي: العلاقات السرية بين اسرائيل والاردن، ترجمة مصطفى كبها (الناصرة: مكتبة القبس، ١٩٨٨)، الفصل الخامس عشر، ص٢٤١ـ٢٥٦.

(٢٩) يُلاحظ ان الاعلان عن اطلاق خطة التنمية جاء قبيل انتهاء فترة الدعم العربي للاردن، والتي حددها مؤتمر القمة العربي في بغداد بعشرة سنوات. وكانت الخطة وسيلة لتوفير دعم جديد للاردن. ولكن هذه الخطة واجهت صعوبات منذ البداية، اذ لم تتلق عمان من المصادر التي طرقت ابوابها سوى الكثير من الوعود والقليل من الدعم الفعلي.

(٣٠) Liza Taraki, "The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising," Middle East Report (January-February 1989), p. 32.

(٣١) يسود الاعتقاد بأن «سرايا الجهاد» تُشكّل الجناح العسكري لتنظيم «الجهاد الاسلامي». واذا صحّ الاعتقاد يكون للفصل الذي تضمنه البيان بين الطرفين اسباب تكتيكية.

(٣٢) Michal Sela, "Islamic Terror", Koteret Rashit (21 October 1987).

(٣٣) قامت السلطة الاحتلالية بطرد الدكتور فتحي عبد العزيز الشقاقي والشيخ المحاضر عبد العزيز عودة من قطاع غزة الى خارج البلاد. ويسود الاعتقاد انهما من ابرز القيادات المؤسسة لتنظيم الجهاد الاسلامي. راجع:

زياد ابو عمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي»، ص٢٢ـ٢٥.

Pekhess,"The Iranian Impact of The Islamic Jihad Movement in the Gaza Strip," p.2.

(٣٤) Taraki, "The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising," p.32.

(٣٥) خلال مظاهرة طلابية جرت في جامعة بيرزيت في ١٩٨٦/١٢/٤، واشترك بها طلبة الكتلة الاسلامية في الجامعة، قتل الجيش الاسرائيلي طالبين، وقد نعتهما الكتلة الاسلامية على اساس انهما من عناصرها.

(٣٦) ميثاق حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، المادة الثانية بعنوان «صلة حركة المقاومة الاسلامية بجماعة الاخوان المسلمين»، ص ٥. التشديد في الفقرة المقتبسة هو لكاتب هذه الدراسة. وسيتم اختصار الاشارات لميثاق حماس لاحقا باستخدام تعبير الميثاق.

(٣٧) الميثاق، ص٩.

(٣٨) Taraki, "The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising," p.30.

(٣٩) الميثاق، ص٣ـ٤.

(٤٠) مهند عبد الحميد، «حركة حماس في الارض المحتلة: من "الجهاد" المؤجل الى التخريب المنظم»، الراية، ٦٧ (١٩٨٨/١٢/٢)، ص٧، ١٣.

(٤١) للامثلة راجع: زياد ابوعمرو، «الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي» ص ٩ـ١١.

(٤٢) مع انها قد تكون محض مصادفة، الا انه يُلاحظ ان منافسة «حماس» للقيادة الوطنية الموحدة داخل الارض المحتلة احتدمت بعد قرار الأردن «فك الارتباط» مع الضفة الغربية المحتلة.

(٤٣) التعبير لمهند عبد الحميد، «حركة حماس في الارض المحتلة: من "الجهاد" المؤجل الى التخريب المنظم»، ص٧.

(٤٤) الميثاق، ص١٣.

(٤٥) الميثاق، ص٢٧.

(٤٦) الميثاق، ص٢٩ـ٣٠.

(٤٧) الميثاق، ص١٧.

(٤٨) الميثاق، ص١١.

(٤٩) الميثاق، ص١٤.

(٥٠) الميثاق، ص١٤ـ١٥.

(٥١) كانت بيانات «حماس» في البداية تُوزّع في قطاع غزة، ثم تُلحق بتوزيع غير منسق في مناطق الضفة الغربية. ولكن الوضع اختلف فيما بعد، مما يعكس تطورا بنيويا وتنسيقا قياديا افضل داخل «حماس» حيث اصبحت البيانات تُوزّع

بنفس الفترة في كافة المناطق.

(٥٢) يضرب على سبيل المثال نجاح اضرابات «حماس» بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ و ١٩٨٩/٢/٢٢. يجب الانتباه الى ان الالتزام بالاضراب الشامل المنفرد الذي تدعو له «حماس» لا يشكل بالضرورة مقياسا حقيقيا لمدى التأييد الذي يحظى به برنامجها السياسي داخل الارض المحتلة. والسبب الاساسي في ذلك يعود الى ان الالتزام بالاضراب المنفرد قد يكون نتيجة لمحاولة الكثير من المواطنين تجنيب انفسهم التعرض لمواجهات صدامية يستطيعون تلافيها.



الفصـــل الثالـــث

مرحلــة دقيقــة

بعد أن اعادت انتفاضة فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة للقضية الفلسطينية مركزية البروز على الساحة العالمية، وبعد أن اصبحت مظاهرها حدثا يوميا متكررا داخل الارض المحتلة يثبت فشل جميع اجراءات ومحاولات السلطة الاحتلالية الاسرائيلية للقضاء عليها، وفي ظل اجواء الوفاق الدولي الناجم عن تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين، والتوجه الدولي العام نحو تخفيف بؤر التوتر وايجاد حلول للنزاعات الاقليمية، انتقل التركيز داخل مختلف الاوساط السياسية المعنية بصراع الشرق الاوسط من البحث في امكانية التوصل الى حل للقضية الفلسطينية الى البحث في ماهية الحل المرتقب. فالانتفاضة الفلسطينية اكّدت للعالم عقم استمرارية التغاضي عن معالجة لبّ الصراع العربي - الاسرائيلي، والمتمثّل بقضية الحقوق السياسية الشرعية للشعب الفلسطيني. وابتدأت المساعي والتحركات السياسية تشق مجراها بفعل الانتفاضة وتتكثف في مختلف الاوساط وعلى جميع الاصعدة. وأخذت المواقف السياسية لاطراف الصراع من آفاق التسوية السياسية بالتبلور التدريجي، وخاصة مواقف الطرفين

الرئيسيين، منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.

فعلى الصعيد الفلسطيني، أدّت شمولية وقوة واستمرارية الانتفاضة بالرغم من حدة وسائل القمع الاسرائيلية المستخدمة لاخمادها، وبروز مظاهر واشكال هذا القمع في وسائل الاعلام العالمية بكثافة، الى ازدياد تفهم وتعاطف الرأي العام العالمي وتعاظم التأييد الدولي لقضية الشعب الفلسطيني. ففي سياق مجرى الانتفاضة ازداذت نسبة المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني في استطلاعات الرأي العام المتعاقبة في الدول الغربية المؤيدة تقليديا لاسرائيل، واعلنت الغالبية العظمى من حكومات العالم تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واصدرت المحافل والتجمعات الدولية المختلفة قرارات واعلانات بتأييد الحقوق الفلسطينية وادانة ممارسات القمع الاسرائيلية الموجهة ضد فلسطينيي الضفة والقطاع. ونتيجة لهذه التطورات المتتابعة اصبحت الاوساط السياسية الغربية، وهي صاحبة تأثير كبير على مجرى الصراع وفي تسويته السياسية، اذ عليها تعتمد اسرائيل في الحصول على الدعم المادي والمعنوي، اكثر انفتاحا وتقبلا لوجهة النظر الفلسطينية، وأقل انبهارا وتأثرا بالدعاية الصهيونية في ضوء الممارسات القمعية لسلطة الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة. واصبح امام منظمة التحرير الفلسطينية فرصة ومنفذا لاختراق الغرب اعلاميا وديبلوماسيا، ولكن ضمن مبادرة تبرهن ايضا على الاستعداد الفلسطيني للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للصراع مع اسرائيل. وبالوصول فلسطينيا الى مرحلة شنّ المبادرة السياسية عاد مركز

الثقل وانتقل من داخل الارض المحتلة، حيث الانتفاضة مستمرة، الى الخارج حيث توجد القيادة التمثيلية والهيئة التشريعية للشعب الفلسطيني بأكمله.

منحت الانتفاضة، بقوتها وشموليتها واستمراريتها وبما حققته من دعم وتأييد على الصعيد العالمي للقضية الفلسطينية، الشعب الفلسطيني بشكل عام، ومنظمة التحرير الفلسطينية تحديدا، مصدر قوة وقدرة على التحرك باتجاه بلورة الاسس الفلسطينية لتحقيق التسوية السياسية الشاملة للصراع مع اسرائيل. وبدعم كبير من داخل الارض المحتلة لمبدأ التوصل لتسوية سياسية للصراع تُنهي الاحتلال وتُؤمّن للشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة ليتخّذ قرارات مصيرية. فقد أعلن المجلس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في اطار القبول بالقرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٧، وقبل بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بعد ربطهما بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كأساس للتسوية السياسية في المنطقة (١). وشدّد المجلس على ضرورة عقد مؤتمر دولي تحضره، بالاضافة للدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، جميع اطراف الصراع على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. واعقب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، السيد ياسر عرفات، تلك القرارات بالاعلان عن مبادرة سلام فلسطينية في الخطاب الذي القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة، والتي انعقدت خصيصا للاستماع له في جنيف. وبعد الايضاحات التي قدمها السيد

عرفات في المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل مغادرته جنيف، قامت الادارة الامريكية في الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩٨٨ بالاعلان عن قرارها بدء الحوار الرسمي مع المنظمة، وهو القرار الذي فتح الباب على مصراعيه امام بدء وتكثيف اتصالات المنظمة الرسمية مع العديد من الدول الغربية ايضا. وبذلك تكون الانتفاضة قد أثمرت من النتائج السياسية في غضون عام على اندلاعها اعلان قيام الدولة الفلسطينية، واطلاق مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات اعلى هيئة تشريعية للشعب الفلسطيني، وتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية دوليا، وتوفير فرصة فلسطينية حقيقية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الاسرائيلي، فقد باغت اندلاع الانتفاضة غالبية الاوساط السياسية الاسرائيلية، وفاجأتهم قوتها وشموليتها واستمراريتها. فقد كانت هذه الاوساط على الاعتقاد بأن اسرائيل استطاعت خلال العشرين عاما السابقة لاندلاع الانتفاضة الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتحييد الغالبية العظمى من اهلها الفلسطينيين. ولم يكن يخطر ببال معظم الاسرائيليين ان «سكان المناطق سيجرأون على تحدي السلطة العسكرية المطبقة عليهم» بانتفاضة شعبية عارمة ومستمرة.

ووقعت الانتفاضة، وكان أول ما تبادر للذهنية الاحتلالية امكانية اخمادها السريع بالوسائل القمعية. وقد قدّم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مطلع الانتفاضة وعدا قاطعا

للاسرائيليين بسرعة القضاء عليها، ولكن تبيّن له بعد استخدام الجيش وسائل مختلفة في محاولات متعاقبة عدم القدرة على الوفاء بوعده (٢). أما شمعون بيرس، وكان وزيرا للخارجية الاسرائيلية انذاك، فكان اكثر ادراكا لطبيعة الانتفاضة ودوافعها المحرّكة، واستوعب بسرعة كبيرة ان السبيل الوحيد لمعالجتها يكمن في ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، وللصراع العربي - الاسرائيلي من خلالها. وبما أنه لم يكن على استعداد لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية السياسية، بل كان يستهدف تقويض مكانتها التمثيلية، فقد اختار الرهان في البحث عن وصفة الحل المقبول اسرائيليا على «الخيار الاردني». ولكن التعقيدات المكبّلة لحكومة «الوحدة الوطنية» في اسرائيل، وخاصة المعارضة الليكودية لانعقاد المؤتمر الدولي للتسوية السياسية، ولو بصورة افتتاحية، بالاضافة الى استمرار الانتفاضة بقوة داخل الارض المحتلة، حالت دون أن يُثمر بيرس في مسعاه. وكان على الاوساط الاسرائيلية انتظار موعد الانتخابات التشريعية للكنيست في مطلع تشرين الثاني لعام ١٩٨٨ لتقرير الوجهة الاسرائيلية في حكومة جديدة.

ولكن في الاثناء، كانت الانتفاضة مستمرة، تُلحق الضرر باسرائيل اقتصاديا واعلاميا، وتؤثر سلبيا على نظرة العالم لها، وتزيد من عزلتها في الاوساط والمحافل الدولية. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية بالمقابل، تقوم بشنّ حملة ديبلوماسية واعلامية مكثفة على الصعيد الدولي لشرح مجريات الانتفاضة، وتوضيح ابعادها، وايضاح الوسائل القمعية التي تستخدمها

اسرائيل بهدف القضاء عليها. وكانت المنظمة تحقق من خلال هذه الحملة المزيد من التأييد والدعم لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل احقاق حقوقه السياسية الشرعية.

وجرت الانتخابات الاسرائيلية، ولم تحسم الوضع السياسي داخل اسرائيل لأي من الكتلتين الرئيسيتين المتنافستين. وجاءت النتيجة تقريبا متساوية بين الليكود والمعراخ، وكان لا بد لكل منهما من البحث عن صيغة ائتلافية لتشكيل الحكومة الجديدة (٣). وبينما كانت الاوساط الحزبية منهمكة في المباحثات بشأن تشكيل هذه الحكومة، كان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة يقّر قرارات تاريخية. وعندما توصل الليكود والمعراخ لاتفاق بخصوص تشكيل حكومة ائتلافية موسعة، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أطلقت مبادرتها وكثّفت من حملتها السياسية والديبلوماسية والاعلامية.

وجاء القرار الامريكي بفتح الحوار الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية صدمة كبيرة لاسرائيل. فبالرغم من كل التطمينات والضمانات الامريكية، جاء القرار ليتوّج - ولو بصورة مرحلية - عزلة اسرائيل الدولية، ويكسر حكر الضغوط الاسرائيلية والصهيونية على الحكومة الامريكية، ويفتح للمنظمة مجال التحرك السياسي الرسمي في الدول الغربية. وبالقرار، خسرت اسرائيل أهم احتكار لها منذ قيامها.

فرضت سلسلة المستجدات الناجمة عن الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على اسرائيل ضرورة القيام بتحرك مضاد لاستيعاب ما خلّفته عليها من نتائج وآثار. وكانت

قد بدأت تنمو قناعة داخل الاوساط الاسرائيلية، عكستها استطلاعات الرأي العام وتصريحات رسمية عديدة كان أهمها لوزير الدفاع اسحق رابين ورئيس اركان الجيش دان شمرون، أن التحرك الوحيد لانهاء الانتفاضة والحدّ من آثارها السلبية على اسرائيل يكمن في التوصل الى حلّ سياسي للقضية الفلسطينية (٤). ولكن التحرك السياسي لاسرائيل كان قد بات محكوما بمعطيات جديدة. أولها، أن الوضع داخل الارض المحتلة، وباعتراف العديد من الخبراء والمحللين الاسرائيليين، لن يعود الى سابق عهد الانتفاضة مهما استُخدم من قمع ضد المواطنين الفلسطينيين (٥). فقد اكتشف أهل الأرض المحتلة قوتهم، ولمسوا ما استطاعوا تحقيقه لقضية شعبهم، ومورس كل ما يمكن ان يمارس ضدهم، وما زال دافع الخلاص من نير الاحتلال متأججا في نفوسهم. وبالطبع، فان لاستمرار الانتفاضة في الارض المحتلة تبعيات ثقيلة على اسرائيل من جوانب عديدة، لخصّها شمعون بيرس منذ اشهر عديدة بجملة معبّرة قال فيها «تغيّرت الظروف وصرنا ندافع عن المناطق المحتلة ولا تدافع عنا» (٦).

وثانيها، ان منظمة التحرير الفلسطينية قامت باتخاذ قرارات هامة لدفع عملية التسوية السياسية في المنطقة. وقد أدت هذه القرارات الى تعزّز مكانتها على الساحة الدولية، وخاصة في الدول الغربية المؤيدة تقليديا لاسرائيل. وبدأت تظهر علامات واضحة من هذه الدول تشير الى عدم بقاء اسباب تبرّر استبعاد المنظمة من عملية التسوية السلمية. وتعزّز هذا التوجه بتنامي الموقف المؤيد للتفاوض مع المنظمة في الاوساط الاسرائيلية، وتزايد عقد

اللقاءات في الخارج بين العديد من الاسرائيليين، ومن ضمنهم اعضاء كنيست، ومسؤولين فلسطينيين. وقد أدت القرارات التي اتخذتها المنظمة والمبادرة السياسية التي اطلقتها الى احراج العديد من الساسة الاسرائيليين. فقد افرغت محتوى المناورة التي كان يقوم بها هؤلاء عند اعلانهم عن الاستعداد للتفاوض مع المنظمة في حالة اتخاذها قرارات معينة، مراهنين بأنها ستحجم عن ذلك. فعندما اتخّذ الفلسطينيون هذه القرارات، ظهر مصدر الاحجام (٧). وأصبح واضحا أن الاسرائيليين فقدوا مادة المزايدة على المنظمة أمام الرأي العام العالمي، وأصبحت اسرائيل تتعرض لضغوط جادة لبلورة مشروع تسوية سياسية متكامل وشامل (٨).

وثالثها، ان اسرائيل فقدت زمام المبادرة السياسية والاعلامية والديبلوماسية، وخسرت الكثير من التأييد التقليدي لموقفها، وتزايدت عزلتها الدولية. فاستمرار الانتفاضة الفلسطينية لفترة طويلة فتّح عيون العالم على وسائل القمع والاضطهاد التي تستخدمها اسرائيل بمنهجية في الارض المحتلة. وبالرغم من تبرّم العديد من المسؤولين الاسرائيليين من وسائل الاعلام والصحافة العالمية، واستخدام العديد من الوسائل والطرق للحدّ من النقل الاعلامي لوقائع ومجريات الانتفاضة، الا ان اسرائيل التي تحرص على توظيف شعار «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط» في دعايتها الموجهة بالتحديد للرأي العام الغربي، لم تتمكن من حجب ما يدور في الارض المحتلة من احداث (٩). ودخلت تضحيات ومعاناة وتطلعات الشعب الفلسطيني بيوت

العالم صورا وكلمات، محدثة تأثيرا وتغييرا في النظرة التقليدية عن كل من الفلسطينيين واسرائيل. وبعد ان اتخذّت منظمة التحرير الفلسطينية قراراتها الاخيرة لدفع مسيرة التسوية السياسية في المنطقة، لم يعد بامكان اسرائيل ان تعلّل للعالم تشدّد موقفها وحدة اجراءاتها بتصلب الموقف العربي عموما، والفلسطيني على وجه التحديد. فقد ابرزت التطورات السياسية داخل الساحة الفلسطينية والعربية ان مصدر التعنّت والتعصب يكمن في اسرائيل. واصبحت الضغوط المباشرة وغير المباشرة تنهال عليها، حتى من داخل معسكر حلفائها (١٠). وبعد اتضاح الصورة، لم يعد بمقدور اسرائيل انْ تقوم، كالسابق، بالاعتماد على حجج تقليدية مريحة لتبرير استمرارية احتلالها للارض العربية وانكارها على الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية. بل أصبح يُتّطلب منها عدم اضاعة الفرصة وتقديم ردود ايجابية على القرارات والخطوات الفلسطينية والعربية.

ولكن في غياب توجه واضح ومحدد من مسيرة التسوية السياسية داخل المجتمع الاسرائيلي من جهة، وفي خضم التباينات في مواقف الاطراف السياسية الاسرائيلية المختلفة من مسألة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية، وفي ظل ضرورة تحديد التحرك السياسي الاسرائيلي في اطار معادلة تفاهم بين المواقف المتباينة للمعراخ والليكود ضمن ما تمليه مقتضيات الخطوط العريضة للحكومة الائتلافية الحالية من جهة ثالثة، وبوجود توقُّع اسرائيلي بتحصيل تنازلات فلسطينية عن طريق المماطلة بالتحرك السياسي من جهة رابعة، احجمت

الحكومة الاسرائيلية حتى الآن عن التقدم بمبادرة تسوية مبلورة، تتضمن تنازلات ذات قيمة تتناسب وتطورات الوضع السياسي في المنطقة. وعوضا عن ذلك، قامت اسرائيل منذ اواخر عام ١٩٨٨ باتبّاع اسلوب تنفيسي يستهدف تخفيف حدة الضغوط التي تواجهها على صعد مختلفة من ناحية، وأخذُ زمام المبادرة لاعادة تثبيت الموقف الاسرائيلي التقليدي في مواجهة التحرك الفلسطيني المكثّف من ناحية اخرى.

فعلى الصعيد العملي، كثّفت اسرائيل نشاطها في المناطق المحتلة لتخفيف حدّة الانتفاضة، ان لم يكن بالامكان القضاء عليها نهائيا. واتسّم هذا النشاط المتجدّد بطبيعة مركبّة حاولت اسرائيل من خلالها المزج بين عناصر سياستي «القبضة الحديدية» و«العصا والجزرة». فمع العناصر النشطة في مجرى الانتفاضة كثّفت السلطة الاحتلالية من استخدامها لسياسة «القبضة الحديدية» بالاعلان عن السماح للجنود بحرية اوسع في استخدام السلاح، واصدار احكام سجن طويلة على المتهمين بالمشاركة بالاحداث، وفرض غرامات مالية مرتفعة على اولياء الأمور، وتكثيف عملية نسف واغلاق البيوت. واصاب «القيادات التنظيمية» في هذا الاطار حملة اعتقالات واسعة (١١).

وفيما يتعلّق بسياسة «العصا والجزرة»، فقد استُخدمت مع عموم الفلسطينيين في الارض المحتلة. أما «العصا» فاستُعملت وسيلة لكسر شوكة التأييد العام للانتفاضة داخل الارض المحتلة وتضجير الناس منها. ووظُفّت لتحقيق هذا الهدف ضغوطات اقتصادية وتعقيدات في مجرى الحياة اليومية للمواطنين.

وتمثلت الضغوطات الاقتصادية بتقليص امكانية ادخال الاموال من الخارج، وتصعيد حملة جمع الضرائب وفرض الغرامات التي تزامنت حدّتها مع ارتفاع كبير في اسعار السلع الاستهلاكية من جهة، ومع الانخفاض الحاد الذي طرأ على قيمة الدينار الاردني، وهو العملة الرئيسية المتداولة في الارض المحتلة، من جهة أخرى. وبالنسبة لتعقيدات مجرى الحياة اليومية فتعددت الاساليب وتنّوعت، من إغلاق للمدارس وحظر للتجول وتقييد لحرية السفر، الى فرض الحصول على «براءة ذمة» من مختلف الدوائر التابعة للحكم العسكري قبل تقديم اية معاملة رسمية (١٢).

وأما «الجزرة»، فقد استُعملت بانتقائية في محاولة لفصل الارتباط بين القضية السياسية والنواحي المعيشية لفلسطيني الارض المحتلة، واعادة ربط الاتصال بين جهاز السلطة واكبر عدد منهم. فقد ضربت «الجزرة» على وتر «الحاجات المطلبية»، وفتحت المجال امام امكانية تجاوب السلطة مع مطالب «تخفيف المعاناة عن السكان». وفي اطار هذا الجزء من السياسة تمّ في الأونة الاخيرة تنشيط جهازي «الادارة المدنية» في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن منطلق ان مجال عمل هذين الجهازين ينحصر في متابعة القضايا المعيشية للمواطنين بمعزل عن القضايا السياسية، قام رئيسيهما باستدعاء افواج متتالية من الشخصيات للتباحث معها بشأن «طلبات وحاجات السكان»، علما بأن تنفيذ ما يتم الموافقة عليه رهن بهدوء الأوضاع (١٣).

وعلى الصعيدين الديبلوماسي والاعلامي، قامت اسرائيل بشن حملة مكثفة، وخاصة في الدول الغربية، لاحتواء آثار الانجازات

الايجابية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية، وفي اوساط الرأي العام العالمي، من خلال الانتفاضة ومقرارات المجلس الوطني الأخير بالجزائر (١٤). كما وهدفت الحملة الى تطويق نتائج القرار الامريكي بفتح باب الحوار الرسمي مع المنظمة، ومواجهة تبعياته المستقبلية على السياسية الامريكية والاوروبية الغربية. وتمحورت الحملة حول ابراز اسرائيل بموقف المدافع عن امنها ومستقبلها من خطر المنظمة الداهم، وذلك بالتشديد على الادعاء بأن القرارات الفلسطينية الاخيرة ليست وليدة تغيّر مبدئي في موقف المنظمة، وانما تأتي ضمن مخطط تكتيكي يستهدف القضاء على اسرائيل من خلال اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أما على الصعيد السياسي، ففي ظل المماطلة ببلورة مشروع تسوية اسرائيلي رسمي، والتي تعكس جزئيا التخبط التي تعانيه الاوساط السياسية الاسرائيلية، أشغل اسحق شامير وبعض وزرائه انفسهم باعادة صياغة الشروط الاسرائيلية التقليدية للحل السياسي، مستهدفين اظهار اهتمام وانهماك اسرائيل بالبحث عن «صيغة ملائمة» للتسوية من جهة، ومحاولين اعادة تثبيت هذه الشروط التي طواها الفلسطينيون بانتفاضتهم وقراراتهم السياسية من جهة اخرى (١٥). وفي هذا المجال أعيد التشديد على اللآءات الاسرائيلية الاساسية، والتي تتضمن رفض فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتحديد مع قيادتها الرسمية في الخارج، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة. وعوضا

عن ذلك، تمّ تحديد المفاوضات المباشرة بين الدول العربية واسرائيل كانجع وسيلة للتسوية السياسية، والتي تقوم على اساس التوصل الى حل مرحلي في اطار اتفاقات كامب ديفيد، يُمنح بموجبه الفلسطينيون في «المناطق» حكما ذاتيا. ولاستكمال حبكة الطرح التقليدي، اعتُبر الاردن الطرف الاساسي في عملية المفاوضات،وتُرك المجال امام اشراك «ممثلين من المناطق» فيها مشروطا بوقف الانتفاضة (١٦) . وبدأت احاديث تدور داخل الاوساط الاسرائيلية عن امكانية اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الارض المحتلة .

أدركت القيادة الوطنية الموحدّة للانتفاضة أهداف ومخاطر التوجه الاسرائيلي منذ بدايته. ففي بيانها الحادي والثلاثين (صدر في ١٩٨٨/١٢/٢٢) أكدّت «ان تصعيد الاحزاب الصهيونية وسلطات الاحتلال لحربها ضد حقوقنا الوطنية الثابتة وضد ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف ... وكما يتمثل في مشاريع تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد واجراء انتخابات تقود الى خلق قيادة بديلة ... هذا التصعيد واهدافه لن يكون نصيبه إلا الفشل والاندحار على ايدي شعبنا المنتفض بفعل وحدة شعبنا خلف قيادته الواحدة والموحدة في م.ت.ف وذراعها الكفاحي ق.و.م [القيادة الوطنية الموحدة] وبفعل تمسكه الثابت بالحرية والاستقلال الناجز على الارض الفلسطينية». وفي هذا السياق، جاء جواب القيادة الموّحدة واضحا وقويا على دعوة بعض الاصوات القليلة التي اقترحت خلال تلك الفترة بالذات بأن يتمّ ترجمة حسن النوايا الفلسطينية تجاه مسيرة التسوية السياسية

بوقف الانتفاضة مرحليا من خلال الاعلان عن قيام الهدنة (١٧). ففي تعقيب خاص على هذه المسألة، أصدرت القيادة بيانا مقتضبا بعنوان «لا هدنة حتى دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال» ضمنّته تأكيدها بأن الدعوة «... التي تنادي بالهدنة وايقاف الانتفاضة مقابل اطلاق سراح بعض المعتقلين، ووقف جزء من اجراءات القمع الصهيونية ليس الا محاولة جديدة يائسة ترمي الى اضعاف جذوة الانتفاضة الملتهب، وترمي الى فك طوق العزلة عن العدو وتجميل المشاريع التي سبق ولفظها شعبنا وحاربها دون هوادة». وطلبت القيادة في بيانها أن «... تخرس الاصوات الداعية لايقاف الانتفاضة ومهادنة الاحتلال، فلا صوت يعلو على صوت الانتفاضة».

يبدو ان اسحق رابين توصّل من خلال تطور مجريات الامور في الارض المحتلة، وهو المسؤول عن متابعتها بصفته وزيرا للدفاع، لعدة قناعات اساسية. أولها، أن الانتفاضة عززّت من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية داخل وخارج الارض المحتلة، وخاصة في ضوء قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وثانيها، أن البحث عن قيادة بديلة للقيادة الوطنية الموالية للمنظمة داخل الارض المحتلة أصبح بدون ادنى شك مضيعة للوقت. وثالثها، ان الطريق السياسي، وليس القمع العسكري، هو السبيل الوحيد لوقف الانتفاضة. ورابعها، ان الضرورة السياسية تتطلب مواءمة الموقف الاسرائيلي لاحتواء منجزات الانتفاضة على الساحتين الداخلية والخارجية بأقل خسائر اسرائيلية ممكنة. وخامسها، أنّ استمرار تشبّث اسرائيل

بالافكار القديمة والشروط التقليدية فيما يتعلق بالتسوية السياسية، بدون اعادة قولبتها بصيغة تحقّق هدف احتواء المكتسبات الفلسطينية وتحافظ، في ذات الوقت، على مضامين الشروط والاهداف الاسرائيلية، يضرّ بمصلحة اسرائيل داخليا وخارجيا.

اضافة لاعتباراته الحزبية وحساباته وتطلعاته السياسية، قادت هذه القناعات رابين في مطلع العام الحالي لاطلاق خطة شخصية للتسوية السياسية. وتستند الخطة في أساسها على اجراء انتخابات سياسية في الارض المحتلة، بعد وقف الانتفاضة، لانتخاب ممثلين فلسطينيين. ويقوم هؤلاء بعد اتمام عملية الانتخاب، كما تقضي الخطة، بالدخول في مفاوضات مع ممثلي الحكومة الاسرائيلية حول بنود وشروط تسوية مرحلية تقوم على اساس منح «سكان المناطق» حكما ذاتيا واسعا.

جاء ردّ القيادات التنظيمية الوطنية على خطة رابين سريعا ومتّسقاً مع موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج. ففي البيان الثالث والثلاثين للقيادة الموحدة (صدر في ١٩٨٩/١/٢٤)، ورد في مخاطبة القيادات التنظيمية لاهل الارض المحتلة أنه «... مهما تعاظمت الضغوط فانكم ستُفشلون وتُحبطون كل المؤامرات الجديدة بما فيها عرض الانتخابات السياسية كما افشلتم سابقا مؤامرات الادارة المدنية والحكم الذاتي، الحكم الذاتي المحسّن، اتفاقات كامب ديفيد، مشروع ريغان، مبادرة شولتز، الخيار الاردني، التقاسم الوظيفي، انقاذ ما يمكن انقاذه، تحسين شروط المعيشة الخ...». وكان لقيادة «حماس» في بيانها

الخامس والثلاثين (صدر في ١٩٨٩/١/٢٠) موقف ضمني من مسألة الانتخابات يماثل موقف القيادة الموحّدة. فقد أكّدت «حماس» في ذلك البيان انّ ترويج التلفزيون الاسرائيلي للانتخابات في الارض المحتلة على أنها «...: درجة على سلّم الدولة» يأتي «ايهاما للسطحيين».

لم يكن رابين ليستسلم سريعا للرفض الفلسطيني، فخطته كانت تحمل في طياتها اهدافا اسرائيلية ذات بُعد استراتيجي. فقد استهدف رابين من خطته، أولا، نقل وتركيز محور التحركات السياسية من خارج البلاد الى داخلها، وذلك في محاولة لامتصاص جزء هام من الضغوط الخارجية الموجهة لاسرائيل من جراء اندلاع الانتفاضة، وفي اعقاب اتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراته الاخيرة. فمن خلال المتابعة الاسرائيلية لخطة رابين، أخذا وردا ومناقشة، وبالرغم من أنها خطة غير ملزمة للحكومة الاسرائيلية، يتكوّن الانطباع في الخارج بأن اسرائيل تتحرك باتجاه التسوية السياسية، وانها تُتابع الامكانيات والسبل مع فلسطينيي الارض المحتلة. ويفتح هذا الانطباع المجال امامها لطلب التريث والتروي من ممارسي الضغوط عليها، ويقوم بشكل ضمني بتقويض الحوار الذي تمّ فتحه بين منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من العواصم الغربية، وبالتحديد مع واشنطن (١٨).

أما الهدف الثاني لرابين فهو محاولة اعادة تعريف طرف الصراع من الجهة الفلسطينية بحيث يتحدّد بأهل الارض المحتلة دون سواهم من الشعب الفلسطيني. ويترجم رابين في هذه

المحاولة القلق الاسرائيلي العام من أنّ التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية سيؤدي في نهاية المطاف لفتح مجال العودة امام فلسطينيي الشتات، وتغيير الطابع الديمغرافي بشكل حاسم ونهائي لصالح الفلسطينيين في «ارض اسرائيل» (١٩). ومن هذا المنطلق، فان اختيار ممثلين فلسطينيين من الداخل سيحصر، وفقا للمنظور الاسرائيلي العام، القضية الفلسطينية بفلسطينيي الارض المحتلة، ويمكّن اسرائيل فعليا - وليس بالضرورة رمزيا - من استبعاد منظمة التحرير وقيادتها بالخارج عن المشاركة بعملية التسوية السياسية، ويلغي بشكل عملي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبالنسبة للهدف الثالث فيرتبط بالثاني، ويتمحور حول تبلور قناعة اسرائيلية عامة بعدم جدوى محاولة ابراز زعامة «معتدلة» بديلة للقيادات الوطنية الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الارض المحتلة. فجميع المحاولات السابقة في هذا الاتجاه فشلت، واثبتت الانتفاضة عقم جدوى المحاولة ثانية. ولذلك حوّل الاتجاه السياسي المركزي في اسرائيل تركيزه من محاولة خلق زعامة فلسطينية بديلة الى محاولة ابراز زعامة وطنية «معتدلة» من داخل تشكيلة القيادات الوطنية في الارض المحتلة، كي يحاول العبور من خلال مصداقيتها الوطنية و«اعتدالها» السياسي لممارسة الضغوط على قيادة منظمة التحرير بالخارج وتحصيل تنازلات اساسية. فبحصر القضية الفلسطينية داخل «المناطق»، ثمّ ابداء الاستعداد لحلّها مع ممثلي الداخل من الزعامة الوطنية «المعتدلة»، توخّت خطة رابين تمزيق وحدة

الشعب الفلسطيني وقضيته بين «الداخل» و«الخارج» من جهة، وبين القوى الفاعلة سياسيا ونضاليا على الساحة الفلسطينية من جهة ثانية، وبين تشكيلات القيادة السياسية في الارض المحتلة من جهة ثالثة. ففي اجتماع لاعضاء كتلة التجمع في الكنيست الاسرائيلي صرّح رابين ان هدف خطته يتمحور حول دق اسفين بين الفلسطينيين في الارض المحتلة من طرف، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفلسطينيي الشتات من طرف آخر. وشدّد على أنه «كلما وسّعنا شقة الخلاف بين الفلسطينيين الذين يعيشون هنا والباقون في الخارج، كلما تحسّنت امكانية شق طريق الى المفاوضات مع الفلسطينيين في المناطق» (٢٠).

دفعت هذه الاهداف الاستراتيجية رابين للسعي بحثاثة لطرق الابواب الموصدة امام خطته، وذلك من الوعي بأن تحقيقها يعتمد اساسا على مدى النجاح بتعويم فكرة الانتخابات السياسية في الارض المحتلة لتصبح مع مضي الوقت الركيزة الاساسية لانطلاق مسيرة التسوية السياسية. وضمن هذا المسعى الذي تضمّن تكثيف التصريحات الصحفية واللقاءات التلفزيونية مع رابين وغيره للترويج لفكرة الانتخابات، اطلق وزير الدفاع العنان لاركان ادارته العسكرية و«المدنية» في الارض المحتلة لاجراء سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع العديد من الشخصيات الفلسطينية ذات التوجّهات السياسية المتنوّعة، وبالأخص مع شخصيات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من أهم هذه الاجتماعات تلك التي التقى فيها «منسق شؤون المناطق» في وزارة الدفاع

الاسرائيلية، شموئيل غورين، مع السيد فيصل الحسيني داخل المعتقل الاسرائيلي، حيث كان يقضي فترة اعتقال اداري لمدة ستة اشهر (٢١).

في ضوء تكثُّف التحركات السياسية لاركان السلطة الاحتلالية في الارض المحتلة، عادت القيادات التنظيمية الوطنية لتأكيد رفضها القاطع لخطة رابين. فبيان القيادة الوطنية الموّحدة الرابع والثلاثين (صدر في ١٩٨٩/٢/١١) ذكر أنّ «... اصغر شبل في الانتفاضة يرفض ويتصدى بارادة صلبة لما يسمى بالانتخابات والقيادات المحلية البديلة ل م.ت.ف ومشاريع الحكم الذاتي، وان جماهيرنا اعلنت دوما أن م.ت.ف هي العنوان السياسي الوحيد لشعبنا في كافة اماكن تواجده وانّ لا بديل عنْ الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة وحق تقرير المصير وانّ شعبنا سيكون بالمرصاد لكل محاولات الخروج او تجاوز الثوابت الوطنية التي يجسّدها شعبنا بقوافل الشهداء ومواصلة درب الثورة الشعبية التي ستبقى متأججة ومتعاظمة بوحدة وطنية صلبة حتى دحر الاحتلال وتحقيق السيادة الوطنية لدولتنا العتيدة». وتُكرّر القيادة الموحدة في البيان تأكيد موقفها السياسي الواضح والثابت منذ البداية بأن «... موافقة م.ت.ف على اية خطوة سياسية هي أساس لأي تحرك وبالتالي فان ق.و.م تعلن رفضها القاطع لما يسمى بالانتخابات السياسية والبلدية لأن أية انتخابات يجب ان تكون ديمقراطية حرّة وذلك لن يتمّ الا بعد زوال الاحتلال، وتؤكد ق.و.م أن كل فلسطيني يرفض ان يكون بديلا عن

م.ت.ف فهي وحدها المخوّلة القادرة على ادارة الصراع والحل السياسي، وتؤكد ق.و.م رفضها التام لما يسمى بمشروع رابين ومشروع شامير والحكم الذاتي وتعلن بوضوح كامل انّ اللقاءات القسرية مع ضباط الاحتلال يجب ان لا تخرج من مواقف الاجماع الوطني الفلسطيني المتمثلة بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة-دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف تحت راية م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كافة اماكن تواجده وذلك في اطار المؤتمر الدولي للسلام تحضره كافة اطراف الصراع وعلى رأسها م.ت.ف بوفد مستقل وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وتحت اشراف الامم المتحدة».

أما قيادة حركة المقاومة الاسلامية فأعادت هي ايضا تثبيت موقفها المعارض من مسألة الانتخابات التي تتضمنها خطة رابين. فبيان «حماس» السادس والثلاثين (صدر في ١٩٨٩/٢/٢٥) يشدّد على «ان ما تطرحه الآن سلطات الاحتلال من مبادرات سياسية وافكار حول انتخابات في المناطق المحتلة ما هو إلا من قبيل اغراق المجتمع في جدل لا جدوى من ورائه سوى اجهاض الانتفاضة المستعرة. إن عدوّنا لن يتنازل لنا عن شيء الا بالقوة فندعو ابناء شعبنا الى اليقظة التامة من كل ما يطرحه علينا عدونا الماكر وليكن شعارنا لا لمبادرات رابين وشامير، ولا للانتخابات إلا بعد طرد الاحتلال». ويذهب البيان في تحديد موقف «حماس» السياسي الى ابعد من مسألة الانتخابات ليطالب «... اخواننا في منظمة التحرير بوقف الحوار مع العدو الامريكي

الذي ثبت لنا انه يراوغ لكسب الوقت لصالح الصهاينة ليتمكنوا من قهر ارادة شعبنا في الداخل، ومن جهة اخرى لتخدير الشعوب العربية المسلمة من حولنا وابعادها عن ساحة المعركة، وكذلك اشغال المنظمة عن دورها الحقيقي في معركة التحرير».

في ذات الفترة التي كان فيها رابين يتلقى الردود الفلسطينية تباعا بوأد خطته، كانت محاورات سياسية تتم بين اطراف سياسية اسرائيلية وشخصيات وطنية فلسطينية من الارض المحتلة. ففي خطوة استكمالية لسلسلة من اللقاءات التي تمّت في الخارج، وتحديدا في لاهاي وبراغ وباريس، بين اعضاء من اليسار الصهيوني في المعارضة و«حمائم» من حزب العمل مع مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من داخل الارض المحتلة، بدأت القدس تشهد منذ اواسط شباط الماضي نشاطا مكثّفا في مجال عقد لقاءات سياسية بين نفس التشكيلة الاسرائيلية وشخصيات فلسطينية محسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية.

حملت لقاءات شباط المكثفة من ناحية تركيبة المشاركين فيها والابعاد والانعكاسات السياسية الناجمة عنها مغزى هاما ينبىء بدخول الوضع السياسي للقضية الفلسطينية مرحلة دقيقة. فمن ناحية المشاركة من الجانب الاسرائيلي، شهدت اللقاءات تطورا ملحوظا في أهمية المشاركين السياسية ومكانتهم الحزبية. فبالاضافة الى سكرتير حزب «مبام» اليعازر جرانوت وعضو الكنيست عن الحزب يائير تسابان، ضمّ احد اللقاءات كلا من رئيس كتلة التجمع في الكنيست حاييم رامون، ووزير العدل

العمالي السابق حاييم تصادوق (٢٢). وضمّ لقاء آخر عُقد في «فندق النوتردام» بالقدس، ونال تغطية اعلامية واسعة، اعضاء الكنيست من التجمع ابراهام بورغ ويوسي بيلين، نائب وزير المالية حاليا ومدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية سابقا ومن اقرب المقربين الى شمعون بيرس. كما وشارك في هذا اللقاء ايضا نمرود نوفاك، المستشار السياسي لبيرس، والجنرال احتياط افرايم سنيه، رئيس الادارة «المدنية» السابق للضفة الغربية، اضافة الى البروفيسور يائير هيرشفيلد وبوعاز كرمي واريبه اوفري (٢٣).

يبدو أن هدف المشاركين الاسرائيليين من اللقاءات كان مزدوجا. فمن ناحية، استُخدمت اللقاءات وسيلة لتوسيع الثغرة في الحاجز الاسرائيلي الذي يعترض سبيل التحرك باتجاه التوصل الى تسوية سياسية بعد أن اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراتها الاخيرة، وتحريك الموقف الاسرائيلي الرسمي المتجمد حول استراتيجية المحافظة على الوضع الراهن. ففي هذا الاطار، حاول المشاركون من حزب العمل في اللقاءات استخدامها وسيلة ضغط على الليكود ليتجاوب مع ضرورة التحرك مع حزبهم لبلورة مشروع تسوية سياسية رسمية، ومدخلا يعيد لحزب العمل، وبالتحديد لجناح بيرس فيه، بعضاً من الحيوية وروح المبادرة السياسية بعد ان فقدها الحزب بشكل عام في اعقاب قبوله بتذييل موقعه في الحكومة الائتلافية الجديدة، وبعد أن خسرها بيرس بشكل خاص بانحسار موقعه السياسي داخل أروقة وزارة المالية، وفي التحركات «السياسية»

بين لجنة المالية في الكنيست وبنك اسرائيل والهستدروت (٢٤). ومن ناحية أخرى، استهدفت اللقاءات حثّ الشخصيات الفلسطينية على أهمية اقناع القيادة الفلسطينية بالخارج والتنسيق معها لاجراء انتخابات سياسية في الارض المحتلة كمدخل «واقعي وحيد» لبدء مسيرة التسوية السياسية، والتي تتطلب قبل كل شيء وقف الانتفاضة (٢٥).

وجد اسحق رابين في اللقاءات متنفّسا لخطته. ولذلك، قام عندما ثارت ثائرة الاوساط اليمينية «والصقور» في حزب العمل ضد هذه اللقاءات بترك المجال مفتوحا لعقدها، وذلك بأن انتقد اسلوبها وتحاشى انتقاد فحواها (٢٦). وفي معرض توضيحه لقانونية هذه اللقاءات وشرعيتها، طالب رابين في اجتماع لكتلة التجمع في الكنيست بوجوب التمييز بين «عضو م.ت.ف» و «رجل م.ت.ف»، معرّفا الاخير بأنه «فلسطيني يتضامن مع اهداف المنظمة الاساسية بكل ما يتعلق برغبتها لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكنه لا يعتقد بضرورة استخدام الارهاب، وبالطبع، لا يقوم هو نفسه بالارهاب». واعتبر رابين بعد هذا التمييز أن مثل هذا «الرجل» مؤهل لتمثيل «الفلسطينيين المحليين» (٢٧). أما اسحق شامير فقد تغاضى عن صرخات شارون واليمين الاسرائيلي فيما يتعلق باللقاءات، وتركها تنساب بعد ان قدّم ضريبة الانتقاد التقليدية لسببين. اولهما، اعتقاده بأن اسرائيل قد تتمكن من خلالها جني تنازلات فلسطينية بواسطة ممارسة «شخصيات الداخل» ضغوطا مستترة على القيادة الفلسطينية بالخارج، وذلك على افتراض أنّ هذه

الشخصيات ستمارس ضمنيا «واقعية» خصوصية الموقع لدفع القيادة بالخارج باتجاه قبول التسوية المرحلية (٢٨). وثانيهما، لاعتقاده بأن هذه اللقاءات تكسبه وقتا حرجا لكونها تمتصّ الكثير من النقمة والضغوط الخارجية و«تحسّن صورة اسرائيل في العالم» (٢٩).

أما المشاركة الفلسطينية في لقاءات الحوار فقد تميزت بدلالتين هامتين. الاولى، أن قائمة المشاركين من الجانب الفلسطيني تدلّ، ولو بشكل أوليّ، على حدوث خلخلة داخل مجموعة «الشخصيات العامة» ضمن تشكيلة القيادات الوطنية، اذ تضمنت اسماء «شخصيات جديدة» حلّت مكان «شخصيات» كانت تحتل مكان صدارة قوائم مناسبات ما قبل الانتفاضة (٣٠). أما الدلالة الثانية، وتتضمن تفسيرا جزئيا للأولى، فهي أن قائمة المشاركين في أحد اللقاءات المحلية الهامة، وهو لقاء «فندق النوتردام»، عكست تشكيلا واسعا للتوجهات والاتجاهات السياسية للقوى الوطنية في الارض المحتلة، مما يمكن أن يدلّ على وجود تنسيق واضح فيما بينها، ومع القيادة الفلسطينية بالخارج، بخصوصه (٣١).

سعى الجانب الفلسطيني، على ما يبدو، لتحقيق ثلاثة اهداف رئيسية من اللقاءات. الأول، توضيح مبادرة السلام الفلسطينية للمشاركين الاسرائيليين في اللقاءات وللرأي العام الاسرائيلي من خلالهم. والثاني، التأكيد على عقم ما تنطوي عليه مبادرة رابين من محاولة لشقّ الشعب الفلسطيني بين «الداخل» و«الخارج»، وعلى عدم وجود أية امكانية لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير

الفلسطينية في الارض المحتلة. وثالثا، كسر حكر الحكومة الاسرائيلية على الرأي العام الاسرائيلي، واخذ زمام المبادرة لتوسيع رقعة المؤيدين داخل اسرائيل للحل السياسي الذي يرتكز الى ضرورة انهاء الاحتلال، ومفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة (٣٢).

أثارت موجة اللقاءات الفلسطينية - الاسرائيلية في الداخل ردود فعل متباينة على ساحة الارض المحتلة. فاضافة للتأييد، كان هناك رفض وتحفظ (٣٣). وقد وصلت التباينات لبيان القيادة الوطنية الموحدة الخامس والثلاثين (صدر في ١٩٨٩/٢/٢٦)، اذ ظهر منه طبعتان. تضمنت طبعة منهما موقف القيادة من مسألة اللقاءات مع اوساط اسرائيلية بصورة عامة، مع ايراد تأييد محدّد للقاء «فندق النوتردام». أما الطبعة الاخرى فاكتفت بمشاركة الأولى في تحديد الموقف العام الذي يؤكد بأن «... اللقاءات مع بعض الاوساط الاسرائيلية يجب ان تستند الى أساس واضح يقوم على فضح ممارسات الاحتلال والعمل على دحرة والاقرار بالتفاوض مع م.ت.ف في اطار المؤتمر الدولي والاقرار بحق شعبنا في تقرير مصيره. من هنا فانها [القيادة الوطنية الموحدة] تؤكد على تأييدها للقاء مع القوى الاسرائيلية التي تسلّم بهذه الحقوق وتعارض استمرار الاحتلال».

والى جانب التباين حول مسألة اللقاءات، حمل هذا البيان تطورا ايجابيا بتأكيد فتح باب الحوار التنسيقي بين القيادة

الوطنية الموحدة وقيادة حركة المقاومة الاسلامية، «حماس». فالبيان يرحّب «... بتنسيق العلاقة مع حركة حماس في دولة فلسطين بما يعزّز من المجابهة لقوات الاحتلال وبما يهيء للوصول الى وحدة النضال على ارض دولتنا الحبيبة». ويتوقع أن يؤدي تطور مجرى التنسيق المستقبلي بين مجموع القيادات التنظيمية داخل الارض المحتلة لتعزيز المجرى النضالي للانتفاضة، وخاصة في حالة التمكن من التغلب الكامل على التباينات في برامج الفعاليات التي تتضمنها بيانات الطرفين.

أما فيما يتعلق بالمجال السياسي، فان التطورات التي حملها عام ١٩٨٩ بجعبته حتى الآن تُظهر بأن المرحلة الدقيقة في الوضع السياسي للقضية الفلسطينية لا زالت في بداياتها، محمّلة بالكثير من الامكانيات التي يمكن ان يكون لها تأثيرات مستقبلية على توجهات وتفاعلات التشكيلات القيادية في الارض المحتلة بمختلف الاتجاهات. فالبحث الفلسطيني عن مدخل ملائم للتسوية السياسية التي تكفل للشعب الفلسطيني تحقيق تطلعاته السياسية واحقاق حقوقه الوطنية الشرعية عرضة للكثير من الاجتهادات. ولكن مجريات الاحداث في الارض المحتلة خلال حقبة الانتفاضة أظهرت مدى متانة ما تتحلى به تشكيلة القيادات السياسية الفلسطينية من وعي ومسؤولية وادراك لأهمية التنسيق المستمر في سبيل الحفاظ على وحدة عمل ميداني مشترك وموجه، في المحصلة، لتثبيت الكرامة الوطنية واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

الهوامش

(١) جاء قرار القبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاغلبية الكبيرة وليس بالاجماع، اذ عارضه البعض وعلى رأسهم اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالمجلس. كما وامتنع عدد قليل من اعضاء المجلس عن التصويت على هذا القرار.

(٢) اعترف اسحق رابين امام اعضاء كتلة التجمع بالكنيست، وبعد مرور اربعة عشر شهرا على اندلاع الانتفاضة، بقوة قدرة فلسطينيي الارض المحتلة على الاحتمال. فقد ذكر انه بالرغم من مصرع ٣٦٠ فلسطينيا (استشهد في الانتفاضة ٥١٣ فلسطينيا حتى تاريخ ١٩٨٩/٣/٦)، واصابة ما يزيد على ثمانية الاف، واعتقال ما يربو على العشرين الفا من الفلسطينيين، وانخفاض مستوى المعيشة في «المناطق» بنسبة ٤٠٪، فان الانتفاضة بقيت على قوتها واستمراريتها، ولم يتمكن الجيش من وضع حدّ لها. وفي معرض تعليقه على تذمّر المستوطنين من «تدهور الوضع الامني في المناطق» طلب من الذين لا يستطيعون تحمل «حرارة» وجودهم فيها مغادرتها. راجع: القدس ١٩٨٩/٢/٢٠.

(٣) حصل الليكود على ٤٠ مقعدا، بينما حصل المعراخ على ٣٩ مقعدا. كما حصلت احزاب اليمين المتطرف على ٧ مقاعد، الاحزاب الصهيونية اليسارية على ١٠ مقاعد، الاحزاب الدينية على ١٨ مقعدا، وكان نصيب الاحزاب غير الصهيونية والعربية ٦ مقاعد. لتحليل عن نتائج الانتخابات راجع:
صالح عبد الجواد، «تحليل لنتائج الانتخابات الاسرائيلية»، الكاتب، ١٠٦ (شباط ١٩٨٩)، ص ٢٢-٣٦.

(٤) اريه بلجي، «الحل السياسي هو العلاج الوحيد للاحداث الدائرة في المناطق المحتلة»، القدس، ١٩٨٨/٦/٢١، نقلا عن عل همشمار؛ أمير روزنبليط، «الانتفاضة كما يراها عسكري وباحث اسرائيلي»، القدس، ١٩٨٩/٢/٣، نقلا عن دفار.

(٥) راجع تصريح شمعون بيرس بهذا الخصوص. القدس، ١٩٨٨/٦/١.

(٦) القدس، ١٩٨٨/٦/١٨.

(٧) في مقابلة تلفزيونية جرت في ١٩٨٨/٥/٥ دعا شمعون بيرس السيد ياسر عرفات للدخول في مفاوضات على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، شريطة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. القدس ١٩٨٨/٥/٦. ولكن بيرس لم يترجم دعوته عمليا بعدما أخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراته الاخيرة.

(٨) ميرون بنفنستي، «لم يعد ممكنا الاعتماد على اخطاء الفلسطينيين»، القدس، ١٩٨٩/٢/٢١، نقلا عن حداشوت.

(٩) ظهر منذ اندلاع الانتفاضة العديد من الانتقادات والتذمرات الاسرائيلية من وسائل الاعلام الاجنبية والرأي العام العالمي. وذهب بعضها الى الادعاء بأن وجود وسائل الاعلام الاجنبية في الارض المحتلة يشكّل السبب الرئيسي للاحداث، مما دفع بالسلطة الاحتلالية للاعلان بين الفينة والاخرى عن «اغلاق مناطق» واعتبارها «مناطق عسكرية» لمنع دخول رجال الصحافة الاجنبية لها، ولفرض الرقابة على ما ينقل للخارج من معلومات وأخبار من قبل طواقم الاعلام الاجنبية الموجودة في اسرائيل. راجع:
انتقادات رابين، القدس، ١٩٨٨/١/٢٦، وانتقادات شامير، القدس، ١٩٨٨/١/٢٧.

(١٠) يُذكر بهذا الشأن الانتقادات المتكررة التي وجهتها المجموعة الاوروبية للممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة، وما تضمنته تقارير منظمة العفو الدولية وتقرير حقوق الانسان الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية لعام ١٩٨٨، من انتقادات مباشرة وحادة لانتهاك اسرائيل حقوق الانسان في الارض المحتلة.

(١١) شهد شهر شباط ١٩٨٩ موجة اعتقالات واسعة داخل الارض المحتلة. وضمن هذه الحملة أعلنت المصادر العسكرية الاسرائيلية عن اعتقال ستة اعضاء في «مجلس» قيادة حركة «حماس» وهم صلاح شحادة من بيت حانون، ومحمد الشمعة من مخيم الشاطىء، وابراهيم اليازوري من مدينة غزة، وعبد العزيز الرنتيسي الاستاذ في الجامعة الاسلامية في غزة، وعبد الفتاح دخان من مخيم النصيرات، وعيسى مشهراوي من رفح. القدس، ١٩٨٩/٢/٢١.

(١٢) تشتمل قائمة الدوائر المطلوب تحصيل ختمها على «براءة الذمة» كلا من الشرطة، ضريبة الدخل، ضريبة الجمارك، دائرة المالية، البلدية او المختار،

و«الادارة المدنية».

(١٣) راجع اعداد صحف القدس والشعب والفجر ما بين ١٩٨٩/٢/١٥ و ١٩٨٩/٣/١٠، ففيها الكثير من الاخبار عن هذه الاجتماعات.

(١٤) أظهر استطلاع للرأي العام الامريكي نشرت نتائجه في ١٩٨٩/٢/٢١ أن ٥٢٪ من الامريكيين ينظرون سلبا الى اسرائيل، وأنّ ٥٦٪ منهم يعتبرون أنّ اسرائيل لا تشكل حليفا اكيدا للولايات المتحدة. كما أدلى روبرت دول، زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، بتصريح في نفس التاريخ ذكر فيه أن «الانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة أدت الى تناقص التأييد الامريكي لاسرائيل»، وحذّر بأنه سيكون لهذه المسألة تأثير على اقرار الكونجرس للمعونة لها في المستقبل. القدس، ١٩٨٩/٢/٢٢. كذلك راجع: زئيف شيف، «امريكا تترك نافذة مفتوحة»، القدس، ١٩٨٩/٢/٢٠، نقلا عن هآرتس.

(١٥) يشير بعض المحللين الاسرائيليين الى ان هدف تحركات وتصريحات شامير وزملائه من الليكود بخصوص المسيرة السياسية ينصّب على منع حزب العمل من بلورة خطة سياسية. راجع مثلا:
تشفي تيمور، «مقترحات شامير واربعون عاما اخرى من الانتظار»، القدس، ١٩٨٩/٢/١٨، نقلا عن عل همشمار.

(١٦) راجع بهذا الصدد تصريحات موشيه أرنس في الخطاب الذي القاه امام اتحاد اليهود الشرقيين «السفارديم»، القدس، ١٩٨٩/٢/١٤. كذلك راجع تصريحاته الرافضة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، الشعب، ١٩٨٩/٢/١٧.

(١٧) في نهاية عام ١٩٨٨، قدّم السيد الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، اقتراحا للسيد ياسر عرفات، عن طريق رومانيا بخصوص اعلان هدنة في الارض المحتلة راجع الخبر في الجروزاليم بوست، ١٩٨٨/١٢/٣٠.

(١٨) تستطيع اسرائيل الادعاء بأنها ليست بحاجة الى «الوساطة» الامريكية للقيام باتصالات مع الفلسطينيين، وحتى مع الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنها تقوم بذلك مباشرة. بل يمكنها الادعاء أنّ استمرار الحوار بين الولايات المتحدة من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، يعيق محاولاتها

للتوصل لصيغة تسوية مرحلية مع الموالين للمنظمة من شخصيات الارض المحتلة.

(١٩) Yehuda Litani, "Three Obstacles to a Settlement," The Jerusalem Post, February 10, 1989.

(٢٠) الفجر، ١٩٨٩/٢/٢٣.

(٢١) راجع وقائع الاجتماع كما يذكرها السيد فيصل الحسيني في مقابلة اجرتها معه البيادر السياسي، ٣٣٨ (٤ آذار ١٩٨٩).

(٢٢) تمّ اللقاء في ١٩٨٩/٢/١٤. راجع القدس ٨٩/٢/١٦، والفجر، ١٩٨٩/٢/١٧. حضر اللقاء من الجانب الفلسطيني كلا من فيصل الحسيني وسري نسيبه وزياد ابو زيّاد.

(٢٣) جميع المشاركين الاسرائيليين ينتمون الى مجموعة «مشوف»، وهي مجموعة من حزب العمل توصف في الاوساط الاسرائيلية بأنها تتشكل من «الحمائم». الفجر، ١٩٨٩/٢/١٧.

(٢٤) راجع الخبر: «اللقاءات مع الحسيني تثير جدلا في اسرائيل»، القدس، ١٩٨٩/٢/١٨.

(٢٥) بثيرلي - شاحر، «جسر ضيق جدا»، الفجر، ١٩٨٩/٢/١٧، نقلا عن عل همشمار.

(٢٦) دان مرغليت، «رابين يتصدّر اللائحة»، القدس، ١٩٨٩/٢/٢٢، نقلا عن هآرتس.

(٢٧) يوسف حريف، «توضيح رابين»، الفجر، ١٩٨٩/٢/٢٣، نقلا عن معاريف.

(٢٨) تسفي تيمور، «مقترحات شامير واربعون عاما اخرى من الانتظار»، القدس، ١٩٨٩/٢/١٨، نقلا عن عل همشمار.

(٢٩) راجع الخبر: «شامير يبدي ارتياحه في احاديث خاصة»، الفجر، ١٩٨٩/٢/١٨.

(٣٠) ذكرت صحيفة القدس بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦ أن الطرف الفلسطيني في لقاء «فندق النوتردام» ضم كلا من: فيصل الحسيني وزياد ابو زيّاد وسري نسيبه وغسان الخطيب وخليل محشي وحنان عشراوي وممدوح العكر وسمعان خوري. يجدر الانتباه الى أن اسماء مثل حنا السنيورة وفايز ابو رحمة لم تظهر ضمن اسماء المشاركين في اللقاءات المحلية الاخيرة.

(٣١) يجدر التنويه الى قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باصدار بيان في الخارج يدين اللقاءات الاخيرة التي تمت بالقدس عموما، ويخّص لقاء «فندق النوتردام» تحديدا.

(٣٢) راجع المقابلات التي اجرتها صحيفة الفجر (١٩٨٩/٢/١٩، ١٩٨٩/٢/٢٢) مع كل من السيد فيصل الحسيني والدكتور سري نسيبه والدكتورة حنان عشراوي بشأن لقاءاتهم مع شخصيات اسرائيلية. يجدر التنويه في هذا السياق الى ان السيد عرفات ذكر في تصريح لشبكة التلفزة الامريكية سي.بي.اس (برنامج ستون دقيقة) وجود اتصالات غير مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عبر عدة قنوات احداها شخصيات داخل الارض المحتلة، أما أحد المواضيع التي تطرح في هذه الاتصالات فهي امكانية التوصل الى هدنة على الحدود اللبنانية بين المنظمة واسرائيل. القدس، ١٩٨٩/٢/٢١.

(٣٣) تمثّل الموقف الرافض لعقد اللقاءات بتوزيع بيان بهذا الخصوص في اواخر شباط ١٩٨٩ داخل الارض المحتلة يحمل توقيع الحزب الشيوعي الثوري، حركة فتح ـ الانتفاضة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة. أما الموقف المتحفظ فتمحور حول جدوى عقد مثل هذه اللقاءات مع من يرفض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الشرعية، وحول الضوابط والمعايير الواجب التقيّد بها عند عقد لقاءات مع اطراف اسرائيلية. راجع على سبيل المثال:
محمد وتد، «الحوار بين ابداع رجال الفكر وعبث رجال السياسة»، البيادر السياسي، ٣٣٨ (٤ آذار ١٩٨٩)، ص١٣ـ١٤.

سلسلة
«كتب من الأرض المحتلة»

يصدر قريبـــاً :

ـ للدكتور زياد ابو عمرو:
أصول الحركات السياسية في قطاع غزة

ـ الدكتور علي الجرباوي:
الجامعات الفلسطينية: بين الواقع والمتوقع
دراسة تحليلية ناقدة

ـ حنان عواد:
قضايا عربية في أدب غادة السمان.

كتب صادرة عن
دار الطليعة ـ بيروت

- النضال الصامت: ثلاثون سنة تحت الاحتلال الصهيوني (تاريخ شفهي اجراه د. هشام شرابي)
صالح برانسي

- حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية
الجبهة الشعبية الديمقراطية

- أوراق ايلول — بسام أبو شريف

- خط القتال والنضال وخط التسوية والتصفية
ناجي علوش

- فارس القسطل: عبد القادر الحسيني
عاصم الجندي

- الاستراتيجية النووية الاسرائيلية
د. سلمان رشيد سلمان

- صورة الفلسطيني في القصة الفلسطينية المعاصرة
د. واصف ابو الشباب

تصميم الغلاف : السيد الياس ديب

١٠٩٩ ــ ٨٩ ــ ٣٠٠٠

هذه السلسلة

تفخر دار الطليعة ان تقدم لقراء العربية سلسلة « كتب من الأرض المحتلة » مطلقة اصوات المثقفين والباحثين من فلسطينيي الداخل حول شتى نواحي حياتهم ونضالهم ضد السلطة الاحتلالية الاسرائيلية.

هذا الكتاب

كان لتراكمية مناحي ومظاهر عملية التحول المرافقة لاستمرارية الانتفاضة الشعبية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تفاعلات واصداء، ونتائج واستنتاجات، في مختلف المحاور والاصعدة، المحلية والاقليمية والدولية.

وبالطبع جاء تفاعل تشكيلة القيادات السياسية داخل الضفة والقطاع مع الوضعية الجديدة في ظل الانتفاضة مرهوناً بتوجهاتها السياسية ورؤيتها المصلحية. وكان ان تباينت المواقف، واختلفت وتشعبت الاهداف. وسعت التشكيلات القيادية في سبيل تحقيق اهدافها، فتشابكت علاقاتها فى خضم المسعى، ونجمت تقاربات وتناحرات.

وتأتي هذه الدراسة التحليلية لتلقي الاضواء على الادوار السياسية التي تلعبها التشكيلات القيادية (القوى الوطنية، الشخصيات الموالية للاردن، القوى الاسلامية..) وتعرّف القراء بأثرها وتأثرها في العملية السياسية المحيطة بمجريات وتطورات الانتفاضة. كتاب هام من داخل الحدث نفسه.

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت